المشهد الاسرائيلي

مدار

http://almash-had.madarcenter.org

الثلاثاء ١٠/١/٢٠١٢م الموافق ١٦ صفر ١٤٣٣هـ العدد ٢٧١ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

لا وجـــود لمؤسـسـة سياسية وديـــة تجـــاه النساء في إسرائيل

صفحـ(٥)ـة

تحقيق صحافي تمويل «جباية الثمن» يـتـــم مـــن خـزيـنـة الـدولـة!

صفحـ(٦)ـة

ليبرمان: المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين لـن تشـهـد انـطـلاقـة في الـمـسـتـقـبـل الـمـنـظـور!

«المشهد»: قال وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان أمس الاثنين إنه من غير المتوقع أن يشهد المستقبل المنظور أي انطلاقة حقيقية في المحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين، وادعى أن الفلسطينيين غير مهتمين بإجراء مفاوضات مع إسرائيل.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن ليبرمان قوله خلال اشتراكه في اجتماع عقدته لجنة الخارجية والأمن في الكنيست إن سبب انعدام أي انطلاقة في عملية السلام في المستقبل المنظور يعود إلى عدم وجود أي اهتمام لدى الفلسطينيين في هذا الشأن.

وكان كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، والمحامي إسحق مولخو المبعوث الخاص لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إلى المحادثات مع الفلسطينيين، قد التقيا في عمان يوم الثلاثاء الماضي بوساطة أردنية، واتفقا على معاودة اللقاء في العاصمة الأردنية خلال الأسبوع الحالي.

وأضاف ليبرمان أن الفلسطينيين وافقوا على الحضور إلى لقاء مع إسرائيل في عمان «فقط لأنهم لم يتمكنوا من رفض دعوة الملك الأردني عبد الله الثاني».

وتابع أنه بعد اللقاءات الإسرائيلية – الفلسطينية من المتوقع أن يقول الفلسطينيون إن المحادثات فشلت بسبب إسرائيل، وإن الفلسطينيين سيحاولون العودة إلى نشاط مكثف في الأمم المتحدة للحصول على اعتراف دولي.

ويذكر أن حكومة إسرائيل ترفض طلبا فلسطينيا بتجميد الاستيطان ليتسنى استئناف المفاوضات وتعتبر هذا الطلب بأنه شرط مسبق، لكن في المقابل كثفت إسرائيل أعمال البناء الاستيطاني.

وحضر لقاء عمان مندوبون من الأردن والرباعية الدولية.

وأبرزت وسائل الإعلام الإسرائيلية تصريحات فلسطينية أكدت أن اللقاء لم يسفر عن أي شيء. في الوقت نفسه أشارت إلى أن عريقات قدّم إلى مولخو ورقة عمل مفصلة تتضمن الشروط الفلسطينية لمناقشة موضوع الحدود والترتيبات الأمنية، بما في ذلك شرط إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود ١٩٦٧ مع تعديلات حدودية يتفق الجانبان عليها. في المقابل، عرض مولخو موقف إسرائيل فيما يتعلق بحاجاتها الأمنية وخطوطها الحمر، وأكد أن الحكومة الإسرائيلية معنية بأن تجري على وجه السرعة مفاوضات مكثفة بين رئيس الحكومة نتنياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في أي مكان يرغب الفلسطينيون فيه.

ونقل مولخو فور عودته إلى إسرائيل تقريراً عن هذا اللقاء إلى رئيس الحكومة، وحصل منه على ضوء أخضر للاستمرار في الاتصالات المكثفة. وقالت مصادر دبلوماسية رفيعة المستوى في القدس لصحيفة «يديعوت أحرونوت» إن اللقاء كان جيداً، وإن التوقعات منه لم تكن عالية.

كذلك قال وزير الخارجية الأردنية ناصر جودة، الذي اشترك في اللقاء، إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعتبر مصلحة أردنية عليا، وانتقد المستوطنات مؤكداً أن هناك اتفاقاً دولياً على أنها غير قانونية. وأضاف أن الهدف من هذا اللقاء هو «كسر الجليد» وأن الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي غير متفائلين إزاء إمكان إجراء مفاوضات جادة بينهما بسبب الأوضاع في الضفة الغربية. وأشار إلى أن جزءاً من اللقاءات المقبلة سيكون علنياً، بينما سيكون جزء آخر منها سرياً.

ليبرمان.

الصحافي يائير لبيد يستقيل من عمله تمهيداً لدخول المعترك السياسي

* والـد شـالـيـت يقـرر ترشيح نفسه للكنيست عن حزب العمل *

أعلن الصحافي والمذيع التلفزيوني يائير لبيد (نجل يوسف لبيد، الوزير السابق ورئيس حزب شينوي المنحل) أول من أمس (الأحد) استقالته من العمل في قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية تمهيداً لخوض الانتخابات العامة المقبلة للكنيست. ويبدو أن لبيد لا ينوي أن ينضم إلى أي من الأحزاب القائمة وسيؤسس حزباً جديداً.

وقال لبيد في أحاديث خاصة أنه أقدم على هذه الخطوة قبل أن يسن الكنيست قانوناً خاصاً بادر إلى تقديمه عضوا الكنيست كرمل شاما- كوهين (ليكود) ورونيت تيروش (كاديما) وينص على منع أي صحافي من الترشح للانتخابات العامة قبل مرور فترة عام واحد على ترك عمله.

وكتب لبيد في صفحته الخاصة على شبكة «فيسبوك» أنه قرر أن يدخل المعترك السياسي لاقتناعه أن إسرائيل بحاجة إلى تغيير كبير. وأثار إعلان لبيد هذا ردود فعل كثيرة في الحلبة السياسية الإسرائيلية.

وقال رئيس الطاقم الإعلامي في حزب الليكود عضو الكنيست أوفير أكونيس إن لبيد سيكتشف على وجه السرعة أن الحياة السياسية أكثر تعقيداً من كتابة عامود صحافي أو من تقديم برنامج تلفزيوني.

ورحبت زعيمة المعارضة عضو الكنيست تسيبي ليفني (رئيسة كاديما) بخطوة لبيد، وأكدت أن العمل السياسي هو أفضل طريق للتغيير.

كما أعربت رئيسة حزب العمل عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش عن ترحيبها بهذه الخطوة، لكنها في الوقت نفسه أكدت أن لبيد، شأنه شأن رئيس الحكومة نتنياهو ورئيسة كاديما ليفني، يمثل قيماً مضادة لقيم الاشتراكية الديمقراطية التي يمثلها حزب العمل.

وقال مقربون من رئيس الحكومة لصحيفة «معاريف» إن لبيد سينتظر طويلاً ريثما يحين موعد الانتخابات العامة المقبلة للكنيست، ذلك بأن كل الدلائل تشير إلى أن الحكومة الحالية ستستكمل ولايتها القانونية التي تنتهي في العام ٢٠١٣.

وكانت استطلاعات للرأي العام قد أشارت إلى أن حزبا جديدا برئاسة لبيد سيفوز بعدد مقاعد في الكنيست يتراوح ما بين ٧ إلى ٢٠ مقعدا، وسط تخوفات في حزب كاديما من أن تكون هذه المقاعد على حسابه. لكن الوزير ميخائيل إيتان من حزب الليكود الحاكم عبر أمس الاثنين عن تخوفه من احتمال أن ينشق أعضاء ليبراليون عن حزب الليكود من أجل دعم لبيد.

ورأى أتيلا شومفلبي، معلق الشؤون الحزبية في موقع واينت التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أنه على ما يبدو فإن العام ٢٠١٢ سيكون عام انتخابات، ومن لا يصدق ذلك عليه أن يسأل يائير لبيد الذي قدم استقالته من التلفزيون وأعلن انخراطه في الحياة السياسية.

وأضاف: حتى الآن لم يخرج لبيد عن صمته، ولا نعرف شيئاً عن نياته أو عن خططه أو عن الأجندة السياسية التي سيخوض على أساسها الانتخابات. كما لا نعرف مواقفه الحقيقية من موضوعات كثيرة ومختلفة، ولا نعرف أي توجه سيسلك، فهل سيكون واضحاً ووسطياً كما كان في كتاباته، أم أنه سيتغير ويتبدل مثلما فعل والده (الذي توفي في العام ٢٠٠٨).

وتابع: في حال شكل لبيد لائحة جديدة، فمن الممكن أن تشمل كثيراً من المنتمين إلى معسكر الوسط أو يسار – الوسط، نظراً إلى أن لبيد نفسه هو من المقترعين لهذا المعسكر. ومن شأن لائحة كهذه أن تبعث القلق لدى كل من تسيبي ليفني زعيمة حزب كاديما، وشيلي يحيموفيتش زعيمة حزب العمل، بسبب دخول لاعب جديد إلى الساحة، وفي ضوء استطلاعات الرأي العام التي لا تبشر بالخير لكل منهما. وتدرك ليفني جيداً أن لبيد قادر على تفكيك حزبها وقاعدتها الانتخابية، كما تدرك يحيموفيتش أنه، منذ انتخابها زعيمة لحزب العمل، لم تنجح في تقديم نفسها كزعيمة قيادية. ومن شأن العاصفة التي رافقت دخول لبيد الحياة السياسية أن تجرف معها جمهور المقترعين من الأشكناز لمصلحة الحزب الجديد الذي قد يشكله لبيد. وهناك أيضاً ليبرمان وحزبه، ففي حال اضطُر ليبرمان إلى الابتعاد عن الحياة السياسية لفترة من الزمن بسبب لائحة الاتهام التي ستقدم ضده، فإن هذا سيصب في مصلحة لبيد الذي قد يجذب نحوه أصوات المهاجرين العلمانيين. واعتبر هذا المعلق أن إعلان لبيد دخول الحياة السياسية هو من أهم الأحداث التي شهدتها الحياة السياسية في إسرائيل خلال الأعوام الأخيرة.

يائير لبيد.

من ناحية أخرى أعلن نوعام شاليت، والد الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليت الذي كان أسيرا في قطاع غزة، أنه قرر ترشيح نفسه للائحة حزب العمل في الانتخابات المقبلة للكنيست، وأبلغ رئيسة العمل عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش بقراره هذا.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن شاليت، الذي ينتمي إلى حزب العمل منذ العام ١٩٩٦، قوله إنه «بعد سنوات من النضال العام (للمطالبة بتحرير ابنه من الأسر) الذي تعرفت من خلاله بشكل عميق على المجتمع الإسرائيلي بكافة جوانبه الجميلة والأخلاقية، قررت الانضمام للنشاط العام، رغبة مني في خدمة الجمهور والتواجد في المكان الذي يسمح بالتأثير على صورة المجتمع الإسرائيلي».

ورأى شاليت أن «حزب العمل هو حزب اشتراكي ديمقراطي ينشد السلام ولذلك فإنه بيتي الطبيعي، وأنا مؤمن بأن قيادة يحيموفيتش ستمكن الحزب من تصدر خطوات هامة من أجل المجتمع الإسرائيلي».

ورحبت يحيموفيتش بقرار شاليت وقالت إن «نضال نوعام وعائلته من أجل تحرير غلعاد بدأ كنضال خاص لكنه تحول إلى نضال ينطوي على الأخلاق الأساسية للمجتمع الإسرائيلي، وهي التضامن والتكافل والصهيونية، ونضال نوعام هو مثال وقدوة للنضال العام اللائق والمنضبط لكن في الوقت نفسه الحازم والفعال... وأنا مقتنعة بأن إسهامه للعمل كعضو كنيست سيكون كبيرا».

حالة ذعر في إسرائيل عقب تعرضها لعدة هجمات قرصنة إلكترونية!

*«هآرتس»: خصوصية آلاف الإسرائيليين أصبحت ملكاً عاماً *

تعيش الأوساط الاقتصادية والسياسية في إسرائيل، منذ يوم الاثنين من الأسبوع الفائت، حالة ذعر جراء تمكن هاكر (قرصان انترنت) سعودي من اختراق أحد المجالات الالكترونية الحساسة والحصول على تفاصيل عشرات آلاف بطاقات الاعتماد الإسرائيلية.

وكشفت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، أن مجموعة قراصنة (هاكرز)، تقول إنها فلسطينية، نشرت قائمة بأسماء مواقع الكترونية إسرائيلية بالإمكان اختراقها، إلى جانب نشر تفاصيل العشرات من متصفحي الانترنت الإسرائيليين التي تم أخذها من موقع للتعارف.

وبحسب الصحيفة فإن خبيرًا في شؤون أمن المعلومات في الانترنت والحرب ضد القرصنة الالكترونية هو الذي اكتشف ما نشره الهاكرز الفلسطينيون. وتضمنت قائمة المواقع الالكترونية التي بالإمكان اختراقها مصارف بنكية، وجامعة بار- إيلان، وموقعًا إلكترونيا يقترح أماكن عمل، وموقع شركة لتأجير السيارات.

وتطرق نائب وزير الخارجية الإسرائيلية داني أيالون إلى الموضوع وهدد بأن إسرائيل سترد بقوة وأنها «تنظر إلى ذلك على أنه عمل إرهابي»، وأنه «ينبغي تمرير رسالة مفادها أن كل من يمس أو يخطط للمس بإسرائيل، وبضمن ذلك في مجال الانترنت، فإنه سيتعرض للأذى بنفسه، ولن يكون محصنا من رد الفعل الإسرائيلي».

على صعيد آخر قالت مجموعة قرصنة إسرائيلية أمس الاثنين إنها تمكنت من الحصول على تفاصيل آلاف بطاقات الاعتماد التي تم استخدامها للشراء بواسطة مواقع الكترونية في السعودية وذلك كرد فعل انتقامي على كشف شاب سعودي عشرات آلاف بطاقات الاعتماد الإسرائيلية الأسبوع الماضي.

وذكر موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني أنه أجرى تدقيقا تبين منه أن التفاصيل التي رواها القراصنة الإسرائيليون حيال قسم من بطاقات الاعتماد السعودية صحيحة.

ونقل الموقع عن القراصنة الإسرائيليين تهديدهم بأنه «إذا استمرت التسريبات (من جانب الشاب السعودي) فإننا سنلحق أضرارا خطيرة جدا بخصوصية مواطنين في دول عربية». وقال أحدهم إن المواقع الالكترونية العربية تركز أكثر على أمن المعلومات «لكن دائما تبقى هناك تلك الثغرة الصغيرة التي تسمح بالوصول إلى التفاصيل».

ووفقا للقراصنة الإسرائيليين فإنهم حصلوا على «آلاف السجلات التي تشمل تفاصيل مواطنين في دول عربية وتفاصيل بطاقات الاعتماد التي يحملونها، ونحن نحتفظ بالمعلومات حاليا وننتظر اللحظة المناسبة لنشرها».

وقالت «يديعوت أحرونوت» إنها أجرت مكالمة مع مواطن سعودي يدعى محمد أكد تفاصيله الشخصية وبطاقة اعتماده التي كشفها القراصنة الإسرائيليون وحاول الاستفسار عن كيفية حصول الصحيفة الإسرائيلية على رقم هاتفه.

هذا، وأنشأت «هآرتس» مقالاً افتتاحيًا حول الموضوع حذرت فيه من هجمات قرصنة الكترونية ضد أنظمة الكترونية بالغة الحساسية، مثل مخزون المعلومات والبصمات حول جميع مواطني إسرائيل، المعروف باسم «المخزون البيومتري».

وأشارت إلى أن شركات بطاقات الاعتماد أصدرت بيانا في أعقاب تسرب عشرات الآلاف من البطاقات وكشف تفاصيلها، وقالت فيه إنه «لا يتوقع المس بزبائننا، وقد تم إبطال كافة البطاقات [التي تسربت] ولا يمكن استخدامها للقيام بمشتريات عبر الانترنت أو الهاتف، وسيتم إصدار بطاقة اعتماد جديدة لكل من تضرر. وحتى لو نجحوا في تنفيذ مشتريات فإننا سنعيد المال».

لكن «هآرتس» حذرت من أنه بينما يمكن إبطال القدرة على استخدام بطاقات اعتماد والتعويض عن خسائر مالية «إلا أن تفاصيل الأفراد، والعناوين والأسماء وأرقام الهواتف وأرقام بطاقات الهوية، لا يمكن محوها. ومنذ اللحظة التي تم فيها نشرها في الانترنت، تمت مصادرة خصوصية آلاف الإسرائيليين وأصبحت ملكا عاما».

وأضافت الصحيفة أن «عملية القرصنة الإلكترونية التي تمت من جانب سعوديين يجب أن تشكل إشارة تحذير فيما يتعلق بتطبيق قانون المخزون البيومتري، فهذا القانون من شأنه أن يعرض مواطني إسرائيل لمس خطير بخصوصيتهم، والتنظيمات الإجرامية أو التنظيمات الأجنبية التي تريد المس بالدولة ومواطنيها، قد تخترق المخزون البيومتري المستقبلي وتستخدمه كيفما تشاء».

وكان رئيس الطاقم الوطني في إسرائيل لمحاربة القرصنة الالكترونية، اللواء في الاحتياط البروفسور إسحق بن يسرائيل، قد حاول التخفيف من خطورة الوضع، بالقول إن «بالإمكان وقف كافة هجمات القرصنة ضد مخزون المعلومات إذا تم بناء جهاز حماية ملائم، وهذا ما قررت حكومة إسرائيل أن تفعله». لكن الصحيفة أشارت إلى أن «على الحكومة أن تستوعب أيضا أنه في عصر التكنولوجيا، الذي يمكن فيه اختراق أي نظام حماية، فإن المخزون البيومتري هو بمثابة ثغرة تغري السارق بالنفاذ منها».

[طالع تقريرًا مفصلاً على ص ٢]

مؤتمر هرتسليا الـ ١٢ سيركز على نظرية الأمن الإسرائيلية

رئيس المؤتمر: العالم تغير كثيرًا خلال العام الفائت بسبب الأزمة الاقتصادية وثورات الربيع العربي

يعقد في الفترة ما بين ٣٠ كانون الثاني الجاري والثاني من شهر شباط المقبل مؤتمر هرتسليا السنوي الثاني عشر حول «ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل»، وذلك في حرم «المركز المتعدد المجالات» في هرتسليا.

وبهذه المناسبة أدلى الجنرال احتياط داني روتشيلد، الذي يتولى منذ عامين رئاسة «معهد السياسة والإستراتيجيا» في المركز المذكور، ورئاسة سلسلة مؤتمرات هرتسليا السنوية التي يشرف المعهد ذاته على تنظيمها منذ العام ٢٠٠٠، بمقابلة نشرت أخيراً على الموقع الالكتروني لـ «مؤتمر هرتسليا» استعرض فيها بإيجاز أهم الأحداث والمستجدات المفصلية التي عصفت بالساحتين الإقليمية والدولية خلال العام المنصرم، والتي ستكون محاور رئيسة على جدول أعمال مؤتمر هرتسليا السنوي الثاني عشر.

وجاء في حديث روتشيلد قوله: في السنة الماضية تغير العالم قاطبة، وقد بدأ هذا في الوضع الاقتصادي- الاجتماعي. وإذا كانت قد عمت في السنة الماضية أجواء من النشوة، فإن هذه السنة قد تشهد كارثة اقتصادية. لذلك رأينا من الصواب دعوة رئيس وزراء اليونان المستقيل ليكون بين المتحدثين في المؤتمر. في المقابل، فإن ثورات العالم العربي لم تقل بعد كلمتها الفصل، وبالتالي لن تنقص المؤتمر القادم قضايا للانشغال بها.

وتابع روتشيلد مفصلا: «سوف نتفحص ما يحدث في الدول المختلفة وفي أي اتجاه تسير الأمور، ابتداء من صعود القوى الإسلامية، وانتهاء بالوضع في الخليج وفي تركيا».

وأضاف أن «الانسحاب الأميركي من العراق يفضي أيضا إلى تغيير الميزان الإستراتيجي» محذرا على هذه الخلفية من أن أسعار النفط قد تصل إلى ٢٥٠ دولارا للبرميل، ومن أن العالم لن يتمكن من مواجهة واقع كهذا.

وأشار إلى أنه سيتم في نطاق أعمال مؤتمر هرتسليا الثاني عشر عرض سيناريوهات مختلفة، بما في ذلك في صدد ما يمكن أن يحدث على المدى القصير فيما يتعلق بصعود ما أسماه «الإسلام المتطرف» وموقع أوروبا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط المتغير، حسب قوله.

ومن المقرر في ضوء هذه المتغيرات أن يبحث المؤتمر في مسألة إعادة صوغ وتشكيل نظرية الأمن الإسرائيلية، وبما يراعي أيضا الوضع الاقتصادي المتأزم، والحراك الاجتماعي الذي شهدته إسرائيل في الصيف الأخير.

وفي هذا السياق، قال روتشيلد، الذي تقلد سابقا مناصب عسكرية رفيعة، بينها رئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية: كرجل عسكري بالذات أستطيع القول إن المناعة الداخلية باتت تشكل مركبا تزداد أهميته في إسرائيل اليوم. فالوضع الاجتماعي له تأثير على مناعة الدولة، ومن الصعب على مجتمع متفكك أن يصمد في مواجهة المحن.

وفي حديثه عن ثورات «الربيع العربي» حذر روتشيلد من القادم وقال: علينا أن نشعر بالقلق من العناصر الإسلامية التي تزداد قوة حولنا... الوضع يسير نحو التدهور فقط منذ اندلاع الثورة في مصر، وإذا لم تصل إليهم (أي المصريين) مساعدات ستحدث هناك مجاعة حسب تقديري. فقد انخفضت مدخولات الدولة ولحق ضرر شديد بالسياحة، كذلك فإن أزمة الغاز (المصري) مع إسرائيل هي مثال على الفوضى التي تسود لدى جارتنا الجنوبية، وعلينا أن نكون مستعدين لتلافي الشر قبل وقوعه.

واستطرد روتشيلد قائلا: «إن الهدوء الذي ساد هنا لمدة ٣٠ أو ٤٠ عاما يمكن أن يقوض. هذا عالم متغير يجب دراسته، وليست لدينا قدرة تأثير ولكن علينا أن نكون مستعدين. لا أعرف ما هي وجهة الشعب المصري، لكنني لا أشك في أننا سنشتاق إلى أيام مبارك. لقد فاق الواقع في هذه الحالة كل خيال».

واعتبر روتشيلد أن دولا مثل مصر، وغيرها من دول «الربيع العربي»، غير مهيأة للديمقراطية، مشيرا إلى أن الأميركيين باتوا يدركون ذلك، وقال «هذا شرق أوسط جديد، ولكن من نوع مختلف».

وفي سياق آخر، حذر روتشيلد أيضا مما تشهده اقتصادات أوروبا والولايات المتحدة من أزمات سيكون لها بطبيعة الحال تأثير على إسرائيل، وقال «إذا انخفضت مشتريات أوروبا فإن ذلك سيضر بنا، لذلك يجب أن نوجه قسما كبيرا من الصادرات المحلية إلى أسواق ناهضة كالصين والهند وأميركا الجنوبية، وفي هذه الحالة فإن هناك الكثير مما يجب عمله على مستوى الحكومة والصناعات الخاصة».

نتنياهو نصّب نفسه حاكمًا عسكريًا للنقب من دون فرض حكم عسكري!

قراءة أولية في اقتراح قانون «تنظيم إسكان البدو في النقب ٢٠١٢»

بقلم: د. ثابت أبو راس (*)

نشر ديوان رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قبل عدة أيام مذكرة حول اقتراح القانون المسمى «تنظيم إسكان البدو في النقب». وجاء ذلك في أعقاب تقرير برافر– عميدرور، الذي وضع خطة لتهجير أكثر من ٤٠ ألف عربي بدوي في النقب وهدم غالبية القرى غير المعترف بها.

وجاءت مذكرة القانون أسوأ من تقرير برافر ذاته.

وتمتد هذه المذكرة ببنودها وتفسيراتها على ٦٤ صفحة وتتضمن ٨٥ بندًا مختلفًا يكتنف الغموض لغتها وبنودها، مما يجعل مهمة قراءتها وفهمها عصية على المواطن العادي، بل وحتى على المختصين في القانون.

إن نظرة سريعة في اقتراح القانون ولغته توحي بأن أمورًا كثيرة تأجل البت بها وبقيت غامضة، وأن أمورًا أخرى جرى التراجع عنها، وأعطيت لرئيس الحكومة صلاحيات واسعة لإصدار تعليمات جديدة وتقييدات أخرى بشأن مناطق «تنظيم الإسكان» و«مناطق التعويض» (بند ٧٤)، وحتى إبطال تعليمات لا تروق له. والأنكى من ذلك أنه ألقيت على عاتق رئيس الحكومة مهمة تعريف «من هو البدوي» الذي يسكن في النقب، وبالتالي من يستحق التعويض ومن لا. كما تمنحه مذكرة القانون صلاحية تعيين لجنة التعويضات. حتى أن ممثل الجمهور العربي النقباوي الوحيد في اللجنة المكونة من خمسة أشخاص سيعين من طرف نتنياهو نفسه. هذا بالإضافة إلى حقه في إخفاء معلومات حول عمل اللجنة عن الجمهور الواسع، وحق هذه اللجنة في اتخاذ قرارات حتى من دون أن تجتمع، أي عبر البريد الالكتروني – الإيميل.

بداية نقول إن عنوان اقتراح القانون مغالط، فالأصح أن يطلق عليه اقتراح قانون سلب أراضي عرب النقب بدل «تنظيم إسكان البدو». أما هدفه الأول فتنظيم ملكية الأرض في النقب. والهدف الثاني ينتقل إلى «تطوير النقب لكل سكانه». نعم يصادرون أراضينا من أجل تطوير النقب لكل سكانه وكأن هناك مشكلة مع إسكان المواطنين اليهود في النقب.

أكثر ما يقلق في لغة مذكرة القانون هو التطرق إلى القرى غير المعترف بها وسكانها كمستوطنين عشوائيين وبحاجة لتنظيم وليس كسكان أصلانيين أصحاب هذه البلاد. لغة المذكرة توحي بأن عرب النقب هم عائق بيئي وديمغرافي يجب التخلص منه عن طريق إسكانه في بلدات. إن مصطلح التوطين يليق بمجتمعات مهاجرين وليس بمن سكن وأعمر النقب قبل قيام الدولة وقدوم الهجرة اليهودية إلى فلسطين. من جهة أخرى تركزت مذكرة القانون بقضية الأراضي وادعاءات الملكية. وفي أحسن الحالات ولدى تعاون جميع مدعي الملكية مع القانون، فيما لو سن ببنوده الحالية، فان عرب النقب الذين يشكلون ٣٢٪ من سكان النقب سيمتلكون حوالي ١٪ من أراضي المنطقة فقط.

اقتراح القانون لا ينص بتاتا على الاعتراف بقرى أو إقامة قرى أخرى جديدة. بالعكس فهو يتراجع أو يخفي وجود قرار بالاعتراف بثلاث قرى في نطاق المجلس الإقليمي أبو بسمة. هذه القرى هي: أبو تلول والفرعة وعبده التي تجري هذه الأيام عملية تخطيط هيكلي لها بهدف الاعتراف بها. وبينما تم ذكر قائمة بأسماء البلدات السبع وقرى أبو بسمة، تم حذف القرى المذكورة أعلاه من القائمة. كذلك فان موضوع الاعتراف المشروط بالقرى غير المعترف بها والذي نص عليه تقرير غولدبرغ لم يذكر بالمرة في مذكرة القانون، حيث لم ترد أسماء قرى من الممكن أن تعترف بها الدولة حسب ما جاء في قرارات سابقة لسلطات التخطيط.

كذلك تم تقصير أمد فترة تصديق الملكية إلى تسعة أشهر بدل سنتين ونصف السنة كما جاء في تقرير برافر. وكل من يتأخر عن تصديقه لادعاء ملكيته بين ٩ إلى ١٩ شهرًا فالمقابل الذي سيحصل عليه سيكون هامشيًا. أما إذا لم تصدق الملكية خلال الـ ١٩ شهرًا الأولى من إقرار القانون فإن مدعي الملكية لن يحصلوا على شيء. وسيتم تسجيل الأرض لصالح الدولة بعد خمس سنوات في حال لم يطبق مدعو الملكية «القانون». ولكن الموقف المبدئي يجب أن يرفض مطلب تصديق الملكية نفسه ما دام أن ادعاءات الملكية هذه قد سجلت وقبلت في دائرة أراضي إسرائيل قبل ٤٠ عاما.

وفي تفسير مذكرة القانون لكل ما يتعلق بمدعي الملكية «الذين لا يجلسون على أرضهم» ادعى كاتبوها «أن هناك فروقا بين من يسكن على أرضه ومن لا يسكن» وأنه «لا توجد إمكانية عملية لتخصيص أراض زراعية لهؤلاء». في الوقت ذاته تمنح الدولة آلاف الدونمات للمزارع الفردية اليهودية وتوزع قسائم بناء كبيرة في البلدات اليهودية القائمة أو المزمع إقامتها لكل من ينتقل من السكان اليهود في المركز إلى منطقة الجنوب. ولا تخفي مذكرة القانون في تطرقها لمدعي الملكية غربي شارع ٤٠ موقفها حيث ورد أنه «وبسبب الصالح العام لإخلاء الأرض من أجل إغراض الاستيطان» فإن المقابل أو التعويض الذي سيمنح لمدعي الملكية سيكون «مقابلا ماديا فقط».

كذلك فإن التعويض عن الأرض سيكون بأراض «زراعية أو صحراوية فقط». لذلك فقد وسعت منطقة التعويضات في الخريطة الوحيدة المرفقة بمذكرة القانون إلى الجنوب لتشمل أراضي صحراوية جنوبي مدينة ديمونا، منطقة مفرق عرعرة، بلدة يروحام، وعلى طول الجهة الشرقية لشارع ٤٠ وشارع ٢١١ وصولاً إلى مفرق النقب وطلاليم وكيبوتس رافيفيم.

أما بالنسبة للتعويض عن الأرض داخل مناطق النفوذ في البلدات فسيحصل مدعو الملكية على ٢٥٪ من أرضهم فقط وليس ٥٠٪ كما أشير سابقا حيث أن الاتفاق بين الدولة ومدعي الملكية يبدأ أولا بالتنازل عن ٥٠٪ من الأرض ومن ثم التنازل بعد هذا الاتفاق عن ٥٠٪ أخرى «لأن سعر الأرض داخل منطقة النفوذ أعلى». والأخطر من ذلك أنه سيتم تعويض المواطنين بعشرة آلاف شيكل مقابل كل دونم أرض داخل منطقة البناء في البلدة، وسيتم بيع هذه الأراضي كقسائم بناء (٥٠٠ متر مربع؟) بمبلغ ١٠٠ ألف شيكل. وسيتم تحديد عدد القسائم التي يستطيع كل شخص شراءها حتى سبع قسائم على أن يكون الحاصل على قسيمة بناء ابن ٢٤ سنة على الأقل (حسب اقتراح برافر).

إن مذكرة القانون سيئة لأنها تضرب عرض الحائط بقوانين قائمة وتخضعها للقانون المقترح (بند ٧٧). ويشمل هذا الأمر قوانين إدارية قائمة وقوانين تنظيم وبناء. حتى قوانين الميراث لم تسلم من ذلك، الأمر الذي يذكرنا بقانون التسويات سيء الصيت. كذلك فاقتراح القانون ينص على حلول مؤقتة تبدأ بالتنازل عن غالبية الأرض لصالح الدولة وإخلائها من كل غرض بما فيها قلع الأشجار، وموافقة مدعي الملكية على حق الدولة في التصرف بها كما تشاء. ويشمل اقتراح القانون الحق في هدم البيوت من دون أوامر هدم. ويعطى موظف «سلطة توطين البدو» الحق في التصرف كما يشاء «من أجل تطبيق القانون». ولا تستطيع المحاكم «تأخير تنفيذ القانون».

حكومة إسرائيل بطرحها مسودة القانون تتقدم نحو مواجهة أخرى مع المواطنين العرب في هذه البلاد. والمقدمة لذلك نراها يوميا من خلال تصعيد قمعها لعرب النقب. ورئيس الحكومة نتنياهو نصب نفسه حاكمًا عسكريًا بدون الإعلان عن فرض حكم عسكري في النقب.

إن رفض اقتراح القانون هو واجب الساعة. والسؤال هو: ما نحن فاعلون؟ لتحقيق النجاح في صد هذه الهجمة الأعنف منذ العام ١٩٤٨ يتعين علينا قبل أي شيء إنجاز وحدة كل الأطياف الحزبية والفعاليات الاجتماعية والسياسية، وتكثيف نضالنا الجماهيري والسياسي، والتصرف كشعب يناضل من أجل وجوده ومن أجل مستقبله في وطنه.

(*) مدير مشروع «عدالة» في النقب.

إسرائيل تعيش حالة ذعر في ظل اختراق شبكات إلكترونية في الانترنت!

الخارجية الإسرائيلية: كشف تفاصيل بطاقات الاعتماد عمل «إرهابي» وسيحظى برد صارم!

*كشف النقاب عن وجود مجموعة هاكرز تقول إنها فلسطينية نشرت قائمة بأسماء مواقع الكترونية إسرائيلية يمكن اختراقها * محلل أمني: إسرائيل دولة عظمى في تطوير منظومات متعلقة بحرب المعلومات الالكترونية لكنها ضعيفة في صد حرب كهذه في حال شنها عليها *

تعيش الأوساط الاقتصادية والسياسية في إسرائيل، منذ يوم الاثنين من الأسبوع الماضي، حالة شبه ذعر جراء اختراق شبكات الكترونية في الانترنت. فبعد أن تمكن هاكر (قرصان انترنت) سعودي من اختراق أحد المجالات الالكترونية الحساسة، والحصول على تفاصيل عشرات آلاف بطاقات الاعتماد، كشفت صحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، النقاب عن أن مجموعة هاكرز، تقول إنها فلسطينية، نشرت قائمة بأسماء مواقع الكترونية إسرائيلية بالإمكان اختراقها، إلى جانب نشر تفاصيل العشرات من متصفحي الانترنت الإسرائيليين، والتي تم أخذها من موقع للتعارف. وشملت هذه التفاصيل أرقام هواتف وعناوين سكن، وعناوين البريد الالكتروني والأزواج التي يفضلونها.

وحسب «هآرتس» فإن جاكي إلطال، وهو خبير في أمن المعلومات في الانترنت ومستشار لشؤون السايبر، أي الحرب ضد القرصنة الالكترونية، هو الذي اكتشف ما نشره الهاكرز الفلسطينيون. وتضمنت قائمة المواقع الالكترونية التي بالإمكان اختراقها، بحسب الهاكرز الفلسطينيين، مصارف بنكية مثل «بنك أوتسار هحيّال» و«بنك مساد»، وجامعة بار إيلان، وموقع «أولجوبس» الالكتروني الذي يقترح أماكن عمل ويزوده طالبو عمل بتفاصيل شخصية عنهم، وموقع شركة «إيفيس» لتأجير السيارات.

وقال إلطال إن الهاكرز أثبتوا أنه توجد في هذه المواقع الالكترونية نقطة ضعف وبالإمكان اختراقها «وجلب المعلومات التي تهمك، مثل أسماء المستخدمين للمواقع والكود السري الخاص بهم. وفي اللحظة التي يتم فيها نشر القائمة الكبيرة، سيكون هناك عشرات أو مئات الأشخاص في العالم، الذين لديهم مصلحة باختراق المواقع الالكترونية، وإخراج معلومات سرية منها ونشرها». وحذر إلطال من أنه «يتعين على الشركات أن تعلم أن مواقعها الالكترونية قابلة للاختراق، وإجراء تدقيق في التوغل إلى حواسيبها وأنظمتها الالكترونية، واستخدام أنظمة حماية التي على ما يبدو لا يستخدمونها، للتعرف على هجمات الكترونية قبل حدوثها».

ولفت إلطال إلى أن المنتدى الذي نشر فيه الهاكرز الفلسطينيون المعلومات، ينشر فيه متصفحو انترنت تفاصيل حول اختراقات ومقاطع كود تمكنوا من اكتشافها وبذلك فإنهم يتمكنون من استغلال هذه المعلومات. وأضاف أن «هذا منتدى عالمي لا يتخذ خطا سياسيا معاديا لإسرائيل أو غيرها».

وقال الهاكرز الفلسطينيون، في بيان أرفقوه بقائمة المواقع الالكترونية التي اخترقوها، إن هوية الهاكر السعودي ومحاولات العثور عليه ليست ذات أهمية، لأنه نشر الملفات الالكترونية التي تحتوي على المعلومات في موقع pastebin الالكتروني ولم يعد قادرا على السيطرة عليها. وأوضح الخبير في قوانين الانترنت والحفاظ على سرية المعلومات، المحامي الدكتور نمرود كوزلوفسكي، إن «بإمكان أي جهة الآن أن تستولي على هذه القائمة وأن تواصل إلحاق الأضرار».

وادعى طالب جامعي إسرائيلي يدعى أمير فاديدا إنه تمكن من التعرف على هوية الهاكر السعودي، المعروف باسم oxOmar ، وقال إنه يعيش في المكسيك باسم عمر حبيب المولود في الإمارات العربية المتحدة ويبلغ من العمر ١٩ عاما. لكن كوزلوفسكي قال في هذا السياق إن فاديدا «أحبط التحقيق لأنه طالما أن إسرائيل لم تحصل على مساعدة من السلطة الموازية في المكسيك، فإنه ينشأ وضع يمكن المشتبه به من إخفاء أدلة وخلق أدلة أخرى تربط أفعاله بشخص آخر». ويشار إلى أن قضية القرصنة ضد المواقع الالكترونية الإسرائيلية تحقق فيها سلطة القانون والتكنولوجيا في وزارة العدل الإسرائيلية.

وأشار كوزلوفسكي إلى أنه بما أن إسرائيل ليست موقعة على «معاهدة بودابست» فإنها لا تستطيع التوجه إلى سلطات تحقيق موازية في دول أخرى أو الحصول على معلومات فور وقوع عملية القرصنة من أجل الحفاظ على الأدلة التي من شأنها إدانة الهاكرز. وأضاف «لذلك، فإنه حتى لو كان المكسيكيون يجرون تحقيقا فإنه ربما تكون هناك مشكلة في إنهاء التحقيق».

الهاكر السعودي

بدأت قضية القرصنة ضد المواقع الالكترونية الإسرائيلية عندما أعلن هاكرز، قالوا إنهم سعوديون، أنهم تمكنوا من الحصول على تفاصيل ٤٠٠ ألف بطاقة اعتماد إسرائيلية ونشرها في موقع الكتروني إسرائيلي، وطالبوا المتصفحين باستخدام هذه البطاقات لشراء احتياجاتهم. وقالوا إن عملية القرصنة هذه هي هدية السنة الجديدة، كما ذكرت تقارير عن توقف عدد من المواقع الالكترونية الحكومية الإسرائيلية عن العمل.

فقد تم توجيه جميع زوار موقع ONE الالكتروني المتخصص في الشؤون الرياضية، يوم الاثنين الماضي، إلى رابط تضمن قائمة بأسماء مواطنين إسرائيليين وتفاصيل عديدة متعلقة بهم، بينها تفاصيل بطاقات اعتماد وعناوين وأسماء وأرقام هواتف وأرقام بطاقات هويات. وكتب هاكر من أصل سعودي في الرابط أن اسمه «عمر» وأنه ينتمي لشبكة «أنونيموس» الفوضوية التي تشن هجمات قرصنة في الانترنت، وأنه وأصدقاءه اخترقوا مواقع الكترونية إسرائيلية كثيرة ويستخدمون بطاقات اعتماد إسرائيلية بصورة دائمة.

وأضاف «قررنا منح العالم هدية للعام الجديد، وهي عبارة عن معلومات حول ٤٠٠ ألف إسرائيلي. ما هي المتعة بالنسبة لنا؟ أن نشاهد ٤٠٠ ألف إسرائيلي يتجمعون أمام شركات الاعتماد والبنوك الإسرائيلية ويشتكون من أن بطاقات اعتمادهم قد سرقت، وأن نشاهد البنوك الإسرائيلية تتلف ٤٠٠ ألف بطاقة اعتماد وتنتج بطاقات جديد. هذا مكلف، أليس كذلك؟».

وقال موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني إن خبراء في البنوك وشركات الاعتماد الإسرائيلية نجحوا في إزالة رابط الهاكرز السعوديين من موقع ONE الالكتروني، في اليوم التالي، بعد اتصالات عديدة تلقتها البنوك والشركات من مواطنين قلقين طالبوا بإبطال صلاحية بطاقاتهم بعدما شاهدوا تفاصيلهم في الرابط. وأضاف أن خبراء الانترنت ركزوا المعلومات الموجودة في الرابط وأنه تبين أن القائمة تضمنت معلومات متكررة، وأنه، في الواقع، تم نشر تفاصيل ١٨ ألف بطاقة اعتماد «فقط» والكثير منها تفاصيل قديمة لبطاقات اعتماد انتهت صلاحيتها. لكن الخبراء أكدوا أن كمية المعلومات التي تسربت غير مسبوقة.

ونقلت الصحيفة عن ايتسيك نعيم، من شركة «سايبريا» والخبير في حراسة المعلومات الالكترونية، قوله إنه بعد تحليل المعلومات التي تسربت فإن مصدر التسرب هو مواقع الكترونية تبيع «كوبونات» إلى جانب خلل في نظام حراسة المعلومات في هذه المواقع.

وفي موازاة ذلك ذكرت تقارير صحافية أن مواقع الكترونية تابعة للحكومة الإسرائيلية قد توقفت عن العمل أمس وأنه يجري تحقيق في الموضوع، إذ يُشتبه بأن ذلك ناجم عن عملية قرصنة وليس عن خلل في تشغيل المواقع. وقال ناشط إسرائيلي في شبكة «أنونيموس» إنه أجرى اتصالات مع نشطاء دوليين في الشبكة أكدوا له أنه لا علاقة لهم باختراق حواسيب البنوك وشركات الاعتماد الإسرائيلية.

وقالت شركات بطاقات الاعتماد الإسرائيلية إن بحوزتها قائمة جديدة لبطاقات اعتماد إسرائيلية، قال الهاكر السعودي «عمر» إنه كشف عنها يوم الخميس الماضي. وكتب الهاكر السعودي الذي يسمي نفسه oxOmar من مجموعة الهاكرز griup-xp في إخطار نشره في pastebin الالكتروني إنه «اخترق أكثر مما يمكنكم أن تتخيلوا» وهدد بنشر تفاصيل مليون بطاقة اعتماد إسرائيلية.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن شركات بطاقات الاعتماد الإسرائيلية أنها ستجند طواقم لتعمل على تقويم الوضع وأنها تعمل حاليا على تبليغ حاملي بطاقات الاعتماد التي تم اختراقها وإلغائها. وأضافت شركات بطاقات الاعتماد أن عدد البطاقات التي كشفها الهاكر السعودي، يوم الخميس، هي عشرات البطاقات وليس ١١ ألف بطاقة وأنه تم إلغاء جميعها قبل استخدامها.

وكتب الهاكر السعودي في بلاغه إن «طالبا جامعيا إسرائيليا غبيا ادعى أننا سربنا ١٤ ألف بطاقة فقط، بينما شملت إحدى المجموعات لوحدها ٢٧ ألف بطاقة سارية المفعول. وكتبوا في الإعلام اليهودي الصهيوني المزيف ما يقوله هذا الطالب الغبي، وهذا أحزنني قليلا. وعندها فكرت أن أنشر المليون رقم لبطاقات الاعتماد كلها وسأفعل ذلك قريبا». وأضاف أن «اللوبي الإسرائيلي نجح في محو كل ما نشرته، وأضفت الآن ١١ ألف رقم لبطاقات جديدة إلى المخزون، والمخزون الجديد الذي سأنشره يشمل ٦٠ ألف رقم لبطاقات اعتماد، وبحوزتي أرقام أخرى لبطاقات من شركتي ماستركارد وفيزا، لكني سأرسلها في وقت لاحق». وكتب الهاكر السعودي أن «هذا تحول إلى شغلي الشاغل يوميا. وسأستمر في إرسال (أي الكشف عن) تفاصيل أخرى حتى أصل إلى مليون بطاقة ولكني سأفعل ذلك بالتدريج».

وخلافا لشركات بطاقات الاعتماد، أعلنت شركة «مغلان» لأمن المعلومات الالكترونية أن مجموع البطاقات التي تم كشفها وبضمنها بطاقات يحملها مواطنو دول أجنبية بلغ ٣١ ألف بطاقة اعتماد، لكن هذا لم يهدئ من حالة الفزع السائدة بين حاملي بطاقات الاعتماد الإسرائيليين.

وفي غضون ذلك، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية مطلع الأسبوع الحالي شابا من شمال إسرائيل بشبهة أنه استخدم ثلاث بطاقات اعتماد من التي كشفها الهاكر السعودي، واشترى جهاز كمبيوتر متطورا وهاتفا خليويا متطورا جدا وأجهزة تكبير صوت وما إلى ذلك.

ودفعت هجمات الهاكرز السعودي والفلسطينيين شركات الهواتف الخليوية إلى اتخاذ تدابير أمنية لحماية مواقعها وأنظمتها الالكترونية بتكلفة مئات ملايين الشواكل. ومن هذه التدابير إعلان شركة «بيليفون» أنها سترصد عشرات ملايين الدولارات لتحسين أنظمة الحماية الالكترونية لديها. وبعد ذلك أعلنت شركة «سيلكوم» عن تدابير مشابهة ستكلفها ١٠٠ مليون شيكل.

وفي مقابل ذلك عقدت لجنة الاقتصاد التابعة للكنيست اجتماعا، أمس، تمحور حول كشف تفاصيل عشرات آلاف بطاقات الاعتماد. وتعتزم لجنة العلوم والتكنولوجيا في الكنيست عقد اجتماع مشابه، اليوم الثلاثاء. ويدور في أروقة الكنيست نقاش حول الجهة التي تعالج قضية القرصنة الالكترونية. وعقد رئيس الكنيست، رؤوفين ريفلين، اجتماعا خاصا حول ذلك، أول من أمس الأحد. ودار خلال هذا الاجتماع نقاش ساخن بين رئيس لجنة الاقتصاد، عضو الكنيست كرمل شاما، ورئيسة لجنة العلوم والتكنولوجيا، عضو الكنيست رونيت تيروش، حول اللجنة المخولة ببحث هذا الموضوع.

من جانبه، قال وزير البنى التحتية الإسرائيلي، عوزي لانداو، من حزب «إسرائيل بيتنا» إن الهاكر السعودي صنع معروفا مع إسرائيل بكشفه أن الجمهور الإسرائيلي ليس محميا. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن لانداو قوله لدى دخوله إلى اجتماع الحكومة الإسرائيلية الأسبوعي، أول من أمس الأحد، إن «الهاكر السعودي صنع معروفا معنا. فقد أشار إلى ثغرة كبيرة قائمة، وهذا هو الوقت كي تعرّف الحكومة قواعد الحفاظ على أمن الهيئات التي تعمل في الانترنت، ويجب أن يكون الجمهور محميا والآن هو غير محمي».

وتطرق نائب وزير الخارجية الإسرائيلية، داني أيالون، إلى الهاكر السعودي خلال ندوة عقدت في مدينة بئر السبع، السبت الماضي، وهدد بأن إسرائيل سترد بقوة على كشف تفاصيل بطاقات الاعتماد وقال «إننا ننظر إلى ذلك على أنه عمل إرهابي وحتى أننا سنرد بقوة ضد الهاكرز الذي سيمسون بسيادة إسرائيل في مجال الانترنت». وأضاف أنه «ينبغي تمرير رسالة مفادها أن كل من يمس أو يخطط للمس بإسرائيل، وبضمن ذلك في مجال الانترنت أيضا، فإنه سيتعرض للأذى بنفسه، ولن يكون محصنا من رد الفعل الإسرائيلي».

إخفاق إسرائيلي

وتبين من التقارير الإسرائيلية أن قضية قرصنة الانترنت ضد المواقع الالكترونية ناجمة، أيضا، عن إخفاق للحكومة الإسرائيلية. إذ أنه على الرغم من أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، تعهد بإقامة «طاقم حرب سايبر» تكون مهمته محاربة القرصنة الالكترونية، قبل ثمانية شهور، إلا أن هذا الطاقم لم يبدأ بالعمل حتى الآن. فقد تم تعيين ضابط سابق في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية رئيسا لهذا الطاقم، لكن هذا الضابط رفض تولي المنصب بعدما اتضح له أنه لن تكون بحوزته الأدوات المطلوبة لعمل الطاقم. كذلك فإنه لم تُرصد ميزانية للطاقم حتى اليوم.

من جانبه كتب المحلل الأمني في صحيفة «معاريف»، عوفر شيلح، يوم الأربعاء الماضي، نقلا عن رئيس جهاز الشاباك السابق، يوفال ديسكين، قوله عندما أنهى مهام منصبه، إنه «حتى اليوم لم يتم التعرف على هجوم الكتروني ضد بنى تحتية بالغة الأهمية في إسرائيل، لكن تم التعرف على عمليات يمكن تفسيرها على أنها تمهيد لهجوم كهذا». وأضاف شيلح «يقولون عندنا إن أفضل أنواع الحماية ستخترق في نهاية المطاف إذا كان العدو مصرا وعنيدا بالشكل الكافي».

وأشار شيلح إلى أن «إسرائيل هي دولة عظمى في تطوير المنظومات المتعلقة بحرب المعلومات [الالكترونية]... لكن بين التطوير المتقدم، وحتى القدرة على بيع العالم حلولا بالمليارات، وبين الحماية الناجعة للكنوز الهامة للدولة، توجد مسافة زمنية طويلة والكثير من المال». وأضاف المحلل أن وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، تحدث قبل شهور إلى صحافيين ومحللين أمنيين حول حرب «السايبر»، وقال إن الحرب المعلوماتية الالكترونية من شأنها أن تغير وجه الحرب في المستقبل، لكنه كان يتحدث عن الناحية الهجومية وليس الدفاعية.

ولفت شيلح في هذا السياق إلى أنه ثمة مشكلتين تتعلقان بحرب «السايبر»: المشكلة الأولى هي «أنها لا تتعلق بالمجال العسكري الصرف، وإنما بأنظمة وطنية هائلة الحجم. إذ يكاد لا يوجد أمر هام في حياتنا لا يدار بواسطة شبكات محوسبة، مثل شبكة الكهرباء والجهاز المصرفي والبورصة والطيران وغيرها. والمس بكل واحد من هذه الأجهزة سيلحق ضررا هائلا. وتدل تجربتنا التاريخية في مجالات أخرى على أنه يوجد لدى الأجهزة العسكرية – الأمنية ميل طبيعي للتركيز على حماية الكنوز الموجودة بحوزتها وتحت مسؤوليتها. وليس واضحا إلى أي مدى هي قادرة أو تميل إلى حماية الأجهزة المدنية أيضا، التي عددها هائل وأهميتها ليست أقل من الأجهزة العسكرية – الأمنية».

وأضاف شيلح أن «المشكلة الثانية هي الميْل الإسرائيلي المعروف نحو تفضيل الهجوم على الدفاع. وبينما لدينا تاريخ مجيد ومعروف وسري من التسلل إلى أجهزة العدو وتشويشها، فإننا عادة سيئون في الدفاع الجامد الذي يتطلب الصبر والانضباط والاستثمار في أمور لا تعود بفائدة فورية وإنما تنفعنا في حال حدوث أمر طارئ».

مقابلة خاصة مع المحاضر في قسم تاريخ إسرائيل في جامعة حيفا

البروفسور داني غوطفاين لـ «المشهد الإسرائيلي»: الصراع من أجل حقوق النساء داخل المجتمعات الحريدية والمتدينة أكبر وأشد من الصراع بين الحريديم والعلمانيين!

كتب ب. ضاهر:

قررت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سن القوانين خلال اجتماع عقدته أمس الاثنين دعم مشروع قانون يحظر استخدام ألقاب ورموز نازية ورموز من المحرقة النازية، طرحه عضو الكنيست أوري أريئيل من كتلة «الاتحاد الوطني» اليمينية المتطرفة.

وتأتي موافقة الحكومة على مشروع القانون هذا في أعقاب تظاهرة نظمتها مجموعة من الحريديم، أي اليهود المتزمتين دينيا، الأسبوع الماضي، ضد المعارضين لظاهرة الفصل بين الرجال والنساء، المعروفة في إسرائيل بـ «إقصاء النساء» عن حيز الحياة العامة.

وجاءت التظاهرة ردا على تظاهرة أكبر منها شارك فيها نحو عشرة آلاف غالبيتهم من العلمانيين ضد «إقصاء النساء».

واستخدم الحريديم في تظاهرتهم رموزا من فترة المحرقة النازية بينها النجمة الصفراء وكتبت عليها باللغة الألمانية كلمة «يهودي».

وينص مشروع القانون على تعريض من يستخدم هذه الرموز إلى السجن لمدة نصف سنة، ودفع غرامة مالية بمبلغ ١٠٠ ألف شيكل.

وأثار مشروع القانون انتقادات واسعة واعتبر أنه جزء من القوانين الإسرائيلية التي تقيد حرية التعبير عن الرأي. رغم ذلك، وعلى خلفية التوتر بين المتدينين والعلمانيين، انضم إلى مشروع القانون عدد من أعضاء الكنيست من حزب كاديما.

وتسود في الفترة الأخيرة حالة توتر شديد في مناطق وأحياء الحريديم، خصوصا في القدس وبلدة بيت شيمش، على خلفية الفصل بين الرجال والنساء في حيز الحياة العامة، مثل الحافلات والعيادات. كذلك هناك توتر في الجيش الإسرائيلي بسبب رفض جنود متدينين المشاركة في مراسم رسمية تغني فيها نساء، كما رفضوا المشاركة في تدريبات عسكرية تشارك فيها مجندات. وأدت عملية إزالة لافتات في بيت شيمش تطالب النساء بالسير في رصيف بمعزل عن الرجال إلى مواجهات بين الحريديم والشرطة، قبل أسبوعين. واعتقلت الشرطة عددا من الحريديم.

وتكررت في الأسابيع الأخيرة ظاهرة قيام حريديم بالبصاق على نساء لأنهن غير محتشمات، ومن الجهة الأخرى تكرر قيام نساء بالصعود إلى حافلات والجلوس في مقدمتها ورفض طلب الحريديم بالانتقال للجلوس في مؤخرة الحافلة. وأدت هذه الحوادث إلى تصاعد التوتر بين الحريديم والعلمانيين. وتناولت وسائل الإعلام الإسرائيلية هذه الحوادث بتوسع، الأمر الذي أدى إلى تصعيد التوتر أكثر فأكثر. وقدم حاخام سلاح الجو الإسرائيلي استقالته احتجاجا على إلزام الجنود المتدينين الاستماع إلى غناء النساء والمشاركة في تدريبات تشارك فيها مجندات. لكن هذا الحاخام تراجع عن استقالته وقدم اعتذارا رسميا للجيش، بعد أن أثارت الصحف الإسرائيلية ضجة إعلامية.

حول هذا الصراع، أجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية مع المحاضر في قسم تاريخ إسرائيل في جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفاين.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: دائما كان هناك فصل بين النساء والرجال في المناطق والأحياء التي يسكن فيها الحريديم. ماذا حدث الآن وتسبب بأن تعصف هذه الظاهرة بالمجتمع الإسرائيلي كله؟

غوطفاين: «الفصل بين النساء والرجال كان أمرا مقبولا داخل مجتمعات حريدية معينة، وكان لها تعابير داخل هذه المجتمعات. لكن هذا لم يكن يؤثر على الحيز العام في إسرائيل أبدا. وبدأت تبرز ظاهرة الفصل بين النساء والرجال في الحيز العام في السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة. ودعني أقول إنه لا يمكن فرض سلوك داخل العائلات أو المجتمعات الحريدية. لكن الأمر الجديد هنا، والذي أثار ضجة في إسرائيل، هو أن الفصل أصبح جزءا من الحيز العام، من خلال الفصل في حافلات المسافرين، ومنع تعليق إعلانات على الحافلات أو لوحات الإعلانات في القدس أو بيت شيمش، لأنه تظهر فيها امرأة. وهذا الأمر تم اعتباره أنه تجاوز لخط أحمر بين الحيز الاجتماعي الضيق والحيز العام. وينبغي القول، بالمناسبة، إن هذه المشكلة، أو النضال ضد إقصاء النساء، بدأ بشكل مكثف جدا، قبل الضجة الحالية بكثير، داخل المجتمعات الحريدية نفسها. ففي العقد الأخير يدور نضال كبير بين مجتمعات المتدينين اليهود حول تغيير طبيعة الصلاة في الكنس وحول زيادة مشاركة النساء. وهذا الصراع لم يتسرب إلى خارج المجتمعات الحريدية والمتدينة. وأعتقد أن هناك فهما مخطوءًا لما يجري في هذا السياق، فالصراع داخل المجتمعات الحريدية والمتدينة أكبر بكثير من الصراع بين الحريديم والعلمانيين».

(*) هناك أمر ليس واضحا فيما يتعلق بالجهات الضالعة في محاولة تطبيق ظاهرة إقصاء النساء عن الحيز العام. من جهة، قال عضو الكنيست موشيه غفني، من كتلة «يهدوت هتوراة» الحريدية، إن الذين يحاولون تطبيق إقصاء النساء هم أتباع طائفة «ناتوري كارتا» الحريدية المعادية للصهيونية، بينما من جهة أخرى قال أحد أتباع هذه الطائفة لصحيفة «هآرتس»، مؤخرا، إن المتدينين – القوميين هم الذين يحاولون تطبيق الفصل بين الجنسين. ما هي الحقيقة؟

غوطفاين: «القصة معقدة فعلا. يوجد داخل الجمهور المتدين بأطيافه من يحرصون أكثر أو أقل على موضوع الفصل أو التقارب بين الرجال والنساء في الحيز العام. ويعود ذلك لأسباب عديدة ومتعددة. وهناك مجموعات داخل الحريديم والمتدينين خففت من هذه الظاهرة. أي أنه في كلتا هاتين الفئتين تنشط مجموعات مختلفة. وظاهرة إقصاء النساء ليست ظاهرة تميز جمهورا واحدا. لماذا تفجرت الأمور الآن؟ الإجابة على ذلك هي أن عمليات تفكيك دولة الرفاه والخصخصة في إسرائيل منحت قوة فائضة للمجتمعات المختلفة، بدءا من أجهزة تعليم منفصلة وما إلى ذلك. ولهذا فإنه إذا كان موضوع الرجال والنساء في الماضي ينحصر في المجال الديني فقط، فإنه تسرب إلى خارج المجتمعات الآن في مجالات أخرى، مثل المدارس والحافلات. أي أنه كلما تزايدت قوة هذه المجتمعات فإنه يتسرب بشكل أكبر إلى الحيز العام. ولذلك أصبحت هذه قضية تثير قلق الجمهور الواسع».

(*) هل توجد معطيات حول نسبة الحريديم غير الصهيونيين، أو المعادين للصهيونية، مثل «ناتوري كارتا»؟

غوطفاين: «ناتوري كارتا هي مجموعة صغيرة جدا، ولا يتجاوز عدد أفرادها بضعة آلاف معدودة. وبمقدورهم أن يثيروا استفزازا عاما، لكن ليس لديهم الثقل الحقيقي. والمشكلة الأكبر هي بين الجمهور الحريدي العادي، الذي يشكل التيار المركزي بين الحريديم. وخذ على سبيل المثال أقوال ابنة الحاخام عوفاديا يوسيف، عَدينا بار – شالوم، فهي لا توافق على إقصاء النساء ولا توافق على أمور كثيرة في العالم الحريدي...».

(*) ربما هذا لأنها من أصول شرقية (سفارادية) وليست من أصول غربية (أشكنازية)؟

غوطفاين: «لا أعتقد ذلك. أعتقد أننا تجاوزنا المسألة الشرقية – الأشكنازية منذ وقت طويل. لكن صحيح أنه بصورة عامة الأشكناز هم المكان الذي تتطور فيه كل هذه الظواهر، مثل إقصاء النساء، لكني اعتقد أنه في إسرائيل، اليوم، يجري الحديث عن صراع حريدي داخلي، ولأن هذا الصراع يجري بين الجمهور الديني – القومي، فإنه تسرب إلى الحيز العام. وهناك جزء من الحريديم الذين لا يوافقون على إقصاء النساء بالشكل الذي يريده المتشددون. ورغم ذلك فإن الجمهور الحريدي كله، مثلا، يعارض الإعلانات التي تظهر فيها نساء. لكن الأمر المثير هو أن النضال ضد إقصاء النساء تخوضه منظمة دينية – قومية نسوية باسم 'صوتك'. وتنشط هذه المنظمة منذ أكثر من عشر سنوات وتخوض نضالا على مكانة المرأة في الحيز العام، وقضايا أخرى. وهذا النضال يجري داخل المجتمع الديني ويكاد غير المتدينين لا يعرفون شيئا عنه».

(*) ما هو دور الجمهور الديني – القومي، وهو جمهور متطرف سياسيا، في الصراعات داخل المجتمع الحريدي والمتدين؟

غوطفاين: «ظاهرة إقصاء النساء موجودة لدى الجمهور الديني – القومي. وهذه الظاهرة موجودة بشكل معين بين الحريديم، لكنها موجودة بشكل مختلف لدى المتدينين – القوميين، وتبرز على نحو واضح جدا في الفصل بين الأولاد والبنات في المدارس. والمتدينون – القوميون هم الذين بادروا إلى ظاهرة رفض الاستماع إلى غناء النساء [في الجيش]. وهذا نابع من أنه كلما اتسع حيز المجتمع، فإن المظاهر التي كانت موجودة في هذه المجتمعات ولم تثر اهتمام الموجودين خارجها، أصبحت تتسرب إلى الخارج».

الحريديم.. عنوان ازمات اسرائيلية مركبة.

(*) هل ظاهرة إقصاء النساء والصراع حولها بين المتدينين والعلمانيين تنطوي على انتهاك للتفاهمات بين الجانبين منذ قيام إسرائيل والمعروفة باسم «الوضع القائم» الذي ينبغي المحافظة عليه؟

غوطفاين: «لا. 'الوضع القائم' لم يتطرق أبدا إلى إقصاء النساء، ولم يصادق أبدا على الفصل بين الرجال والنساء في المواصلات العامة، وكل هذا الموضوع هو أمر جديد. و'الوضع القائم' لا يسمح بالتمييز ضد النساء، ورغم أنه ينطوي على إشكاليات إلا أنه لا يسمح بإقصاء النساء».

(*) كيف يؤثر هذا الصراع، وخصوصا بين المتدينين والعلمانيين، على الجيش الإسرائيلي؟

غوطفاين: «يوجد في الجيش توتر حول هذا الموضوع. لكن الجيش قال موقفه بشكل واضح، وأنه لا يوافق على محاولة نقل ظواهر كهذه إلى داخله. وقد أوضح الجيش هذا الأمر بتصريحات حازمة جدا، بينها تصريحات أطلقها قائد شعبة القوى البشرية، الذي ينتمي للمتدينين. كذلك فإن الحاخام العسكري الرئيسي تحدث بوضوح ضد هذه الظواهر. وأعتقد أن المتدينين في الجيش سيضطرون إلى التراجع خطوة إلى الوراء».

في معرض إجمال أحداث العام الفائت

اثنان من كبار المحللين العسكريين: عدم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين سيفاقم عزلة إسرائيل السياسية!

أكد اثنان من كبار المحللين العسكريين الإسرائيليين أن على إسرائيل أن تتوصل سريعًا إلى اتفاق مع الفلسطينيين بسبب آخر التطورات الإقليمية والدولية، ولدرء تفاقم عزلتها السياسية.

وقال المحلل العسكري الإسرائيلي رون بن يشاي، في مقال نشره في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» وخصصه لإجمال أهم أحداث العام الفائت (٢٠١١)، إن موجة الثورات التي اجتاحت العالم العربي غيرت قواعد اللعبة في المنطقة، ووضعت إسرائيل في مواجهة مخاطر قديمة وجديدة سبق أن واجهتها بنجاح في الماضي.

وأضاف: لكن على الرغم من المخاطر التي تبرز في مطلع العام ٢٠١٢، يمكن ملاحظة عدد من التطورات الإيجابية التي ستحسن الوضعين الأمني والاستراتيجي لإسرائيل في المدى المتوسط والمدى البعيد. فمن المحتمل جداً أن تكون الضربة التي ستحل بـ«محور الشر الإيراني» في حال سقوط نظام الأسد في سورية، وإصرار دول الخليج السنية على بذل كل الجهود السياسية والاقتصادية والعسكرية من أجل مواجهة الخطر الاستراتيجي الإيراني، وحتى الصعود السياسي للحركات الإسلامية نتيجة موجة الثورات، أقل خطراً وتهديداً لإسرائيل مما يجري تصويره.

فالإخوان المسلمون في مصر وتونس والأردن هم بحسب وصف الخبراء يمثلون «إسلاماً هجيناً» يجمع بين الهوية الوطنية – الاجتماعية وبين الهوية الإسلامية، بخلاف الحركات الجهادية، مثل القاعدة والجهاد الإسلامي الفلسطيني. ويعطي الإخوان المسلمون أهمية كبيرة للرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوبهم. من هنا، ثمة ما يدعونا إلى الاعتقاد أنهم سينتهجون سياسة براغماتية، وسيحاولون تمييز أنفسهم عن «السلفيين» الأصوليين. وهم، طبعاً، لن يحبوا إسرائيل، لكنهم سيحاذرون إلغاء معاهدة السلام مع مصر والأردن، وسيمتنعون من الدخول في حرب واسعة من شأنها أن تجعل شعوبهم تعيش في ضائقة. وينطبق هذا الكلام أيضاً على النظام الذي سيحل في سورية مكان نظام الأسد.

وتابع بن يشاي: على الصعيد العسكري، تم تسجيل نقطة إيجابية فيما يتعلق بالميزان الاستراتيجي في إسرائيل للعام ٢٠١١، وهي عدم وجود تآكل كبير في القدرة العامة للردع، سواء إزاء أطراف التهديد الموجودة في الدائرة القريبة أو تلك الموجودة في الدائرة البعيدة. ومن أبرز المؤشرات الدالة على ذلك، الهدوء على الحدود مع سورية ولبنان والأردن والضفة الغربية، وارتداع «حماس» عن الدخول في مواجهة واسعة النطاق، والتوتر الإيراني إزاء الكلام على هجوم إسرائيلي ضدها، وعدم مسارعة النظام في سورية إلى استخدام ترسانته الصاروخية ضد إسرائيل على الرغم من رغبته في ذلك لإنقاذ وضعه الداخلي الذي يزداد سوءاً يوماً بعد يوم. وحتى الآن ليس هناك أي خطر وجودي حقيقي يتهددنا، وليس الردع هو السبب الأساس لذلك رغم كونه العامل الأهم.

ويمكن أن نضيف إلى هذا كله أن قدرة إسرائيل وجهوزيتها العسكرية لمواجهة الأخطار هما في حالة تحسن مستمر. ولدى إسرائيل اليوم قدرات كبيرة جداً، ولا سيما على الصعيد الهجومي، إذ إنها قادرة على مفاجأة أعدائها القريبين والبعيدين. أمّا على الصعيد الدفاعي، فالقدرات الإسرائيلية في هذا المجال ما زالت في بداياتها (المنظومة المتعددة المستويات لاعتراض الصواريخ ما زالت في بداية الطريق، وثمة عدد قليل من منظومات التحصين للمدرعات في مواجهة الصواريخ المضادة لها). وفي الواقع، فإنه في حال نجحت إسرائيل في توظيف الأموال المطلوبة، ثمة احتمال كبير لأن تتمكن، بعد بضعة أعوام، من مواجهة التهديدات بنجاح وبأقل قدر من الخسائر، ومن زيادة قدرتها على الردع.

وعلاوة على ذلك، أدت الاضطرابات في العالم العربي برأي بن يشاي إلى بروز عدد من الظواهر التي قد يكون لها انعكاسات إيجابية على إسرائيل، وذلك على الشكل التالي:

ستضعف الحرب الأهلية في سورية الجيش السوري وتقسمه. وفي حال سقوط النظام الحالي، سيخسر حزب الله حليفه الاستراتيجي وخطوطه الخلفية اللوجستية. وباختصار، سيتحول حزب الله إلى ورقة سهلة ليس فقط بالنسبة إلى إسرائيل، إذ سيصبح أيضاً خصماً ضعيفاً بالنسبة إلى سائر الطوائف في لبنان. وهذا هو السبب الذي يجعل حسن نصر الله يحاذر القيام بمغامرة قد تورطه بحرب تدمر لبنان، ومن الممكن ألا يسارع حزب الله بعد سقوط نظام الأسد إلى إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وحتى في حال هاجمت إسرائيل والولايات المتحدة إيران، وطلب القادة الإيرانيون من الحزب الانتقام لهم، فإن الذي سيحسم الأمر هو مصلحة حزب الله في الدفاع عن وجوده وعن مصالح الطائفة الشيعية.

تشكل سورية اليوم ساحة مهمة من ساحات المواجهة الدائرة بين إيران الشيعية والدول العربية السنية، وفي طليعتها السعودية وقطر. وتعلم هذه الدول العربية كما تعلم تركيا أن انهيار نظام الأسد سيلحق ضرراً كبيراً بنفوذ إيران وبقدراتها الإستراتيجية.

تنتمي «حماس» إلى حركة الإخوان المسلمين، وهي تلتزم بسلم أولويات هذه الحركة. وفي العام الأخير كانت حكومة «حماس» قلقة من احتمال وصول موجة الاضطرابات التي اجتاحت العالم العربي إلى غزة، ومن أن تتسبب بزعزعة سيطرتها على القطاع، ومن هنا اهتمام الحركة بالمصالحة مع «فتح».

يظهر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية رغبة واضحة في الاستمرار في كونه الطرف السياسي المسيطر في مصر، وهو لديه مصلحة كبيرة في المحافظة على العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة وفي استعادة سيطرته الأمنية على سيناء. لذا، في حال نجاح المجلس في فرض إرادته على الأطراف السياسية الأخرى بمن فيهم الإخوان المسلمون، فثمة حظوظ قوية لأن يصمد اتفاق السلام مع مصر.

وختم بن يشاي: على الرغم من هذا كله، على الحكومة الإسرائيلية القيام بمبادرتين أساسيتين ستغيران الوضع الأمني – الاستراتيجي بصورة إيجابية وفورية، هما: استئناف المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين، واتخاذ قرار بمهاجمة إيران.

ازدياد عزلة إسرائيل السياسية

من ناحيته رأى الجنرال في الاحتياط ناتي شاروني، رئيس «مجلس السلام والأمن الإسرائيلي»، في مقال إجمالي للعام الفائت نشره في صحيفة «معاريف»، أن مرور أكثر من عامين من الجمود السياسي من دون أي مبادرة حكومية أدى إلى تفاقم عزلة إسرائيل السياسية.

وأضاف: علينا أن نكون واضحين مع أنفسنا، فحصولنا على الغواصة النووية من ألمانيا، والتصريحات الانتخابية الصادرة عن الرئيس الأميركي لا يعنيان أن إسرائيل لا تعاني من العزلة السياسية، وهو أمر تعرفه الحكومة الإسرائيلية على الرغم مما يقوله الناطقون باسمها أمام الناس.

وبرأيه فإن العزلة السياسية تنطوي على مخاطر كبيرة لا يمكن تقدير أهميتها إلا عند الحاجة. ولنبدأ من الأسهل إلى الأصعب، فمن المتوقع أن تواجه إسرائيل رفضاً دولياً لخططها ومطالبها، ومعارضة وإدانة دوليتين لأي خطوة عسكرية قد تضطر إلى القيام بها، فضلاً عن العراقيل التي قد تعترض تعاملها التجاري مع بعض الدول، ناهيك عن احتمال فرض عقوبات سياسية واقتصادية عليها رداً على خطوات عسكرية أو إدارية قد تتخذها حكومة إسرائيل في حق المدنيين الفلسطينيين أو اللبنانيين أو رداً على أعمال إرهابية يقوم بها المستوطنون في أراضي الضفة أو في إسرائيل.

ويبدو الوضع مختلفاً على الساحة الداخلية، فهذه الحكومة، التي لا تبادر على الصعيد السياسي، تطلق العنان لتعزيز الاستيطان والبناء في الضفة الغربية، ولا سيما في البنى التحتية، وتدعم التوجهات «القومية» والخلاصية للمستوطنين بهدف المحافظة على قوتها السياسية وائتلافها المتشدد. إن قوة أي حكومة تتجلى في قدرتها على الحكم، لذا فإن خضوع هذه الحكومة لتعنت الأحزاب المتطرفة، ودعمها إصدار قوانين متشددة تلحق الأذى بمبادئ الديمقراطية، وعجزها عن تطبيق القانون، كل ذلك يضر بقدرتها على الحكم، وينطوي على مخاطر حقيقية قد تؤدي إلى انهيارها.

كما أن الخضوع للمستوطنين عامة، ولحفنة من المتطرفين منهم (شبان التلال) خاصة، يضعف هيبة الحكم داخل دولة إسرائيل ضمن حدود الخط الأخضر، ويحول دون بلورة موقف اجتماعي موحد الهدف، نظراً إلى أن الحكومة لم تطرح على الشعب مثل هذا الهدف.

ولذا يجب عدم التوقف عن طرح المبادرات السياسية حتى في هذه المرحلة التي تشهد فيها المنطقة من حولنا تغييرات داخلية وثورية قد يتحول جزء منها ضدنا، ولا سيما إذا كنا نحن الطرف الرافض على الدوام. من هنا علينا أن نجري لقاءات مع الفلسطينيين من أجل التوصل إلى اتفاق ما دامت الفرصة سانحة لذلك. وعلينا ألاّ نخدع أنفسنا، فنحن نعرف جيداً كل أطر الموضوع، وكل نقاط الخلاف، ومن هنا فإن زرع العراقيل المصطنعة عبر طرح مطالب قليلة الأهمية في مقابل مكاسب حقيقية يمكن تحقيقها من خلال التوصل إلى اتفاق يجب أن يكون موضع قلق بالنسبة إلينا، لأن ذلك يظهر أن هدف الحكومة الحالية هو منع التوصل إلى اتفاق.

وأكد شاروني أن عدم التوصل إلى اتفاق سيسمح لـ «حماس» بالسيطرة على الضفة الغربية، الأمر الذي يبين أن طريقة تصرف الحكومة الحالية لا تضمن مستقبلاً أفضل لشعب إسرائيل حيث حياة الإنسان تأتي قبل قدسية الأرض. فمقياس الزعامة الحقيقية هو في مدى استعدادها للتضحية بمستقبلها السياسي من أجل مصلحة الشعب ومستقبله، ولا تشكل الحكومة الحالية بتمسكها بالسلطة نموذجاً لهذه الزعامة.

وختم قائلاً: لقد آن الأوان كي نتوقف عن إخافة الناس بالمخاطر الأمنية، وبالخطر النووي الإيراني، وبسيطرة «حماس» هنا وهناك، لأن الشلل السياسي هو الذي يقدم الأرضية الملائمة لتحقق المخاطر. وكلما كانت الحكومة الإسرائيلية قادرة على المبادرة، كلما استطاعت العمل مع أصدقائها في العالم ومع حلفائها في المنطقة من أجل كبح أو إزالة جزء من هذه المخاطر، أو حتى إزالتها كلها. ويبقى المهم هو أن نطرح أمام الناس هدفاً نسعى لتحقيقه يمكن أن يوحد حوله أغلبية المواطنين في إسرائيل.

نتنياهو أثبت فقط أنه فنان قدير في الحفاظ على البقاء!

وانتقد ناحوم برنياع، كبير المعلقين السياسيين في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أداء رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو منذ أن تسلم مهمات منصبه، لافتًا إلى أنه أثبت حتى الآن شيئًا واحدًا هو كونه فنانًا قديرًا في الحفاظ على البقاء!

وكتب قائلاً: ما زلنا نذكر جيداً أن رئيس الحكومة تعهّد في الخطاب الذي ألقاه في ٣٠ نيسان ٢٠٠٩، عشية تقديم حكومته في الكنيست، بتحقيق ما يلي: كبح البرنامج النووي الإيراني و«الإرهاب»؛ دفع اتفاق السلام مع الفلسطينيين قدماً؛ توفير أماكن عمل جديدة؛ حل مشكلات العاطلين عن العمل والمسنين والمستضعفين؛ إحداث ثورة في جهاز التربية والتعليم؛ تعزيز قوة الشرطة الإسرائيلية من أجل مكافحة الجريمة؛ إتباع سياسة مساواة بين اليهود والعرب ودمج المواطنين العرب في الاقتصاد الإسرائيلي؛ تعزيز الوحدة الوطنية.

ولا شك في أن نتنياهو اصطدم فور تسلمه مهمات منصب رئيس الحكومة في إثر ذلك الخطاب بضغوط وأمور اضطرارية كثيرة كتلك التي يواجهها عادة جميع رؤساء الحكومة في إسرائيل، وعندها أصبح هدف الحفاظ على البقاء يحتل المرتبة الأولى في سلم أولوياته. ويمكن القول إنه حتى الآن أثبت أنه فنان قدير في هذا الشأن، ولعل أكبر دليل على ذلك هو أن حكومته ما زالت تحظى بالاستقرار.

في المقابل، فإن سعي نتنياهو للحفاظ على بقاء حكومته جعله يتماشى مع أي مناورة سياسية، وبالتالي فإنه يبدو أحياناً يمينياً أكثر من اليمينيين، وحريدياً أكثر من الحريديم (اليهود المتشددين دينياً)، وأحياناً أخرى يبدو علمانياً أكثر من العلمانيين، وشعبوياً أكثر من أتباع وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان (رئيس «إسرائيل بيتنا»)، وأكثر حرصاً على تلبية المطالب الاجتماعية من حركات الاحتجاج.

ومع أن رئيس الحكومة لم يتعهد في خطابه المذكور أعلاه بتطبيق قانون التعليم الإلزامي المجاني في إسرائيل بدءاً من سنّ ٣ أعوام، إلاّ إنه بذل أقصى ما في وسعه كي تصادق الحكومة الإسرائيلية أول من أمس (الأحد) على هذا القانون، وذلك يعود أساساً إلى رغبته في الحؤول دون اندلاع حملة احتجاج اجتماعية ومطلبية أخرى على غرار الحملة التي اندلعت في الصيف الفائت، وإلى رغبته في الحفاظ على بقاء الحكومة واستقرارها.

إعـداد: برهوم جرايسي

معطيات السياحة في العام ٢٠١١ شبيهة بمعطيات العام ٢٠١٠

*عدد الداخلين إلى إسرائيل ٣ر٤ مليون شخص من بينهم ٢ر٨ مليون سائح * أكبر عامل للجم السياحة كامن في التطورات في الدول العربية ويلي ذلك الأزمة الاقتصادية في دول أوروبية * السياحة الدينية شكلت نسبة ٢٨٪ * عائدات السياحة سجلت زيادة بنسبة ٧٪ * حركة السفر في المطار الدولي سجلت ذروة جديدة *

مطار (بن غوريون) الدولي- حركة السفر فيه سجلت ذروة جديدة خلال العام ٢٠١١!

قال تقرير عُرض على مؤتمر السياحة في إسرائيل في الأيام الماضية إن معطيات السياحة في إسرائيل في العام المنصرم ٢٠١١، شبيهة بمعطيات العام ٢٠١٠، وحسب التقديرات فإن عدد الذين زاروا إسرائيل في العام الماضي بلغ أيضا ٣ر٤ مليون شخص، من بينهم ٢ر٨ مليون سائح، وكان العامل الأكبر في لجم السياحة في العام الماضي التطورات في عدد من الدول العربية في المنطقة.

ويقول التقرير إنه مع حلول اليوم الأخير من العام المنصرم ٢٠١١ يكون قد دخل إلى إسرائيل زهاء ٣ر٤ مليون شخص، من بينهم ٢ر٨ مليون سائح، رغم أن التوقعات في مطلع العام الماضي كانت تتحدث عن قفزة كبيرة أخرى في السياحة عن الذروة غير المسبوقة التي تم تسجيلها في العام قبل الماضي- ٢٠١٠.

وبحسب التقديرات الإسرائيلية فإن لجم السياحة إلى إسرائيل في العام الماضي يعود إلى التوترات في الدول العربية في المنطقة، إذ أنه على الأغلب فإن إسرائيل والضفة الغربية المحتلة لا تكونان عنوانا وحيدا لهذه السياحة، بل تكونان ضمن جولة في أكثر من دولة واحدة في المنطقة، وأن عدم إمكانية زيارة دول أخرى في المنطقة بسبب الأوضاع فيها ينعكس مباشرة على السياحة في إسرائيل.

إلى ذلك، فإن الأوضاع الاقتصادية المتردية في عدد من الدول الأوروبية، وكثرة الإنذارات بأزمة اقتصادية وشيكة تعم العالم ويكون مصدرها أوروبا، ساهمت هي أيضا في لجم السياحة إلى إسرائيل، وهذا الجانب قد يسري أيضا على العام الجديد ٢٠١٢ في حال استمرت الحال الاقتصادية في أوروبا.

ويذكر أن عدد السياح إلى إسرائيل بلغ في العام ٢٠١٠ قبل الماضي ٣ر٤٥ مليون سائح، وهو عدد غير مسبوق في إسرائيل، ويشكل ارتفاعا بنسبة ١٤٪ عن الذروة التي سجلها العام ٢٠٠٨، حينما تخطى عدد السياح لأول مرة حاجز ٣ ملايين سائح، وأكثر بنسبة ٢٣٪ عن العام ٢٠٠٩، الذي تراجعت فيه السياحة بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية.

السياحة الدينية ضئيلة نسبيا

ويستدل من معطيات وزارة السياحة الإسرائيلية أن السياحة الدينية ما زالت نسبتها ضئيلة، مقارنة بالمكانة الدينية للبلاد. وقد بلغت نسبة السياحة الدينية من مجمل السياح إلى إسرائيل ٢٨٪، تليها بنسبة ٢٤٪ سياحة لمجرد زيارة البلاد، ثم ١٧٪ لزيارة الأقارب والأصدقاء، وهذا من نوع السياحة التي لا تدخل أموالا كثيرة للبلاد، ثم ١٣٪ لإمضاء عطلة وترفيه، و١٣٪ لأغراض اقتصادية، و٢٪ لغرض الدراسة، ونصف بالمئة (٥ر٠٪) لأغراض طبية، و٥ر٢٪ لأسباب مختلفة.

وكان تقرير سابق قد أشار إلى انخفاض حاد في السياحة الدينية، وارتكز ذلك التقرير على تراجع في عدد ليالي المبيت وبشكل خاص في كل من القدس المحتلة والناصرة.

وحسب تقرير وزارة السياحة فإنه على الرغم من أنه جرى تراجع في عدد السياح إلا أن عائدات السياحة كانت أكبر بنسبة ٧٪ عن العام الماضي، وهذا بسبب تراجع حاد في نسبة السياحة ليوم واحد بنسبة ٣٦٪، بينما ارتفعت السياحة عبر السفن بنسبة ٤٠٪.

ويقول التقرير إن انخفاض السياحة ليوم واحد هو أحد أبرز انعكاسات الثورات في الدول العربية، لأن هذه الرحلات تشمل عددا من دول المنطقة التي تراجعت في السياحة وبشكل خاص مصر، إذ أن التقرير ذاته يشير إلى تراجع حاد في عدد السياح (الأجانب وليس المصريين) الذين دخلوا إلى إسرائيل عبر معبر طابا في صحراء سيناء.

ارتفاع العائدات

وتقول التقديرات إن عائدات السياحة ككل، بمعنى خارجية وداخلية، بلغت في العام المنتهي حوالي ٣٥ مليار شيكل، وهذا ما يعادل تقريبا ٥ر٩ مليار دولار وفق معدل صرف الدولار في العام الماضي، وهذا يشكل ارتفاعا بنسبة ٧٪ من حيث العملة المحلية، وحوالي ٨٪ من حيث الدولار، بسبب انخفاض معدل الصرف في العام الماضي، إذ بلغت عائدات السياحة في العام ٢٠١٠ قرابة ٨ر٨ مليار دولار.

وبلغت عائدات السياحة الداخلة إلى إسرائيل في العام الماضي ١٧ مليار شيكل، أي ما يعادل ٤ر٦٢ مليار دولار، وهذا يعتبر ارتفاعا بنسبة ١٠٪ عن العام ٢٠١٠، في حين بلغت العائدات من السياحة الداخلية ١٠ مليارات شيكل، أي ما يعادل ٢ر٧٢ مليار دولار، بزيادة بنسبة ٣٪ عن العام ٢٠١٠، أما السياحة الخارجية فقد ضمنت هي أيضا عائدات بقيمة ٨ مليارات شيكل، وهذا ما يعادل ٢ر١٧ مليار دولار، أي بزيادة بنسبة ٥٪ عن العام ٢٠١٠.

ويقول التقرير إن الولايات المتحدة بقيت في المرتبة الأولى من حيث عدد السياح، أكثر من ٦٠٠ ألف سائح، وهذا أيضا نظرا لكون الولايات المتحدة في المرتبة الثانية من حيث عدد أبناء الديانة اليهودية في العالم (٢٧ر٥ مليون)، ورغم ذلك فإن السياحة من الولايات المتحدة سجلت تراجعا بنسبة ٥٪ عن العام ٢٠١٠.

وفي المرتبة الثانية تحل روسيا، التي وصل منها نحو نصف مليون سائح، ويساهم في هذا السياحة الدينية، ولكن أيضا ارتفاع نسبة زيارة الأقارب والأصدقاء بفعل وجود نحو ١ر١ مليون مهاجر جديد هاجروا في العقدين الأخيرين من روسيا والجمهوريات المجاورة. ويذكر أن السياحة من روسيا تراجعت هي أيضا بنسبة ٩٪، بفعل تراجع السياحة ليوم واحد، أو السياحة التي تقصد عدة دول في المنطقة.

ونرى في التقرير أن أعلى معدل لصرف السياح في إسرائيل هو لدى السائح من البرازيل بمعدل ١٨٩٤ دولار للسائح، يليه السائح الأميركي- ١٨٠٨ دولارات، ثم السائح من الصين- ١٤٨١ دولار، والفرنسي- ١٢٤٧ دولار، أما السائح من روسيا فمعدله ٩٢٤ دولار، والسائح الأقل من حيث الصرف هو السائح الهندي الذي يبلغ معدل الصرف لديه ٥٩١ دولار.

ذروة في المطار الدولي

من جهة أخرى، قال تقرير صادر عن سلطة المطارات الإسرائيلية إن مطار تل أبيب الدولي على اسم «دافيد بن غوريون» سجل في العام المنتهي ذروة من حيث حركة المسافرين فيه، والذين بلغوا ١ر١٢ مليون مسافر في الاتجاهين، وهذا يشكل زيادة بنسبة ٦٪ عن العام ٢٠١٠.

كما سجلت حركة الطائرات هي أيضا ذروة جديدة، إذ بلغ عدد الإقلاع والهبوط ٩٠ ألف طائرة، بزيادة بنسبة ٥٪.

وتقف على رأس قائمة الدول التي جرى السفر إليها الولايات المتحدة، تليها ألمانيا ثم إيطاليا وفرنسا وبريطانيا.

كذلك فإن حركة الطائرات الداخلية في إسرائيل سجلت هي أيضا زيادة عالية بنسبة ٢ر١٤٪.

نسبة النمو في العام الماضي ٤ر٨٪ وتوقعات بانخفاضها إلى ٢ر٨٪ خلال العام الجديد

*مكتب الإحصاء المركزي يتوقع أن تكون نسبة النمو ٤ر٨٪ لكن الحساب الدقيق يصدر في غضون أسابيع * بنك إسرائيل يسارع إلى خفض توقعاته للنمو في العام الجديد إلى ٢ر٨٪ ولكن وزارة المالية لا تزال تصر على نسبة أعلى * مؤسسات اقتصادية رسمية في إسرائيل تستعد لإجراءات تهدف إلى مواجهة أي حالة تباطؤ أو ركود اقتصادي كانعكاس للأزمة الاقتصادية في أوروبا *

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن نسبة النمو الاقتصادي في إسرائيل في العام ٢٠١١ المنصرم كانت ٤ر٨٪، وهي نسبة أولية تحتاج إلى أبحاث أكثر دقة، تصدر نتائجها في الأسابيع المقبلة، ولكن هذه النسبة التي فاقت توقعات الأشهر الأخيرة تزامنت مع توقعات منخفضة جدا للنمو في العام الجديد ٢٠١٢، إذ يتوقع بنك إسرائيل أن تنخفض نسبة النمو في هذا العام إلى ٢ر٨٪.

وحسب تقرير مكتب الإحصاء، فإن النمو الاقتصادي سجل العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٤ر٨٪، رغم توقعات بأن يسجل ارتفاعا ما بين ٢ر٤٪ إلى ٥ر٤٪، وكما جرت العادة في السنوات الأخيرة فإن الحساب الدقيق للنمو الاقتصادي يظهر في الربع الأول من العام التالي، وغالبا ما تكون النتيجة الأخيرة أعلى بقليل مما يعلن عنه بداية، بمعنى أن النمو الاقتصادي في العام الماضي قد يلامس نسبة ٥٪، وهي تعتبر من أعلى النسب في الدول المتطورة في العالم.

ويستدل من المعطيات الواردة أن النمو الاقتصادي في الربع الأول من العام الماضي سجل ارتفاعا بنسبة ٨ر٤٪، في حين أن نسبته في الربع الثاني كانت ٧ر٣٪، أما في الربعين الثالث والرابع فكانت نسبة متساوية بحوالي ٥ر٣٪، وفي حين أن نسبة النمو في إسرائيل ٨ر٤٪، فإن معدل النمو في الدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD بلغ ٩ر١٪، وفي الولايات المتحدة ٧ر١٪، واليابان ٣ر٠٪، وفرنسا ٦ر١٪، وألمانيا ٣٪.

ويقول التقرير ذاته إن عدد سكان إسرائيل ارتفع في العام الماضي بنسبة ٩ر١٪، في حين أن مستوى المعيشة في إسرائيل سجل في العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٩ر٢٪، وهي نسبة شبيهة بالعام قبل الماضي- ٢٠١٠.

وقد بلغ حجم الناتج العام في إسرائيل في العام الماضي ٢٣٥ مليار دولار، وفق معدل الصرف في العام الماضي، وبلغ معدل الفرد الواحد من الناتج ٣١١٠٠ دولار، وتتعارض هذه المعطيات مع معطيات تقرير منظمة دول OECD، التي قالت إن معدل الناتج للفرد في إسرائيل في العام الماضي ٢٩٣٥٩ دولارا، وأن إسرائيل تحل في المرتبة الرابعة في الشرق الأوسط (اقرأ خبرا عن الموضوع في الموجز الاقتصادي في هذه الصفحة).

وجاء في التقرير أيضا أن الاستهلاك الفردي في إسرائيل سجل في العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٤٪، بعد أن كان قد سجل في العام ٢٠١٠ ارتفاعا بنسبة ٣ر٥٪، ويقول مكتب الإحصاء إنه على الرغم من انخفاض النسبة في العام ٢٠١١ مقارنة مع العام ٢٠١٠، إلا أنها تبقى النسبة الأعلى في العالم كله، فالاستهلاك الفردي في الولايات المتحدة سجل ارتفاعا بنسبة ٣ر٢٪، وفي اليابان ٢ر٠٪، وفي بريطانيا ٩ر٠٪، وفي ألمانيا ١٪، أما المعدل في منظمة الدول المتطورة OECD فقد بلغ في العام الماضي ٦ر١٪.

بنك إسرائيل يخفض توقعاته

وعلى الرغم من المعطيات التي تعتبر «جيدة» مقارنة مع الأوضاع الاقتصادية العالمية، فقد سارع بنك إسرائيل المركزي إلى خفض توقعاته مرة أخرى بالنسبة للنمو في العام الجديد ٢٠١٢، وهذا على ضوء الأزمة الاقتصادية المتنامية في أوروبا وانعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي، وحتى احتمال استفحال هذه الانعكاسات أكبر خلال العام الجديد.

ويتوقع البنك المركزي أن تهبط نسبة النمو الاقتصادي إلى ٢ر٨٪ بدلا من توقعات قبل عام كانت تتحدث عن نسبة نمو ٧ر٣٪، في حين أن مكتب الإحصاء المركزي يتوقع نسبة نمو في العام الجديد تفوق ٣٪، أما وزارة المالية فإنها لا تزال تصر على نسبة نمو تفوق ٥ر٣٪، ولكنها تبقى كلها نسبا قابلة للتعديل من حين إلى آخر، وهذا مرتبط بالتطورات الاقتصادية.

أما صندوق النقد الدولي فقد طرح توقعات أكثر تفاؤلا متحدثا عن نسبة ٦ر٣٪، بينما منظمة الدول المتطورة OECD تتحدث عن نمو اقتصادي في إسرائيل بنسبة ٩ر٢٪، وكانت النسبة الأقل من معهد «سيتي» الدولي الذي تحدث عن نسبة نمو ٢٪.

كذلك يتوقع البنك المركزي أن يكون التضخم المالي في العام الجديد في حدود ١ر٢٪، وهي نسبة شبيهة لما قد تكون في العام المنصرم ٢٠١١، وهذا ما سيتضح أكثر بعد أسبوع من الآن مع الإعلان في الخامس عشر من الشهر الجاري كانون الثاني عن نسبة التضخم في الشهر الماضي كانون الأول الخاتم للعام ٢٠١١، وقد خفض بنك إسرائيل توقعاته للنمو في العام الجديد عدة مرات في الأشهر الأخيرة، وكانت آخر التوقعات تشير إلى نمو بنسبة ٢ر٣٪.

وجاء أيضا في توقعات بنك إسرائيل أن الصادرات الإسرائيلية ستشهد ارتفاعا طفيفا هذا العام بنسبة ١ر٢٪ في حين أنها سجلت في العام المنصرم ٢٠١١ ارتفاعا بنسبة ١ر٢٪، ويقول البنك إن مرد الارتفاع الطفيف يعود إلى تراجع كبير متوقع في طلب الشراء من الخارج، وخاصة أوروبا التي تستورد ما بين ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من الصادرات الإسرائيلية.

كما يتوقع بنك إسرائيل المركزي استمرار تخفيض الفائدة البنكية، التي هي حاليا ٧٥ر٢٪ لتصل إلى ٢٥ر٢٪ مع نهاية العام الجاري.

ويشتد الجدل في إسرائيل حول السياسة الاقتصادية الواجب إتباعها في العام الجديد، إذ تتعالى أصوات تدعو إلى تقليص الموازنة العامة، بشكل يشمل جميع الوزارات بما فيها وزارة المالية، في حين تطالب جهات أخرى بزيادة العجز في الموازنة العامة، كي تكون الحكومة قادرة على تغطية النفقات، حتى لو جاء هذا على حساب زيادة الدين العام، وهذا ما يعارضه بشدة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ومعه وزير ماليته يوفال شتاينيتس وكبار المسؤولين في الاقتصاد الإسرائيلي.

وما يقلق المؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية هو مداخيل الضرائب التي سجلت هذا العام أقل من المتوقع، وهذا رغم أن وزارة المالية رفعت نسبة توقعاتها من مداخيل الضرائب بأكثر من ٥ر٩٪ عما كان في العام ٢٠١٠، وبنسبة أكبر في العام الجاري، إلا أن سلطة الضرائب ستعدل توقعاتها في الأيام المقبلة، وهذا ما سينعكس على الموازنة العامة.

مؤشرات تباطؤ اقتصادي

وتعتبر المؤسسة الاقتصادية أن عدم تحقيق المتوقع من الضرائب يعود أيضا إلى التباطؤ الاقتصادي، الذي مركزه أساسا في تراجع نسبة الصادرات الإسرائيلية، ولكن قطاعات اقتصادية واسعة بدأت تتحدث عن مؤشرات لهذا التباطؤ، وحتى أن شركات كبرى بدأت تتحدث عن احتمال فصل عاملين ولو بأعداد قليلة.

ومن مؤشرات التباطؤ الاقتصادي أن بيع المشروبات والأغذية في الشهر الأخير من العام المنصرم شهد تراجعا بنسبة تتراوح ما بين ٥٪ إلى ١٥٪، بموجب التقارير المالية لشبكات التسويق الكبرى.

ونقلت صحيفة «ذي ماركر» عن مستثمرين كبار في شبكات التسوق قولهم إن هذا التراجع في المبيعات يعكس مباشرة تراجع حركة الشراء في السوق في الآونة الأخيرة، وكما يبدو على خلفية كثرة الحديث عن احتمالات التباطؤ الاقتصادي، ودخول الاقتصاد إلى أزمة اقتصادية عميقة.

وبدأت المؤسسات الاقتصادية المختلفة باتخاذ إجراءات لمواجهة التباطؤ وحتى الركود، فمثلا بنك إسرائيل المركزي الذي توقع أن تصل الفائدة البنكية في نهاية العام ٢٠١١ إلى ٥ر٣٪، تراجع بها إلى نسبة ٧٥ر٢٪، وهي نفس النسبة التي افتتح بها العام الجديد ٢٠١٢.

ومن الإجراءات التي تستعد لها وزارة المالية لمواجهة التباطؤ وحتى الركود الاقتصادي ضمان رزمة دعم للمصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، التي تكون أول من يتأثر بالأزمة الاقتصادية.

وبحسب مصادر في وزارة المالية فإن الرزمة التي تستعد لها الوزارة تشمل ٥٠٠ مليون شيكل، أي حوالي ١٣٢ مليون دولار، ستكون على شكل ضمانات حكومية للمصالح الاقتصادية المذكورة، وميزانية بقيمة ٥ر٢ مليار شيكل، أي حوالي ٦٦٠ مليون دولار، تقدم كقروض بفوائد وشروط سهلة للمصالح الصغيرة والمتوسطة، على أن تكون الحكومة ضامنة لهذه القروض بنسبة ٧٠٪.

موجز اقتصادي

البطالة في أدنى مستوى منذ ١٩٧٨

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في الأيام الأخيرة أن البطالة في إسرائيل انخفضت في شهر تشرين الأول الماضي إلى أدنى مستوى لها منذ العام ١٩٧٨ ورست عند نسبة ٥٪، إلا أن توقعات المؤسسات الاقتصادية الرسمية، ومنها بنك إسرائيل، تشير إلى احتمال ارتفاع البطالة خلال العام الجديد ٢٠١٢ إلى نسبة ٣ر٦٪، بمعنى ازدياد عدد العاطلين عن العمل بنسبة تفوق ٢٥٪ مقارنة مع ما تم تسجيله في الشهر المذكور.

وكانت البطالة في الشهر الأول من العام المنتهي ٢٠١١ بنسبة ٢ر٦٪، بعد أن كانت في مطلع العام ٢٠١٠ بنسبة ١ر٧٪، وهي تقريبا ذات النسبة التي افتتحت بها العام ٢٠٠٩ (٧٪)، وكانت نسبة البطالة تنخفض باستمرار على مدى الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي، إلا أن قسطا من هذا الانخفاض يعود أيضا إلى ارتفاع نسبة الذين يعملون بغير إرادتهم في وظائف جزئية، نظرا لعدم وجود وظائف كاملة تلائم مؤهلاتهم وأوضاعهم.

وعلى الرغم من أن نسبة البطالة في إسرائيل هي من أدنى النسب في الدول المتطورة، إلا أن نسبة المشاركين في قوة العمل تبقى أقل من غيرها. وتشير المعطيات العالمية التي ظهرت في الأيام الأخيرة إلى أن إسرائيل تحل بعد سويسرا التي تبلغ نسبة البطالة فيها ١ر٣٪، وهي قريبة من نسب البطالة في هولندا- ٢ر٥٪، وأستراليا- ٣ر٥٪، بينما تبلغ نسبة البطالة في بريطانيا ٣ر٨٪، والولايات المتحدة ٩٪، وفرنسا ٧ر٩٪، وتفوق في السويد نسبة ١٠٪، وتصل في اليونان إلى ٥ر١٧٪، وفي إسبانيا إلى ٥ر٢١٪.

أما على مستوى المشاركة في سوق العمل، فإن إسرائيل تجد نفسها في أسفل اللوائح الدولية، ففي حين أن معدل المشاركة في سوق العمل من بين من هم في جيل العمل في منظمة الدول المتطورة OECD هو في حدود ٦٠٪، فإنه في إسرائيل ٢ر٥٣٪.

والعامل الأكبر لانخفاض هذه النسبة هو الإحجام عن الانخراط في سوق العمل إراديا بين أوساط المتدينين الأصوليين اليهود (الحريديم) وحرمان النساء العربيات من الانخراط في سوق العمل بفعل شبه انعدام فرص العمل بالقدر المطلوب في البلدات العربية.

إسرائيل الرابعة في الشرق الأوسط من حيث معدل الناتج للفرد

قال تقرير صادر عن منظمة الدول المتطورة OECD إن إسرائيل تحل في المرتبة الرابعة من بين دول الشرق الأوسط، من حيث معدل الناتج القومي للفرد.

وقد شمل التقرير دولا إسلامية في شرق آسيا وإفريقيا.

وحسب التقرير فإن المرتبة الأولى كانت لقطر، التي تسجل أعلى معدل للناتج القومي للفرد، نظرا لقلة عدد المواطنين فيها، وبلغ في العام ٢٠١١ المنصرم ١٧٧٥٩١ دولار، ثم الكويت في المرتبة الثانية، بـ ٥٢٥٨٨ دولار، والمرتبة الثالثة دولة اتحاد الإمارات العربية بـ ٤٧٩٣٥ دولار، والمرتبة الرابعة إسرائيل بـ ٢٩٣٥٩ دولار، وهذا خلافا لتقارير أخرى تحدثت عن ناتج تجاوز ٣١ ألف دولار للفرد.

ومن الجدير ذكره أنه وفق أبحاث صدرت على مدى السنوات القليلة الماضية فإن معدل الناتج للفرد في إسرائيل ليس متساويا للجميع، وأن حصة المواطن العربي لا تصل إلى نسبة ٣٠٪ من معدل الناتج العام للفرد، وهي تتجاوز قليلا ٨ آلاف دولار، ليقفز معدل الفرد للمواطن اليهودي عن ٣٣ ألف دولار وفق المعدل القائم في العام المنتهي.

كذلك نقرأ في تقرير OECD أن سلطنة عمان تحل في المرتبة الخامسة بحوالي ٢٥ ألف دولار، بينما البحرين كانت في المرتبة السادسة بمعدل أقل من ٢٤٥٠٠ دولار، وبلغ المعدل في السعودية التي حلت في المرتبة السابعة ٢٣٨٠٠ دولار، ومن ثم يهبط المعدل في باقي الدول بنسبة ضخمة، فقد حلت ماليزيا في المرتبة الثامنة مع ١٤٤٢٥ دولار، ثم لبنان- ١٤٣٣٠ دولار، وليبيا في المرتبة العاشرة- ١٣٧٢٧ دولار، وتركيا- ١٢٣٠٠ دولار، وتليها إيران في المرتبة ١٢ بمعدل ١٠٥١١ دولار، ثم تونس بمعدل ٩٤٠٨ دولارات، ومصر- ٦٠٦٥ دولار، وتحل الأردن في المرتبة ١٥ بمعدل ٥٣٠٦ دولارات، وتليها سورية بمعدل ٤٧٠ دولار، والمغرب بمعدل ٤٧٣٦ دولار.

أما مناطق السلطة الفلسطينية فقد حلت في المرتبة ١٩ بمعدل ناتج للفرد بلغ ٣٠٢٧ دولار.

إسرائيل الثانية عالمياً من حيث عدد الشركات الخاضعة لملكية عائلية

دلّ بحث أجراه الخبير الأميركي أندرو ألول على أن إسرائيل تحل في المرتبة الثانية في العالم بعد تايلاند من حيث نسبة الشركات الكبرى المملوكة من طرف عائلات، مقارنة بعدد الشركات الكبرى الأخرى التي تكون فيها الملكية متعددة الجهات.

ويقول البحث إنه من أصل أكبر ٥٧ شركة في إسرائيل، فإن ٣٨ شركة منها خاضعة لسيطرة عائلية، مقابل ١٩ شركة بملكية متعددة، وأما في تايلاند فإن هناك ٦١ شركة بملكية عائلية مقابل ١٩ شركة بملكية متعددة.

ويضيف البحث أن نسبة الملكية العائلية في إسرائيل لا نظير لها في الدول المتطورة، فمثلا في الولايات المتحدة وبريطانيا تصل نسبة الشركات الخاضعة لملكية عائلية إلى ٣٣٪ من عدد الشركات الكبرى الخاضعة لملكية متعددة.

وكان أندرو ألول قد عرض بحثه أمام اللجنة الإسرائيلية الخاصة التي تبحث في مسألة الاحتكارات في إسرائيل، وقد أجرى بحثا شمل العديد من الدول المتطورة، وفحص فيه كيفية تحول الملكية في أكثر من ألف شركة في العالم ابتداء من العام ١٩٩٦ إلى العام ٢٠٠٦.

ويشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية أقامت في الصيف الفائت لجنة خاصة لفحص مسألة الاحتكارات في إسرائيل، في أعقاب حملة الاحتجاجات الشعبية، وتزايد المخاوف من أن يكون ارتفاع نسبة الاحتكارات عاملا يزيد من مخاطر الأزمات الاقتصادية مستقبلا.

تغطية خاصة

«ما زال من الصعب التحدث عن وجود مؤسسة سياسية ودية تجاه النساء»

حضور النساء في الحلبة السياسية في إسرائيل

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف

في ضوء ما شهدته الساحة العامة في إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة من نقاشات وحراكات واسعة، اتسمت بالحدة والتشنج أحيانا، حول مسألة «إقصاء النساء» في مجالات مختلفة عن «حيز الحياة العامة الإسرائيلي»، يحاول عوفر كينغ في هذا المقال الذي نشر أخيرا على الموقع الالكتروني لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» (القدس)، والذي ننقل هنا ملخصا لأهم محتوياته، الوقوف على مسألة ما إذا كانت النساء الإسرائيليات يواجهن إقصاء في الميادين والمؤسسات السياسية الإسرائيلية أيضا.

ويتفحص كينغ (وهو باحث في المعهد المذكور) في هذا السياق بصورة مسهبة مسألة التمثيل النسائي في الحلبتين السياسيتين الرئيستين، الكنيست والحكومة، وذلك من خلال إلقاء نظرة تاريخية على اتجاهات مستمرة، وعبر نظرة مقارنة تبين موقع إسرائيل مقابل دول أخرى في العالم على هذا الصعيد.

توطئة

في مطلع العام ١٩٦٩ توفي زعيم حزب «العمل» ورئيس الحكومة ليفي أشكول. وبعد مشاورات حزبية داخلية تقرر تعيين غولدا مئير في منصب الزعيمة الجديدة للحزب والرئيس الرابع لحكومة إسرائيل. وقد بدت هذه الصورة التي تتولى فيها امرأة المنصب الرفيع المتمثل في رئاسة الحكومة، مشهدا نادرا في ذلك الوقت، لم يسبقه على مستوى العالم سوى تعيين زعيمتين في مناصب رفيعة مماثلة في كل من سيريلانكا والهند. ومنذ ذلك الحين يتم مراراً وتكراراً الاستشهاد بهذه الحالة الخاصة (حالة غولدا مئير) للتدليل على ما يوصف بأنه واقع تحظى فيه النساء في إسرائيل بتمثيل سياسي لائق(؟!) ولكن العكس هو الصحيح من ناحية عملية، فحضور وتمثيل النساء في النخب السياسية الإسرائيلية هزيل جدًا. وحتى في هذه الأيام، والتي تقف فيها على رأس اثنين من الأحزاب الكبيرة (كاديما والعمل) امرأتان، وحيث بلغ عدد النساء الأعضاء في الكنيست الحالي رقما قياسيا غير مسبوق، فإنه ما زال من الصعب التحدث عن وجود مؤسسة سياسية ودية تجاه النساء في إسرائيل.

أولا- النساء في الكنيست

حتى نهاية العام ٢٠١١ شغلت عضوية الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي ٢٤ امرأة، وهو أعلى عدد منذ قيام دولة إسرائيل. هذا الرقم الذي يشكل خمس مجموع أعضاء الكنيست، يعكس اتجاه التحسن الملموس الذي سجل في العقد الأخير في تمثيل النساء في السلطة التشريعية الإسرائيلية. ويمكن، من ناحية الامتداد أو التواصل الزمني، تقسيم مستوى التمثيل النسائي في الحلبة البرلمانية الإسرائيلية إلى ثلاث فترات. في الكنيست الأول والثاني والثالث (حتى العام ١٩٥٥) بلغت نسبة النساء بين أعضاء الكنيست حوالي ١٠٪. بعد ذلك، وطوال أربعة عقود تقريبا، تراوح عدد عضوات الكنيست بين العدد الأدنى (٧ عضوات كنيست في العام ١٩٨٨) والأعلى (١١ عضوة كنيست في العام ١٩٩٢) في تلك الفترة. وفي البرلمانات الأربعة الأخيرة طرأت قفزة ملموسة في عدد النساء الأعضاء في الكنيست، إذ ازداد حجم تمثيل النساء في عضوية الكنيست خلال حوالي ٢٠ عاما (١٩٨٨-٢٠٠٩) بأربعة أضعاف.

هذه القفزة تعتبر في حد ذاتها بارزة جداً، ولكن من أجل إعطائها مغزى يتجاوز الأرقام الجافة، علينا أن نتفحصها من زوايا إضافية.

أولا، من المهم تشخيص نماذج في تحسن التمثيل: هل حصل هذا التحسن في جميع الأحزاب؟ هل هناك علاقة بين التوجه السياسي للحزب وبين تمثيل النساء؟

ثانيا، يجب تفحص التحسن من زاوية مقارنة أيضا. فهل يشكل الارتفاع في نسبة التمثيل البرلماني النسائي في إسرائيل جزءا من ظاهرة عالمية؟

أحزاب تمارس إقصاء النساء مقابل أحزاب تقوم بدمجهن

يمكن تشريح التمثيل النسائي بناء على أنواع الأحزاب العاملة في الكنيست. أحد التقسيمات الممكنة يستند على توجه الأحزاب في مسألة النظرة للنساء، أو على الأدق تجاه السؤال: هل يجب أن تشارك النساء في الحيز العام؟

تتيح الإجابة على هذا السؤال إمكان التمييز بين أحزاب تقصي النساء من الساحة السياسية وبين أحزاب لا تمارس مثل هذا الإقصاء. فالأحزاب من النوع الأول ترفض وضع النساء في قوائم مرشحيها، في حين يرى النوع الثاني من الأحزاب في التواجد النسائي في الحلبة السياسية- البرلمانية أمراً طبيعيا ومبدأ مهما.

بناء على ذلك فإن التقسيم المقترح هنا يستند على عملية بسيطة: فقد صنفنا قوائم المرشحين التي تخلو من وجود النساء أو تحتل النساء فيها مكانة هامشية في أسفل القوائم ضمن النوع الأول من الأحزاب والقوائم التي تضم نساء في صفوفها ضمن النوع الثاني من الأحزاب. وعليه فإن النوع الأول تنتمي إليه القوائم الآتية: شاس، يهدوت هتوراة (التوراة اليهودية)، «هئيحود هلئومي»- الاتحاد الوطني (في العام ٢٠٠٩)، القائمة العربية الموحدة (في العام ١٩٩٩)، الحزب الديمقراطي العربي، أغودات يسرائيل، ديغل هتوراه، بوعالي أغودات يسرائيل، كاخ، تامي، قائمة السفارديم، جبهة التوراة الموحدة، وقوائم أقليات تتبع حزب «مباي».

عند تفحص التمثيل النسائي في الكنيست من هذه الزاوية تتجلى أمامنا المعطيات التالية:

تعززت منذ العام ١٩٩٦ القوة البرلمانية للأحزاب التي تمارس إقصاء النساء، مقارنة مع فترات سابقة. هذه الظاهرة، التي تجلت بصورة واضحة في تنامي قوة الأحزاب الدينية- الحريدية (شاس والتوراة اليهودية) والقائمة العربية الموحدة، تقلص مسبقا مستودع المقاعد المتاح للنساء.

على الرغم من انحسار المقاعد المتاحة للنساء، فقد طرأ ارتفاع كبير في نسبة تمثيل النساء في الكنيست. من هنا يتضح أن تمثيل النساء لدى الأحزاب التي لا تمارس إقصاء النساء ارتفع بصورة جلية أكثر مما يبدو عليه الأمر للوهلة الأولى. وعلى سبيل المثال، بعد الانتخابات الكنيست الثامن عشر بلغت نسبة النساء اللاتي دخلن الكنيست ضمن قوائم هذه الأحزاب حوالي ٢٢٪ (٢١ مقعدا من ٩٦ مقعداً). كذلك فإن مستويات عالية لتمثيل النساء كما يلاحظ حاليا في حزب كاديما (٩ مقاعد من ٢٨ مقعداً في الكنيست) أو في حزب «إسرائيل بيتنا» (٥ مقاعد من ١٥) لم تسجل في أي وقت مضى من تاريخ الكنيست.

أحزاب يمين مقابل أحزاب يسار

تؤكد الأدبيات البحثية أن مستوى تمثيل النساء ينبثق أيضا عن التوجه السياسي للأحزاب، وأن هذا التمثيل أعلى في الأحزاب ذات التقاليد الاشتراكية، والاشتراكية الديمقراطية، أو في الأحزاب ما بعد المادية (مثل أحزاب الخضر)، في المقابل فإن تمثيل النساء منخفض بشكل خاص لدى أحزاب اليمين المتطرف. غير أن تفحص انتماء عضوات الكنيست الثامن عشر يظهر عدم دقة هذا التحليل أو المعطى، إذ أن ٤ فقط من ٢١ عضوة كنيست انتخبن في انتخابات العام ٢٠٠٩ ينتمين إلى أحزاب اليسار، في حين تنتمي ١٠ عضوات كنيست لأحزاب يمينية و٧ عضوات لأحزاب وسط. مع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن هذا النمط يسم الفترة الأخيرة فقط. فلغاية الكنيست الخامس عشر كانت أغلبية عضوات الكنيست ينتمين لأحزاب اليسار. فقط في العقد الأخير تغير هذا الاتجاه، الذي كانت أحزاب اليسار بموجبه هي الأطر الرئيسة التي تعطي تعبيرا للتمثيل النسائي. ويمكن تفسير حقيقة وجود عضوات كنيست أكثر في أحزاب اليمين حاليا، بالدمج المتزايد للنساء في هذه الأحزاب (الليكود وإسرائيل بيتنا) من جهة، والانحسار الملموس لمعسكر اليسار، من جهة أخرى.

إسرائيل بالمقارنة مع دول أخرى

في العام ٢٠١١ جاء ترتيب إسرائيل، من ناحية تمثيل النساء في البرلمان، في المكان الثالث والسبعين في العالم. هذا المكان الواقع في منتصف الترتيب العالمي يضع إسرائيل دون دول مثل كوبا، موزامبيق، الصين والباكستان، ولكن فوق ديمقراطيات قديمة مثل الولايات المتحدة وفرنسا واليابان. وإذا قلصنا المقارنة لتشمل فقط الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، فسوف نجد أن ترتيب إسرائيل يأتي حاليا في المكان الثالث والعشرين من مجموع أربع وثلاثين دولة عضوة في هذه المنظمة. وعند مقارنة ترتيب إسرائيل على مدى فترة زمنية (ابتداء من العام ١٩٩٧) سنلاحظ بصورة عامة اتجاها من التحسن. ففي العام ١٩٩٨ جاء ترتيب إسرائيل في المكان الثلاثين، حيث كان تمثيل النساء في البرلمان أقل فقط في اليونان واليابان وكوريا الجنوبية وتركيا. بعبارة أخرى، فقد «تخطت» إسرائيل خلال ١٣ عاما سبع دول بينها الولايات المتحدة وفرنسا وايرلندا. لكن اتجاه تحسن تمثيل النساء في البرلمانات لا يميز إسرائيل وحسب، وإنما هو أيضًا اتجاه عالمي شامل.

ويمكن إرجاع هذا التحسن لعدة أمور، بعضها يرتبط بتغييرات سوسيولوجية من قبيل تحسن مكانة النساء بشكل عام، وبعضها الآخر بتغييرات مؤسسية تم تبنيها على مستوى الدولة أو على المستوى الحزبي. وتعبر التغييرات المؤسسية، في مستوى الدولة، عن نفسها في فرض كوتات (حصص) تمثيل للنساء، وتهدف هذه الخطوة إلى زيادة تواجد النساء في البرلمان بصورة ملموسة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا. لكن على الرغم من الإيجابيات الواضحة في إتباع حصص تمثيل تفويضية، إلا أن هناك من يرى في ذلك تدخلا سافرا للدولة في عمل الأحزاب، يخل باستقلاليتها، وأنه إذا كانت الأحزاب ترى في تمثيل النساء مبدأ مهما فإن في إمكانها أن تفرض من تلقاء نفسها حصص تمثيل كهذه. وفي الواقع فقد جرت في العديد من الدول تغييرات مؤسسية على المستوى الحزبي، عبرت عن نفسها في مبادرة الأحزاب ذاتها لضمان حد أدنى من التمثيل للنساء ضمن قوائم مرشحيها للبرلمان، وهناك آليات مختلفة لضمان مثل هذا التمثيل، وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى الطريقة المتبعة لدى الأحزاب الكبيرة في إسرائيل- كاديما، الليكود والعمل- والتي يتم بموجبها تخصيص أماكن مضمونة في قوائم المرشحين للنساء.

النساء في اسرائيل: اقصاء شامل.

ثانيا- النساء في الحكومة

لاحظنا إذن أن تحسنا قد طرأ في إسرائيل، وفي معظم الدول، على مستويات التمثيل النسائي في البرلمان. فهل يمكن، في المقابل، الإشارة بشكل طبيعي إلى تحسن موازٍ على صعيد السلطة التنفيذية أيضا؟ وهل يمكن رؤية نساء أكثر حول مائدة الحكومة، أو حتى في مواقع قيادية؟ هل سنجد هنا أيضا تحسنا ملحوظا في إسرائيل كما في باقي الدول؟!

بداية تجدر الإشارة إلى حقيقة أن العقد الأخير شهد وصول نساء إلى مراكز سياسية مؤثرة أكثر من أي وقت سابق. والحقيقة أيضا أننا رأينا في الماضي زعيمات مثل أنديرا غاندي (الهند) وغولدا مئير (إسرائيل) ومارغريت تاتشر (بريطانيا)، غير أنهن كن بمثابة شاذات عن القاعدة في عالم السياسة الذكوري. هذا الواقع تغير بمرور السنوات، حيث ارتفعت نسبة التواجد النسائي في دول العالم بصورة ملموسة في ساحة الحكومات أيضا.

ولكن خلافا للتمثيل في الساحة البرلمانية، والتي رأينا فيها أن إسرائيل هي جزء من اتجاه التحسن العام، فقد لوحظ أن الواقع في الساحة الحكومية مغاير تماما. ففي الـ٢٥ سنة الأولى لقيام إسرائيل وحكوماتها (من ١٩٤٩ وحتى ١٩٧٤) كانت غولدا مئير المرأة الوحيدة التي أشغلت منصب وزيرة. فيما بعد أشغلت منصب وزيرات في الحكومة كل من شولاميت ألوني (١٩٧٤) وسارة دورون (١٩٨٣). وقد تحسن هذا الوضع قليلا منذ أواخر التسعينيات، حيث وصل عدد أكبر من السياسيات الإسرائيليات إلى مكانة وزيرات، ولكن حتى الآن لم تضم أية حكومة في إسرائيل أكثر من ثلاث نساء في عضويتها. فقط ١٣ من مجموع ٢١٧ شخصا (أي ٦٪) شغلوا مناصب وزارية في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، كانوا نساء.

حكومة بنيامين نتنياهو الثانية ضمت، حين أقسمت يمين الولاء في نيسان ٢٠٠٩، وزيرتين فقط من مجموع ٣٠ عضوا في الحكومة. هذه النسبة المنخفضة تضع إسرائيل في مكان متدن جداً مقارنة مع دول العالم. فالتقرير السنوي الأخير (٢٠١١) لمؤشر الفجوة الجندرية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يتفحص من ضمن أشياء أخرى تواجد وتمثيل النساء في الحكومات، يضع إسرائيل على هذا الصعيد في المكان الـ١٠٨ بين ١٣٥ دولة، وإذا قلصنا موضوع المقارنة ليقتصر على الدول الأعضاء في منظمة OECD فسوف نجد أن ترتيب إسرائيل، من ناحية تمثيل النساء في الحكومات، يأتي في المكان قبل الأخير، أي في المكان ٣٣ من ٣٤ (في هنغاريا فقط لا وجود للنساء نهائيا في الحكومة).

فكيف يمكن تفسير هذا الوضع؟ ولماذا نشهد من جهة تحسنا ملحوظا في تمثيل النساء في الكنيست، ومن جهة أخرى تحسنا هزيلا جدا في تمثيلهن حول مائدة الحكومة؟

هذه الحقيقة تبدو محيرة أكثر إذا ما أخذنا في الحسبان أن حجم الحكومات الإسرائيلية تضخم جدا في العقد الأخير، وهي ظاهرة كان من المفروض أن تؤدي، وأقله على الورق، إلى زيادة إتاحة المناصب الوزارية للنساء أيضا. يمكن في هذا السياق طرح احتمال مفاده أن التمثيل الهزيل للنساء في الحكومة ينبع من حقيقة أن عددا من الشركاء في الائتلاف الحكومي هم أحزاب تمارس إقصاء النساء. ولكن واقع الحال، باستثناء حالة شاس، يخالف ذلك، إذ أن القائمة العربية الموحدة أو قائمة «الاتحاد الوطني» غير منخرطتان في الائتلاف الحكومي، في حين أن قائمة «التوراة اليهودية» عضو في الائتلاف، لكنها لا تنتدب ممثلين عنها لمناصب وزارية في الحكومة. هناك تفسير مشابه يمكن أن ينحو باللائمة على قطاعات معينة في المجتمع الإسرائيلي لا تشعر بالارتياح إزاء تواجد النساء في مناصب قيادية. فقد أظهر استطلاع «مؤشر الديمقراطية» في العام ٢٠١١ أن ٤٣٪ من الحريديم (اليهود المتشددين دينيًا) وحوالي ١٠٪ من المتدينين و٩٪ من التقليديين في إسرائيل سيشعرون بالضيق وعدم الارتياح لرؤية امرأة في منصب رئيس حكومة. وكان استطلاع سابق أجري في صفوف المهاجرين الروس، وجد أيضا أن هناك رؤية سائدة لدى هذه المجموعة- التي تعتبر علمانية في غالبيتها- لا تنظر بعين الارتياح لتولي نساء مناصب قيادية مؤثرة.

ثمة فرضية أخرى يمكن أن تلقي اللائمة على الأجندة الأمنية والسياسية الإسرائيلية، والتي تملي ثقافة سياسية عسكرية تقصي النساء عن المناصب والمهام التنفيذية.

مع ذلك فإن كل ما تقدم يوفر تفسيرا جزئيا فقط. لعل هناك تفسيرا مكملا، لتمثيل النساء الهزيل حول مائدة الحكومة، يكمن في عرف يتم بموجبه التعيين في الحكومة فقط بعد تراكم أقدمية وخبرة برلمانية معينة. بمعنى أن التعيين في منصب وزير هو المحطة التالية في سيرة حياة السياسي بعد أن يكون قد خدم كعضو في الكنيست. ومن هذه الناحية فإن قلة عدد النساء اللاتي أشغلن عضوية الكنيست (حتى العقد الأخير) قلص جداً احتمالية تعيينهن في منصب وزيرات.

تلخيص

تركز النقاش العام لظواهر إقصاء النساء في ساحات ومجالات مختلفة ومتعددة من الحيز العام في إسرائيل: في الشارع والمواصلات العامة والجيش الإسرائيلي وغيرها، لكنه قفز عن الساحة الرئيسية، وهي الحلبة السياسية.

لقد سعى هذا المقال إلى تفحص ما إذا كان إقصاء النساء يتم أيضا في أروقة الكنيست وحول مائدة الحكومة.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى ما يلي:

أولا: أن إقصاء تاما للنساء يتم فعلا في الأحزاب التي لا تضع نساء على لوائح مرشحيها للكنيست. ثانيا: لاحظنا أن النساء يشكلن الآن حوالي خمس مجموع أعضاء الكنيست فقط، ولكن جنبا إلى جنب رأينا أنه سجل في العقد الأخير اتجاه تحسن ملحوظ في تمثيلهن، وأن هذا التحسن هو جزء من ظاهرة عالمية.

أخيرا، بينا أنه وخلافا للتحسن في الحلبة البرلمانية فإن تواجد النساء في مناصب وزارية في إسرائيل ما زال هزيلا وغير كاف، ولا سيما مقارنة باتجاهات التحسن الملموس في تمثيل النساء على هذا الصعيد في دول ديمقراطية أخرى.

إقامة طاقم خاص لبلورة توصيات قانونية بشأن كبح ظاهرة إقصاء النساء عن حيز الحياة العامة

قرر الاجتماع الخاص الذي عقده المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين وكبار موظفي النيابة الإسرائيلية العامة، قبل أكثر من أسبوع، والذي خُصص لدراسة الإجراءات القانونية التي يمكن اتخاذها لمحاربة ظاهرة إقصاء النساء عن حيز الحياة العامة وأعمال التنكيل بهن وبعائلاتهن والتي تنفذها جماعات متطرفة من صفوف اليهود الحريديم (المتشددين دينياً)، تشكيل طاقم خاص من وزارة العدل الإسرائيلية وتكليفه ببلورة توصيات بشأن الإجراءات الكفيلة بكبح هذه الظاهرة.

وطُلب من هذا الطاقم تشديد التوصيات بشكل خاص على إمكان تقديم لوائح اتهام ضد أشخاص يُشتبه بممارستهم عنفاً كلامياً أو جسدياً ضد النساء، وإمكان تقديم استئنافات على قرارات تتخذها المحاكم الإسرائيلية ولا تتماشى مع الحاجة إلى تشديد وطأة العقوبات على الذين يدانون بممارسة هذا العنف.

وساد بين جميع المشتركين في الاجتماع إجماع على ضرورة معالجة كل مظاهر العنف والإكراه الديني بحزم شديد، بما في ذلك فرض غرامات باهظة على شركات مواصلات خاصة تمارس عملية الفصل بين الجنسين في حافلات الباص التي تسيّرها، وعلى سلطات محلية تشجع ظاهرة إقصاء النساء عن حيز الحياة العامة سواء في مرافق العمل التابعة لها أو من خلال تعليق لافتات في هذا الشأن في الشوارع والأماكن العامة.

وأكد المستشار القانوني للحكومة خلال الاجتماع أنه لا يمكن التسليم بظاهرة إقصاء النساء أو بممارسة العنف الكلامي والجسدي ضدهن، ويجب مواجهة ذلك بكل الوسائل القانونية والإدارية المتاحة، واعتماد وسائل أخرى إذا ما تطلب الأمر لأن هذه الظاهرة تنطوي على أبعاد خطرة من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية. وفي الوقت نفسه، شدد على ضرورة عدم التدخل زيادة عن اللزوم في نمط الحياة الذي يميز جمهور اليهود الحريديم ما دام لا يخالف القانون ولا يفرض الإكراه الديني.

على صعيد آخر، عمّم الحاخام الرئيسي في الجيش الإسرائيلي العميد رافي بيرتس مذكرة خاصة على كبار الضباط العسكريين قال فيها إن التمييز ضد النساء يناقض الشريعة اليهودية وقيم الجيش الإسرائيلي، وإن ما حدث في بلدة بيت شيمش يجب ألا يحدث في صفوف الجيش الإسرائيلي.

وتظاهر مئات اليهود الحريديم في وسط بلدة بيت شيمش احتجاجاً على ما سمّوه «الهجوم المنفلت الذي يتعرضون له من جانب السلطة والرأي العام في إسرائيل» بسبب ظاهرة إقصاء النساء عن حيز الحياة العامة.

وخلال التظاهرة قامت مجموعات من المتظاهرين بإحراق حاويات القمامة، وإغلاق عدة شوارع، وقذف الحجارة على قوات الشرطة الإسرائيلية التي هرعت بأعداد غفيرة إلى البلدة.

وألقت الشرطة القبض على ثلاثة متظاهرين وعلى امرأة حريدية، وعلى الفور اندلعت تظاهرة عنيفة أخرى في حي مئه شعاريم لليهود الحريديم في القدس الغربية احتجاجاً على اعتقال المرأة.

وقال زعماء اليهود الحريديم إنهم سيكررون هذه التظاهرات، وذلك بهدف إثبات إصرار اليهود الحريديم على إدارة شؤون حياتهم العامة من دون أي تدخلات خارجية.

في المقابل تظاهر آلاف الأشخاص من جميع أنحاء إسرائيل في وسط بلدة بيت شيمش احتجاجاً على التمييز ضد النساء اليهوديات في البلدة، وعلى إقصائهن عن حيز الحياة العامة والتنكيل بهن وبعائلاتهن.

وجرت التظاهرة تحت شعار «لنطرد الظلامية والظلاميين»، وتكلمت فيها هداسا مارغوليس، والدة الطفلة نعاما التي تعرضت للتنكيل من طرف جماعات متطرفة في صفوف الحريديم، فقالت إن على كل مواطن عاقل في إسرائيل أن يقف في وجه التطرف الديني.

كما تكلمت في التظاهرة كل من زعيمة المعارضة عضو الكنيست تسيبي ليفني (رئيسة كاديما)، ورئيسة حزب العمل عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش.

وقالت ليفني إن التمييز ضد النساء من شأنه أن يقوّض الحلم الصهيوني، بينما أكدت يحيموفيتش أن إقصاء النساء عن حيز الحياة العامة في إسرائيل في القرن الحادي والعشرين يعتبر وصمة عار كبيرة في جبين المجتمع الإسرائيلي برمته ولا بد من إزالتها.

هذا، وهاجم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في سياق الكلمة التي ألقاها في مسابقة التوراة للكبار، ظاهرة إقصاء النساء وأكد أنها تتناقض مع قيم اليهودية والديمقراطية.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن نتنياهو تعرّض لهجوم حاد شنه عليه أعضاء الكنيست من حزب «يهدوت هتوراة» الحريدي الشريك في الائتلاف الحكومي واتهموه خلاله بالتواطؤ مع ما سمّوه «حملة الهجوم العنيفة على الحريديم».

وهدد عضو الكنيست موشيه غفني بفض التحالف التاريخي بين الحريديم واليمين، بينما قال عضو الكنيست يسرائيل أيخلر إن نتنياهو من خلال سماحه بتأجيج غضب الرأي العام في إسرائيل على الحريديم يخون حلفاءه التاريخيين على نحو أسوأ من خيانة المعارضة.

ونشرت عضو الكنيست غيلا غمليئيل، من حزب الليكود، مقالاً في صحيفة «يسرائيل هَيوم»، طالبت فيه بإجراء معالجة جذرية لظاهرة إقصاء النساء عن حيز الحياة العامة في إسرائيل.

وكتبت تقول: شهدت الفترة الأخيرة أحداثاً مخجلة لعزل النساء والفتيات عن الحيز العام وإظهار عدم الاحترام تجاههن من جانب أوساط متشددة داخل المجتمع الحريدي. إن ما تعرضت له الفتاة نعاما من بيت شيمش من إهانة وتعنيف مخز لأنها لم تكن ترتدي الملابس التي يعتقد الآخرون أن عليها أن ترتديها، يجب أن يدفع المجتمع الإسرائيلي إلى الخروج من حالة اللامبالاة. علينا أولاً كمجتمع متحضر يحترم التراث اليهودي إدانة مثل هذه الظواهر بصورة واضحة والعمل على اقتلاعها من جذورها. ويجب على المجتمع الحريدي المتدين الذي ليس متطرفاً بأكمله أن يستأصل ويطرد من داخله هذه الأقلية المتطرفة.

وأضافت: يجب أن نعترف أنه على الرغم من أن المشكلة ليست واسعة النطاق كثيراً، لكن عملياً فإن إقصاء النساء موجود في المجتمع الإسرائيلي كله، إذ من غير المقبول أن يكون ٢٠٪ من أعضاء الكنيست فقط من النساء، كما يجب ألا نقبل بأن يكون هناك ست رئيسات مجالس محلية فقط من أصل ٢٥٠ رئيساً. ويجب عدم القبول بألا يتجاوز عدد النساء اللاتي يتولين مناصب مدير عام في مجالس إدارة الشركات العامة الـ ٢٠٪. وينبغي علينا أن نجري نقداً ذاتياً جذرياً وأن ندرس جيداً السبب الذي جعل النساء والفتيات في إسرائيل العام ٢٠١١ يتعرضن للإقصاء والإهانة، كما يجب معالجة هذه المشكلة من جذورها.

تحقيق صحافي

تمويل التنظيمات التي تنفذ عمليات «جباية الثمن» يتم من خزينة الدولة!

«سياسة جباية الثمن» هي نتيجة فكرة منظمة جيدا ابتكرتها هيئة كان أحد رؤساء المجالس الإقليمية في المستوطنات المبادر لتشكيلها وتمويلها من أموال المجلس الذي يترأسه!

ادعى ضابط كبير في الشرطة الإسرائيلية أن الشرطة عاجزة عن لجم اعتداءات المستوطنين المتطرفين ضد الفلسطينيين، في إطار ما يسمى بـ«جباية الثمن»، رغم أن مسؤولين إسرائيليين رفيعي المستوى وصفوا هذه الاعتداءات بأنها «إرهاب يهودي».

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن قائد شعبة التحقيقات والمباحث في الشرطة الإسرائيلية في منطقة الضفة الغربية، حاييم رحاميم، قوله إن «الشرطة لا تنجح في تفعيل عملائها في يهودا والسامرة» أي الضفة الغربية. وأضاف رحاميم خلال اجتماع للجنة الدستور والقانون في الكنيست، يوم الخميس الماضي، أنه «خلال العام الماضي وقعت ٢٢٨ حالة اعتداء على أفراد أجهزة الأمن (الإسرائيلية) في الضفة، وهذا من دون التطرق إلى التهديدات الشفهية، وتم إحراق عشرات المساجد».

ويذكر أن مجموعات من المستوطنين المتطرفين تهاجم في أحيان متقاربة قرى فلسطينية وتحرق سيارات المواطنين وتلقي الحجارة على نوافذ البيوت وتقطع آلاف أشجار الزيتون في كل عام، إلى جانب إحراق مساجد وتدنيس مقابر إسلامية ومسيحية. وانتقلت هذه الاعتداءات خلال العام الماضي إلى داخل الخط الأخضر. فقد أحرق متطرفون يهود مسجد قرية طوبا الزنغرية، في الجليل الأعلى، وكسروا شواهد قبور في مقبرتين، إسلامية ومسيحية، في مدينة يافا، ناهيك عن الاعتداءات المتكررة على المقدسات العربية في القدس الشرقية.

وقال رحاميم إنه تم إعداد ٦٥ لائحة اتهام ضد نشطاء اليمين المتطرف الذين نفذوا اعتداءات وألحقوا الأضرار «لكن تم اعتقال عشرة أشخاص ولم تقدم لوائح اتهام ضدهم وتم إطلاق سراحهم»، معتبرا أنه «توجد مشكلة لدى الشرطة في جمع الأدلة بسبب مواقع تنفيذ المخالفات».

وقال عضو الكنيست اليميني المتطرف دافيد روتيم خلال اجتماع اللجنة البرلمانية «أتوقع من الشرطة وسلطات تطبيق القانون استخدام الأدوات الموجودة في القانون من أجل محاربة مخالفي القانون، ولكن لا ينبغي استخدام أوامر إدارية». وكان روتيم يشير بذلك إلى قرار قائد الجبهة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، اللواء آفي مزراحي، وبموافقة جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، يوم الأربعاء الماضي، إصدار أوامر إدارية بإبعاد ١٢ مستوطنا متطرفا عن الضفة الغربية.

وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه تم إصدار هذه الأوامر الإدارية بعدما تراكمت معلومات تفيد بأن هؤلاء المستوطنين المتطرفين ضالعون في قيادة وتوجيه وتنفيذ اعتداءات عنيفة وسرية واسعة ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، وضد قوات الأمن الإسرائيلية أيضا. ووفقا للشبهات فإن هذه المجموعة عملت من خلال تشكيل خطر على حياة المواطنين الفلسطينيين وأفراد قوات الأمن الإسرائيلية، ومست بالنظام العام وبالأمن. وتم إبعاد النشطاء عن الضفة الغربية لمدة ستة شهور، وبينهم قاصر هو ابن أحد نشطاء اليمين المتطرف القدماء.

«جباية الثمن» والتمويل الحكومي

ومثلما هي الحال في إسرائيل فيما يتعلق بكافة القضايا الناجمة عن سياسة الاحتلال، عندما تحاول المؤسسة الحاكمة إخفاء حقائق، وخصوصا جرائم تُنفذ ضد الفلسطينيين، فإن منظمات حقوقية ووسائل إعلام في إسرائيل تكشف عن قسم من هذه الجرائم. وفيما تدعي الشرطة الإسرائيلية، على لسان الضابط رحاميم، أنها عاجزة عن لجم المستوطنين المتطرفين وغير قادرة على جمع الأدلة ضد المستوطنين، فإن تحقيقا صحافيا نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوم الجمعة الماضي، كشف حقيقة اعتداءات «جباية الثمن»، والتنظيمات اليهودية الاستيطانية التي تقف وراءها. وكشف التحقيق الصحافي أيضا أن تمويل هذه التنظيمات يأتي من جيب دافعي الضرائب في إسرائيل، أي من خزينة الدولة.

ويحاول قادة المستوطنين إبعاد الشبهات عنهم كمنظمين لاعتداءات «جباية الثمن». وفي الشهور الأخيرة كانوا يندون بهذه الاعتداءات. لكن رئيس المجلس الإقليمي «شومرون»، الذي يضم مستوطنات في منطقة مدينة نابلس، غرشون ميسيكا، بعث برسالة إلى وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، في ١٩ أيار الماضي، اقترح فيها أن تبدأ الشرطة باتجاهات جديدة خلال التحقيق في جرائم «جباية الثمن» من أجل القبض على «المتهمين الحقيقيين». واعتبر ميسيكا أن هذه الاعتداءات هي «أعمال استفزازية يبادر إليها العرب، من أجل الحصول على تعويضات مجانية من دولة إسرائيل». كذلك أشار في رسالته إلى «متهمين» آخرين في تنفيذ هذه الاعتداءات وهم «نشطاء اليسار المتطرف»، في إشارة إلى نشطاء السلام الإسرائيليين الذين يشاركون في المظاهرات المناهضة لكافة ممارسات الاحتلال.

ولفتت الصحيفة إلى أنه ليس غريبا أن تصدر أقوال كهذه عن ميسيكا. ففي السنوات الأخيرة، عندما أكد قادة مستوطنين أنه تنمو في المستوطنات «مشكلة حقيقية» تتعلق بالأنشطة العنيفة التي ينفذها مستوطنون متطرفون، ادعى ميسيكا إن أقوالهم هي «فرية». وعندما أصدر الجيش الإسرائيلي أوامر إبعاد عن الضفة ضد مجموعة صغيرة جدا من المستوطنين المتطرفين من مستوطنة «يتسهار»، التي تعتبر أحد أبرز معاقل غلاة المتطرفين، قال إن «الشاباك قام بعمل حقير». لكن أقوال ميسيكا، ودفاعه عن المتطرفين، لم يأتيا صدفة.

فقد تبين من تحقيق «يديعوت أحرونوت» أن اعتداءات «جباية الثمن»، وخلافا للاعتقاد السائد، ليست ظاهرة انبثقت من هامش الاستيطان وبمبادرة «أعشاب ضارة» بين المستوطنين، كما يصفها كبار المسؤولين الإسرائيليين ووسائل الإعلام. فقد حصلت الصحيفة على وثائق وإفادات كشفت أن «سياسة جباية الثمن» هي نتيجة فكرة منظمة جيدا، ابتكرتها هيئة كان ميسيكا نفسه المبادر لتشكيلها وتمويلها من أموال المجلس الإقليمي الذي يرأسه. وهذه الهيئة التي بدأت منذ العام ٢٠٠٨ بالتحريض على تنفيذ أنشطة، اتسعت في هذه الأثناء وباتت تعرف باسم «جباية الثمن».

المجلس الإقليمي «شومرون» (السامرة)، الذي يرأسه ميسيكا، هو واحد من ستة مجالس إقليمية للمستوطنات في مناطق الضفة الغربية، إلى جانب المجالس الإقليمية «غوش عتصيون» وغور الأردن و«بنيامين» وجبل الخليل و«مِغيلوت» في شمال البحر الميت. ويقطن في منطقة مجلس إقليمي «شومرون» ٢٦ ألف مستوطن، لكن منطقة نفوذ هذا المجلس الاستيطاني تستولي على منطقة تعادل مساحتها ١٢٪ من مساحة إسرائيل. إضافة إلى ذلك فإن ميسيكا عضو في حزب الليكود الحاكم، الذي يتزعمه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو. وحسب الصحيفة فإن له تأثيرا في الصراعات على المستوى العام في إسرائيل. وهو يقطن في مستوطنة «ألون موريه» قرب نابلس.

وتحاول المؤسسة الحاكمة في إسرائيل إخفاء قوة ميسيكا الحقيقية. فقد نقلت إحدى وثائق «ويكيليكس» عن رئيس مجلس المستوطنات، داني ديان، قوله لدبلوماسيين أميركيين إن ميسيكا هو «إنسان بسيط من دون مؤهلات قيادية». لكن عندما رشح ميسيكا نفسه لرئاسة مجلس إقليمي «شومرون»، في العام ٢٠٠٧، فاز على منافسيه وحصل على غالبية أصوات المستوطنين في منطقته، خصوصا بعد أن تلقى الدعم من سلفه في المنصب، بيني كاتسوفر، الذي يعتبر أحد أبرز المتطرفين بين قادة المستوطنين، وكان عضوا في الكنيست عن حزب «هتحيا» اليميني المتطرف.

وبعد فوزه في الانتخابات بادر ميسيكا إلى إقامة هيئة برئاسة كاتسوفر، تعمل في موازاة المجلس الإقليمي. وهدف الهيئة هو العمل ضد خطط سياسية حكومية والانتقال من «الدفاع إلى الهجوم» من أجل وضع صعوبات أمام تطبيق القانون في البؤر الاستيطانية العشوائية. وأعلنت هذه الهيئة أنه «انتهت فترة الملاحقات وعمليات الاقتلاع والإخلاء» في البؤر الاستيطانية العشوائية، التي مارست الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، في حينه، ضغوطا على إسرائيل لإخلائها. وأطلق على هذه الهيئة اسم «لجنة مستوطني شومرون»، ووفقا لـ«يديعوت أحرونوت» فإنها الهيئة المركزية التي بادرت ودفعت الأنشطة المعروفة اليوم باسم «جباية الثمن». وبعد إقامة الهيئة الجديدة بدأ ميسيكا بضخ أموالا لها من ميزانية المجلس الإقليمي «شومرون»، الذي تموله حكومة إسرائيل من خزينة الدولة. وحصلت «لجنة مستوطني شومرون» في العام ٢٠٠٨ على ٥٨٠ ألف شيكل، وفي العام ٢٠٠٩ حصلت على ٨٧٠ ألف شيكل، وفي العام ٢٠١٠ حصلت على ١٫٣٥ مليون شيكل، ولا يزال التمويل جاريا حتى هذا اليوم.

وبدأت «لجنة مستوطني شومرون» تنشط بالتعاون مع لجنة موازية، هي «لجنة مستوطني بنيامين». وفي ٢٨ حزيران من العام ٢٠٠٨، نشرت اللجنتان بيانا في الصحف التي توزع في المستوطنات جاء فيه أنه «حان الوقت لتغيير شكل النضال!»، وفسرت اللجنتان ذلك بأن «قوات الأمن تطبق القانون بنجاعة وسرعة، ولذلك فإنه يكاد يكون مستحيلا منع هدم المباني [في البؤر الاستيطانية] بسرعة».

وأشارت الصحيفة إلى أن توسيع البناء الاستيطاني كان إحدى غايات ميسيكا المركزية، بعد انتخابه رئيسا للمجلس الإقليمي. فقد تبين من التحقيق الصحفي أن نجل ميسيكا هو مبادر لمشروع بناء كبير في تخوم المجلس الإقليمي «شومرون». وكان لدى ميسيكا ونجله خوف كبير من الخسارة في مشروع بناء استيطاني كبير، بعد أن أعلن نتنياهو عن تعليق أعمال بناء جديدة في المستوطنات في الضفة الغربية، لمدة عشرة شهور، في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٩. لكن سلطات الجيش الإسرائيلي، المتمثلة بما يسمى بـ«الإدارة المدنية»، سمحت للشركة التي تنفذ هذا المشروع ببناء أساسات المباني، قبل بدء سريان مفعول قرار الحكومة، وبذلك لم يتسبب تعليق البناء بخسائر لنجل ميسيكا.

لكن «لجنة مستوطني شومرون» وميسيكا شجعا على تنفيذ أعمال بناء بدون تصاريح، وأطلقا على المباني التي أصدرت المحاكم أوامر هدم ضدها اسم «مواقع أمامية» في العمل ضد الحكومة. ووصف ميسيكا قرار الحكومة الإسرائيلية بتعليق البناء الاستيطاني بأنه «خطة شيطانية».

بدء اعتداءات «جباية الثمن»

قالت «يديعوت أحرونوت» إن ميسيكا انتخب للمنصب «في فترة أدرك فيها قادة المستوطنين أن الجيش الإسرائيلي يطبق القانون بنجاعة، لأن المستوطنين لا يصلون بسرعة إلى مواقع الهدم». وأوضحت «لجنة مستوطني شومرون» في بيان أنه إذا لم تتغير طريقة مواجهة الهدم فإن «غالبية جمهور [المستوطنين] لن تصل في الوقت المناسب، وفي غالب الأحيان لن تتمكن من الانتصار في النضال». وبناء على ذلك قرر قادة المستوطنين أن الحل المناسب هو الرد من خلال أنشطة تشمل أعمال شغب يتم تنفيذها في أماكن أخرى «وفي مواقع كثيرة قدر الإمكان». وشكّلت هذه الوثيقة، عمليا، ولادة الأنشطة التي سيطلق عليها لاحقا اسم «جباية الثمن». ووقعت عليها لجنتا المستوطنين في منطقتي المجلسين الإقليميين «شومرون» و«بنيامين» وهيئة استيطانية صغيرة أخرى باسم «طاقم حوميش أولا»، الذي يطالب بإعادة بناء مستوطنة «حوميش» التي تم إخلاؤها في إطار خطة الانفصال عن غزة وشمال الضفة في صيف العام ٢٠٠٥.

وأوضح قادة المستوطنين أن الهدف من أعمال الشغب في مواقع عديدة هو فرض «عبء هائل» على الجيش والشرطة الإسرائيليين. ولذلك فإن الثمن هو ليس ما سيدفعه المستوطنون بسبب هدم البيوت في البؤر الاستيطانية، وإنما سيدفع الثمن الجيش والشرطة اللذان سيواجهان ضغوطا كبيرة.

ووفقا للصحيفة فإن المرة الأولى التي تم فيها تنفيذ «جباية الثمن» كانت في ١٩ حزيران من العام ٢٠٠٦، بعد أن هدم الجيش والشرطة بيتا أقيم بدون تصريح في بؤرة استيطانية في منطقة مستوطنة «يتسهار» قريبة من نابلس. وعلى أثر ذلك نشرت «لجنة مستوطني شومرون» بيانا في نشرة داخلية في المستوطنات جاء فيه أن ثمة أفضلية في الأسلوب الجديد

شبيبة المستوطنين التي تنفذ جرائم (جباية الثمن)!

الذي يجعل قوات الجيش ترزح تحت «ضغط هائل». وكان رد فعل المستوطنين على هدم البيت إغلاق شوارع ومفارق طرق «وبعد ذلك إشعال حرائق كثيرة» لتشكل مثالا لطبيعة الأنشطة المستقبلية. لكن الحرائق التي تحدث عنها بيان المستوطنين كانت تلك التي اندلعت في حقول الفلسطينيين في قرية بورين. ونقلت الصحيفة عن جمال زبن، وهو أحد سكان بورين، قوله إن المستوطنين أحرقوا ١٥٠ شجرة زيتون. وأضاف أن المستوطنين كانوا منظمين وكان عددهم كبيرا، وأن قوات الجيش الإسرائيلي لم تسمح للفلسطينيين بالاقتراب من أرضهم وأشجارهم لإخماد النيران تحسبا من احتكاكات بين الفلسطينيين والمستوطنين. وعندما تمكن الجيش من طرد المستوطنين كانت أشجار الزيتون قد احترقت.

بعد ذلك نشرت «لجنة مستوطني شومرون» بيانا قالت فيه إن «هذه الحرائق الكثيرة كانت مثالا حقيقيا على أن حدود النضال يحددها المستوطنون». وقالت «يديعوت أحرونوت» إن مجلس إقليمي «شومرون» يحصل على ميزانيته كلها من الحكومة، والتي تصل إلى عشرات ملايين الشيكلات سنويا. وأضافت «هكذا ومن أموال دافعي الضرائب بدأت السياسة التي أطلق عليها المستوطنون أنفسهم بعد وقت قصير الاسم الرسمي 'جباية الثمن'».

من جانبه ادعى كاتسوفر، رئيس «لجنة مستوطني شومرون»، أن «الإعلام يبالغ في انشغاله في موضوع 'جباية الثمن'».

ويشار إلى كاتسوفر عضو في الكتلة التي يرأسها عضو الكنيست الفاشي ميخائيل بن أري، الذي وصف نفسه بأنه «يمثل الحاخام [مئير] كهانا» الذي كان يدعو إلى ترحيل الفلسطينيين عن البلاد. وقال كاتسوفر في مقابلة أجرتها معه مجلة «أرض إسرائيل لنا»، التي توزع في مستوطنات المجلس الإقليمي «شومرون»، إن «هدفنا هو خلق ردع»، وشرح كيف ينبغي أن يعمل جهاز «لجنة مستوطني شومرون».

وأوضح أن أسلوب العمل هو «بناء خلايا داخل المستوطنات، تكون مستعدة لخوض النضال». وادعى أن اللجنة التي يرأسها تعمل في مجال الإعلام والتأثير على الرأي العام، لكنه أضاف «لا أنصح أحدا بأن يختبرنا. لقد انتهت الألعاب... والجمهور [المتطرف في المستوطنات] يدرك أن أول شيء هو أنه يجب خلق الردع». ونقلت الصحيفة عن مسؤول في مجلس المستوطنات قوله إنه شخصيا سمع كاتسوفر ينظم إغلاق ١٥ مفترق طرق ردا على هدم كرفان (أي بيت متنقل) في البؤرة الاستيطانية «غفعات رونين». وفي رده على سؤال، وُجه إليه في حينه، حول كيف يعقل أنه كرئيس لمنظمة رسمية وتحصل على تمويل حكومي ينظم أعمال شغب، قال كاتسوفر إن «لجنة مستوطني شومرون» مستقلة بالكامل «وليست مرتبطة بالمؤسسة الحاكمة ولا ترضع منها». لكن ميسيكا قال للصحيفة إنه لا يزال يمول «لجنة مستوطني شومرون» حتى اليوم «وبالنسبة لي أنا مُغطى. ولم أقدم على خطوة واحدة من دون استشارة قانونية».

وظهرت عبارة «جباية الثمن» لأول مرة بعد عشرة أيام من إحراق حقول قرية بورين في صحيفة «بَشيفاع» التي توزع في المستوطنات. وبعد ذلك بفترة قصيرة استخدم هذه العبارة رئيس «لجنة مستوطني بنيامين»، إسحق شدمي، في سياق الحديث في إسرائيل عن نية الحكومة بإخلاء البؤرة الاستيطانية العشوائية الكبيرة «ميغرون». وجاء في «الرسالة رقم ١» التي عممها شدمي، في حينه، أن أسلوب «جباية الثمن» سيسمح بتنفيذ رد فعل سريع من خلال «قائمة بأسماء أشخاص يحملون هواتف [نقالة] يتم إرسالهم بواسطة رسائل خليوية إلى مكان الحدث».

وبعد حرق كرم الزيتون في بورين نشرت «بشيفاع» معلومات مفصلة تحت عنوان ثانوي جاء فيه «مسموح الانتصار على الجيش» و«نجبي ثمنا غاليا»، إلى جانب التوضيح أن سلطات تطبيق القانون «ستعيد التفكير مرة أخرى قبل الحدث المقبل». وتضمنت المعلومات المنشورة «الدخول إلى القرى العربية المجاورة، والقيام بعمليات هدم فيها أيضا». وتم وصف الاعتداءات بأنها «مفترق انتقام». ولإثبات نجاعة الأسلوب، من وجهة نظر المستوطنين، جاء في تقرير «بشيفاع» أنه «في إحدى القرى احترق بيت، والجيش أعلن في أجهزة الاتصال أنه 'لا توجد قوات يمكن إرسالها إلى المكان'».

وفي أعقاب اتساع ظاهرة «جباية الثمن» وانتقالها إلى داخل الخط الأخضر، بدأت تتعالى في داخل المستوطنات أصوات تندد بأعمال العنف.

وتبين من تقرير «يديعوت أحرونوت» أن الشاباك توجه إلى العديد من قادة المستوطنين وطالبهم بالإعلان عن تنديدهم بمنفذي هذه الاعتداءات.

وقال مسؤول أمني إن الشاباك يرى أهمية بأن تندد القيادة الإسرائيلية باعتداءات «جباية الثمن» ويتوجه إليها بحملات تسمى «أطرق الباب». وأضاف «حاولنا دائما في جهاز الأمن خلق لوبي ضد هذه الظاهرة، ولذلك بالإمكان أن ترى بعد أحداث 'جباية ثمن' كبيرة تنديدات وأحيانا من الرئيس نفسه أيضا».

بحث جديد يدعو إلى تبني معايير أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالتحقيقات العسكرية

* المشكلة الأساس في التحقيقات التي يجريها الجيش الإسرائيلي تكمن في المستوى المتدني للإشراف المدني على التحقيقات وعلى عملية اتخاذ القرارات من جانب المدعي العام العسكري *

يؤكد بحث إسرائيلي صدر مؤخرا أن الجيش الإسرائيلي لا يمكنه التحقيق مع نفسه في العمليات العسكرية التي ينفذها والحروب التي يشنها، ويستهدف خلالها المدنيين.

وكانت قضية تحقيق الجيش الإسرائيلي مع نفسه قد تم طرحها بقوة في أعقاب الحرب على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨ وبداية العام ٢٠٠٩، وخصوصا بعد صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون. فقد اتهمت «لجنة غولدستون» الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب وانتهاك القانون الإنساني الدولي، أي قوانين الحرب. كما وجهت اللجنة الدولية انتقادات شديدة إلى شكل التحقيقات التي أجراها الجيش الإسرائيلي مع نفسه في أعقاب الحرب. ويذكر أن إسرائيل لم تشكل لجنة تحقيق مدنية في أعقاب الحرب.

وتكررت الانتقادات لإسرائيل في أعقاب مهاجمة قواتها البحرية أسطول الحرية التركي في ٣١ أيار من العام ٢٠١٠، وقتل ٩ نشطاء أتراك وإصابة عشرات آخرين بجروح. لكن إسرائيل اضطرت في هذه الحالة إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق، برئاسة القاضي السابق في المحكمة العليا، يعقوب تيركل. وطولبت لجنة تيركل بالتطرق إلى ما إذا كانت التحقيقات التي أجراها الجيش الإسرائيلي مع نفسه، حول شبهات بانتهاك القوات الإسرائيلية للقوانين الدولية خلال مهاجمة الأسطول، تستجيب للمعايير الدولية أم لا.

والبحث الجديد حول هذه القضية عبارة عن توسيع وتطوير للإفادتين اللتين قدمهما الباحثان في برنامج الأمن والديمقراطية في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، الدكتور عميحاي كوهين والبروفسور يوفال شاني. وقد قدم الباحثان إفادتيهما، في حينه، إلى «لجنة تيركل» خطيا وشفهيا.

ويشدد كوهين وشاني، في إفادتيهما ولاحقا في بحثهما، على أن «الطريقة التي يحقق الجيش الإسرائيلي من خلالها في هذه الشبهات لا تتلاءم مع نص وقواعد القانون الدولي». ولذلك فإنهما يقترحان إجراء «إصلاح» في سياسة التحقيقات العسكرية، تشمل تغيير قواعد فتح تحقيق جنائي وإنشاء مؤسسة مدنية للإشراف على التحقيقات العسكرية بشأن شبهات بانتهاك قوانين الحرب.

انتهاك المواثيق الدولية

ويشير البحث إلى أن أحد التحديات المركزية التي يواجهها القانون الدولي هو مشكلة تطبيق قواعده، أي أن الدول تميل إلى عدم تطبيق التعهدات التي التزمت بها من خلال التوقيع على مواثيق دولية أو تطبيق واجباتها النابعة من القانون الدولي. ومن أجل مواجهة هذا الوضع، تم في السنوات الأخيرة إنشاء عدة هيئات دولية لتطبيق القانون الدولي، مثل المحاكم ولجان التحقيق الدولية، التي غايتها التدقيق في مدى احترام الدول لقواعد القانون الدولي، إلى جانب التحقيق في سلوك أفراد باسم دولة أو بمعزل عن الدولة.

كذلك يفرض القانون الدولي واجبات على الدول بهدف ضمان قيامها بالتحقيق مع نفسها بصورة ناجعة حول شبهات بانتهاكها للقانون الدولي، ومحاكمة المسؤولين عن هذه الانتهاكات. وتبرز الإشكاليات في هذا المجال، وخصوصا فيما يتعلق بعدم تطبيق قواعد القانون الدولي وحتى قانون الدولة نفسها، لدى النظر في قضايا تتعلق بالنزاعات المسلحة. فالقانون الإنساني الدولي، أي قوانين الحروب، تفرض قيودا على أداء الدول في فترات الحروب والمواجهات المسلحة، وفي حالات معينة تفرض قوانين حقوق الإنسان قيودا كهذه.

وأشار البحث إلى أن مجمل القوانين الدولية تفرض على الدولة واجبات كثيرة، التي قد تعتبرها الدولة أنها تعرقل انتصارها في ميدان القتال أو أن هذه الواجبات تمنح تفوقا للخصم، الذي قد لا يحترم بنفسه قواعد القانون الدولي. ولهذا السبب، يتزايد التخوف من ألا تطبق الدول قواعد القانون الدولي المتعلقة بحالات النزاع المسلح. وهناك، فعلا، دول كثيرة لا تحترم قوانين الحرب بالشكل المناسب وحتى أن بعض الدول تعارض التمسك بقوانين حقوق الإنسان في حالات كهذه.

ويسعى البحث الجديد الصادر عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» إلى تلخيص وتوضيح قواعد القانون الدولي التي تُعرّف الحد الأدنى من الشروط المتعلقة بالتحقيق في شبهات انتهاك القانون الدولي، الذي يسري على حالات النزاعات المسلحة، والعثور على الفجوات القائمة بين أساليب التحقيق في إسرائيل وبين مطالب القانون الدولي بشأن هذه التحقيقات. كذلك يقترح البحث طرقا للجسر بين هذه الفجوات، خصوصا من خلال إجراء تغييرات حول الشكل الذي يفتح فيه الجيش الإسرائيلي تحقيقات، ويطرح إقامة هيئة جديدة لمراقبة التحقيقات في شبهات بانتهاك القانون الدولي في حالة النزاع المسلح. وشدد الباحثان على أنه من دون إجراء إصلاحات كهذه، فإنه ستتزايد محاولات الهيئات الدولية لتنفيذ تحقيقات بنفسها حول مدى احترام إسرائيل لقواعد القانون الدولي خلال النزاعات المسلحة التي تكون ضالعة فيها.

توصيات

القضية الأولى التي يتناولها البحث بتوسع تتعلق بفتح التحقيق. ووجد البحث أن السياسة الحالية للنائب العسكري العام في الجيش الإسرائيلي بشأن فتح تحقيق تنطوي على «ليونة كبيرة للغاية بشأن الحالات التي ينبغي فتح تحقيق جنائي فيها. وتسمح هذه السياسة بشكل واسع بإجراء 'تحقيقات بالعمليات العسكرية' بدلا من التحقيقات الجنائية». ونتيجة لذلك فإنه يتم استخدام وسائل تحقيق جنائية، إذا تم هذا أصلا، في مرحلة متأخرة جدا وبصورة تمس بمبدأ «التحقيق الفعال» في القانون الدولي.

ويدعو البحث إلى تبني معايير أكثر وضوحا فيما يتعلق بفتح تحقيق عسكري وتقليص استخدام التحقيقات في العمليات العسكرية التي يستخدمها الجيش كبديل لإجراء تحقيق كامل. ويوصي البحث بأن يصدر المدعي العام العسكري أوامر بفتح تحقيق جنائي، ليس فقط في كل حالة توجد فيها ادعاءات أو شبهات بارتكاب مخالفة جنائية، وإنما أيضا في كل حالة تكون فيها حالة موت أو ضرر خطير يلحق بالمدنيين ولم يكن متوقعا، أو غير مبرر. وللإشارة إلى العقلية الإسرائيلية في هذا السياق والتي تتعارض كليا مع توصيات البحث، نقتبس من أقوال المدعي العام العسكري السابق للجيش الإسرائيلي، اللواء في الاحتياط أفيحاي مندلبليت، الذي قال خلال محاضرة ألقاها في مدينة هرتسليا، يوم الجمعة الماضي، إنه «لسنا ملزمين بفتح تحقيق في كل مرة يقتل فيها [خلال الحرب] طفل فلسطيني أو لبناني».

والقضية الثانية التي يتناولها البحث تتعلق بمدى التزام التحقيقات الجنائية في الجيش الإسرائيلي بشروط القانون الدولي بشأن إجراء تحقيقات حول انتهاك قوانين تسري في حالات النزاع المسلح، وخصوصا مطلب إجراء تحقيق مستقل ونزيه وناجع. وتوصل البحث إلى الاستنتاج بأن المشكلة الأساس في التحقيقات التي يجريها الجيش الإسرائيلي تكمن في المستوى المتدني للإشراف المدني على التحقيقات وعلى عملية اتخاذ القرارات من جانب المدعي العام العسكري. واقترح البحث أنه «على أثر التدقيق في الأدوات التي بحوزة وزارة العدل والمحكمة العليا، فإننا نتوصل على الاستنتاج أن أداء النيابة العامة العسكرية يتم بدون إشراف مدني خارجي فعال، وتتزايد خطورة هذه الظاهرة على ضوء 'القبعة المزدوجة' للمدعي العام العسكري نفسه، بكونه المستشار القانوني الرئيسي للجيش، من جهة، وكونه المسؤول الأعلى الذي يقرر بفتح تحقيقات ومحاكمة مشتبهين بانتهاك القانون الدولي، من الجهة الأخرى».

والقضية الثالثة التي يتطرق إليها البحث تتعلق بالطريقة التي يتعين من خلالها التدقيق في السياسة العامة وقرارات الحكومة «التي يُخشى بأنها تتعارض مع القانون الدولي». ولا يقترح البحث إجراء تحقيق جنائي في هذا السياق. لكن «من الناحية الفعلية، لا يجري في إسرائيل أي تدقيق قانوني في هذه المواضيع. وبكلمات أخرى، فإنه لا يوجد أي إشراف خارجي على قرارات الحكومة من حيث ملاءمتها مع القوانين الدولية».

وخلص البحث إلى أنه بالإمكان تبني حلول في إطار البنية القائمة حاليا فيما يتعلق بالقضية الأولى. لكن فيما يتعلق بالقضيتين الثانية والثالثة فإن الأمر يستوجب إعادة التفكير في هيئات التحقيق الموجودة. ولذلك يقترح البحث إقامة هيئة مدنية تكون لديها صلاحيات إشراف على التحقيقات، وصلاحيات للتدقيق في سياسة الحكومة ومدى ملاءمتها للقانون الدولي خلال الحروب، وأن تكون هذه الهيئة قادرة على الإشراف على قرارات المدعي العام العسكري بشأن فتح تحقيقات ومحاكمة مشتبهين بانتهاك القانون الدولي.

نتنياهو وشتاينيتس مسؤولان عن إقصاء النساء

بقلم: غيل غان- مور (*)

يشعر زعماء إسرائيل، وعن حق، بالقلق إزاء ظاهرة إقصاء النساء من الحيز العام. فهذا الإقصاء يرمز إلى سلم قيم مشوه، ويجسد فهما راسخا مؤداه أن مكانة النساء أدنى من مكانة الرجال.

لقد شخص رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الاستياء العام من ظاهرة الإقصاء، وأوعز فورا للشرطة بالعمل بحزم. كذلك انضم وزير المالية يوفال شتاينيتس للمنددين بالظاهرة وهدد باتخاذ إجراءات ضد بلدية بيت شيمش إن لم تقم بإزالة يافطات الفصل (بين النساء والرجال) من الشوارع.

ولكن إذا كان الحديث يدور على ظاهرة إقصاء النساء من الحيز العام، فإنه يجدر بنتنياهو وشتاينيتس بالذات أن يزيلا الغشاوة عن أعينهما، ذلك لأن الإقصاء لم يظهر فجأة، وإنما ترسخ على امتداد السنوات عن طريق سياسة إقصائية، ومن هنا فإن المسؤولية تقع عليهما أيضا.

وفيما يلي قائمة بالخطوات والإجراءات التي اتخذت، أو لم تتخذ، والتي تؤكد مسؤوليتهما في هذا الصدد:

فهما لا يعملان بحزم عندما يتم إقصاء النساء من هيئات مركزية تحدد سياسة الدولة، مثل مجلس عقارات إسرائيل؛ فنسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب في جهاز الدولة تقل مع ارتفاع الدرجات والمراتب، كما أن عضوية اللجان العامة تقتصر في الغالب على الذكور. إلى ذلك فإن سياسة الإسكان السائبة وتصفية مشاريع الإسكان العام والتقليص الواسع في دفعات المساعدة في أجر الشقق.. كلها تدفع النساء الوحدانيات إلى الأحياء الفقيرة أو إلى بلدات نائية تعاني من شح في أماكن العمل. في مئات البلدات الصغيرة لا تتوفر للنساء الوحدانيات فرصة كبيرة للحصول على موافقة لجان القبول التي تعمل فيها بتصريح ودعم من الحكومة. إن المسؤولية عن ظاهرة الإقصاء تقع عليهما (نتنياهو وشتاينيتس) أيضا لأنهما يقدسان المركبات الخصوصية، التي يستخدمها الرجال في الغالب، ويهملان المواصلات العامة التي تشكل النساء أكثرية المسافرين في خطوطها (حوالي ٦٠٪).

إن المسؤولية تقع عليهما أيضا لأنهما لا يعلنان حربا بلا هوادة على الفجوات غير العادلة في الأجر بين الرجال والنساء، ولا يطبقان كما يجب قانون الأجر المتساوي، ولا يضعان حداً للتشغيل السائد للنساء كعاملات تعاقد (مقاولة) فقيرات ومجردات من الحقوق.

إنهما مسؤولان عن الإقصاء، ذلك لأن هناك، بسبب تجميد إجراءات جمع شمل العائلات، أكثر من ١٥ ألف امرأة فلسطينية، متزوجات من مواطنين (عربا) إسرائيليين، اجتزن بنجاح الفحوصات الأمنية، ما زلن ممنوعات من تنظيم مكانتهن المدنية، ونتيجة لذلك لا تتوفر لهن أية إمكانية للاندماج في المجتمع، والحصول على حقوق أساسية، فضلا عن أنهن يعشن في رعب دائم من الطرد والفصل عن أسرهن.

إن المسؤولية تقع عليهما أيضا لأن محاولات خصخصة مصلحة التشغيل وتقليص ميزانيات التأهيل المهني ما زالت تمس بفرص النساء محدودات الدخل في تحسين مكانتهن وأجورهن في سوق العمل. إنهما مسؤولان أيضا لأنهما، عوضا عن الاستثمار في التعليم للأطفال والحضانات النهارية وخدمات الرفاه، بما يشكل مساعدة للنساء، يتبنيان تقليص الضرائب الذي لا تستفيد منه حوالي ٨٠٪ من النساء العاملات بحكم أجورهن المتدنية.

إن المسؤولية عن الإقصاء تقع عليهما أيضا لأنهما لا يعملان بصورة كافية من أجل تقليص معدلات الفقر التي تؤثر على النساء أكثر من تأثيرها على الرجال.

إن النضال ضد إقصاء النساء من الحيز العام لا يمكن فصله أو تناوله بمعزل عن النقاش الواسع لموضوع الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي للنساء ولمجموعات أخرى تعيش في إسرائيل.

حسنا أن قادتنا أفاقوا وتنبهوا لضرورة كبح هذه الظاهرة الخطيرة والجلية للعيان، لكن محاربة الإقصاء تتطلب أشياء أكثر من الكلمات والتصريحات، إنها تتطلب التزاما دائما ودؤوبا وسياسة تضع نصب عينها دمج المقصيات والمقصيين في المجتمع، ومكافحة الفقر والفجوات، وإعطاء كل رجل وامرأة حقا متساويا في المساهمة في الحياة العامة، ودعم وتعزيز نظام الإسكان العام، والعمل ضد أنماط الفصل بين الأغنياء والفقراء في السكن. وإذا لم يعمل نتنياهو وشتاينيتس في كل هذه المجالات، وبكل هذه الإجراءات والتوجهات، فسوف نعلم أن تصريحاتهما ما هي إلا ركوب للموجة الإعلامية، وليس أكثر.

(*) محام في «جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل. ترجمة خاصة.

كان من أوائل الذين شخصوا الصهيونية كحركة قومية- مسيانية عنصرية ووحشية إزاء من لا ينتمي إلى «الشعب المختار»

اليهودية، الصهيونية ويسرائيل شاحك

بقلم: إيلي أمينوف (*)

صرخات الاستياء إزاء إقصاء النساء من الحيّز العام التي اجتاحت في الأسابيع الأخيرة الساحة السياسة في إسرائيل، ربما كان من شأنها أن ترسم ابتسامة على شفاه البروفسور الراحل يسرائيل شاحك، لكنها ابتسامة حزينة، وذلك لأن المشروع المهم الذي انكب عليه شاحك في أواخر حياته، وهو كتاب كرس بأكمله لموقف ونظرة اليهودية إلى النساء، فقد بعد موته واختفى إلى غير رجعة.

صادفت في العام الفائت الذكرى السنوية العاشرة لرحيل البروفسور شاحك، أحد أوائل المكافحين من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل، والذي يعتبر نصيرا ثابتا للديمقراطية ومخلصا لمنهج التفكير الإنساني العالمي. وليس من المبالغة القول إن شاحك سبق زمنه بجيل حين شخص الكذب الجوهري للصهيونية.

فقد اعتبرت الحركة القومية اليهودية (الصهيونية) نفسها استمرارا مباشرا لحركة التنوير اليهودية في المنفى (الهسكلاه)، التي انبثق عنها مفكرون مرموقون وتوجهات إنسانية عديدة. غير أن الصهيونية تشكل من ناحية عملية ارتداداً تاما عن حركة التنوير، برجوعها إلى العناصر المسيانية الأكثر بدائية التي انبثقت عن الدين اليهودي على امتداد السنوات.

ولد شاحك في وارسو لعائلة يهودية برجوازية، لكنه أمضى سني صباه في غيتو وارسو وفي معسكر برغن بلزن. وحسب قوله فقد تعلم هناك شيئين، الأول أن المعاناة التي يمر بها الناس لا تجعلهم بالضرورة أناسا أفضل أو معارضين لمعاناة الآخرين؛ والأمر الثاني أنه لا توجد أي علاقة بين أصل الإنسان وبين صفاته الإنسانية. وهذه الدروس كررها شاحك مرارا في تحليلاته السياسية.

نشأ شاحك في بيت متدين وصهيوني. عمل والده في التجارة مع شريك بولندي، أنقذ عائلته من الهلاك جوعا طوال فترة مكوثها في الغيتو، وقدمات الوالد في أوشفيتس، وبعد انتهاء الحرب قدم شاحك مع أمه إلى فلسطين الانتدابية، وتلقى تعليمه الأساسي في إطار كيبوتسي- ديني ثم عاد إلى المدينة ليساعد في إعالة والدته، وليواصل في الوقت ذاته دراسته في مدرسة هرتسليا الثانوية.

وفي تلك الفترة قرأ مؤلفات شبينوزا، وشعر بصدمة عميقة حين أدرك الإشكالية الأخلاقية الخطيرة في الشريعة الدينية اليهودية التي تستخف بـ«الأغيار» وتجيز خداعهم بل والنظر إلى قتلهم كعمل لا يعتبر جريمة قتل. وأكمل شاحك دراساته في الكيمياء العضوية في الولايات المتحدة. وكان طوال سنوات محاضرا مرموقا في الجامعة العبرية في القدس.

بدأ شاحك نشاطه من أجل حقوق الإنسان من خلال الرابطة لمنع الإكراه الديني، داعيا إلى نظرة مختلفة للأغيار، وخاصة للمتهودات اللاتي يعتبرن في اليهودية التوراتية عاهرات حتى بعد تهودهن. كذلك ناضل من أجل حقوق مواطن كاملة وضد الإكراه الديني لمواطني إسرائيل اليهود. وفي أعقاب حرب العام ١٩٦٧ أدرك إشكاليات المؤسسة السياسية الإسرائيلية ووجه جل جهوده نحو العمل من أجل حقوق غير اليهود، والتي سلبت منهم بذرائع وحجج مصدرها قوانين دينية. وقد تمثلت بواكير نشاطاته في هذا الاتجاه في إعداد ونشر تقارير منتظمة حول وضع حقوق الإنسان في غزة وذلك في نطاق عمله، في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، كسكرتير رابطة حقوق الإنسان في إسرائيل.

كان شاحك في تلك الفترة وحيداً ومعزولا في مواقفه، وهو ما يمكن معرفته من خلال حقيقة أن البروفسور في الحقوق أمنون روبنشتاين، المحسوب على التيار الليبرالي الإسرائيلي، نظم حملة طويلة لإقالة شاحك من جامعة تل أبيب ومصادرة جواز سفره الإسرائيلي. والناس الذي لم يعرفوا شاحك عن قرب وصفوه بأنه «رجل ماتسبين»، وفي الواقع فإن مواقف منظمة «ماتسبين» المناهضة للصهيونية كانت مقبولة لديه لكنه لم يكن إطلاقا جزءا من هذه الحركة.

وقبل ثلاثين عاما من صدور كتاب «توراة الملك»، الذي أحرج كثيرا أنصار الصهيونية الدينية- الحريدية، تصادم شاحك مرارا مع وجهة النظر المظلمة والعنصرية لأمناء الشريعة الدينية (الهلاخاه) الأرثوذكسية. وفي هذا السياق هاجم شاحك بشدة نشرة أعدها الحاخام المتطرف شلومو أفينير من مستوطنة «بيت إيل»، وجمع فيها شرائع وفتاوى دينية تحض على المس بالفلسطينيين. وقد حاول شاحك عبثا استصراخ الرأي العام العلماني المتنور في إسرائيل للوقوف ضد هذه النشرة وما تتضمنه من توجيهات تجيز إطلاق النار على الأطفال الفلسطينيين الذين يلقون الحجارة على سيارات المستوطنين اليهود..

لقد كان شاحك حقا من أوائل الذين شخصوا الصهيونية كحركة قومية- مسيانية عنصرية ووحشية إزاء من لا ينتمي إلى «الشعب المختار». ووفقا لتحليله فإن جذر المشكلة يكمن في مهد ظهور الحركة الصهيونية في شرق أوروبا. ففي دول أوروبا الشرقية كانت القومية تشخص على مر سنوات طوال مع الأصل الإثني والديني. هذا التوجه اتسق مع التوجه الديني التوراتي القديم الذي يرى في أبناء الديانة اليهودية «شعبا» ويتبع معايير صارمة (هوية الأم) لضمان صلة الدم للمجموعة «القومية». ولاحظ شاحك كيف أخذت الصهيونية مصطلحات ومفاهيم من الدين اليهودي وألبستها لبوسا علمانيا وفق النموذج الأوروبي الشرقي، لتجعل منها جزءا من صيرورتها. فمصطلحات من قبيل «خلاص الشعب» و«إنقاذ البلاد»، هي مصطلحات مسيانية، استخدمها زعماء علمانيون في الظاهر. كذلك كان مبدأ الفصل بين اليهود و«الآخرين» بمثابة حجر أساس في (مشروع) الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ البداية.

ووفقا لرؤية شاحك، فقد خدمت الصهيونية على أكمل وجه التوجه اللاسامي، الذي يرى في اليهود «عنصرا غريبا» في كل مكان، لا يستطيع العيش بانسجام ووئام مع بيئته غير اليهودية. وتظهر كتابات وأفكار شاحك أنه اعتقد لفترة طويلة بوجود إمكانية لتطور قومية «يهودية علمانية»، لكنه لم يعد في أواخر عمره يتحدث عن هذه الإمكانية بصورة جادة.

في فترة الانتداب جرت محاولة لإخفاء الطابع اليهودي- الديني للصهيونية، حيث لم يجر الحديث عن «دولة يهودية» وإنما عن «دولة عبرية»، مما أوجد وهما بنشوء قومية جديدة. ففي تلك السنوات لم يجر التأكيد على العنصر الديني، لكنه كان قائما فعليا، إذ تغلغلت التوجهات التي تؤمن أن البلاد (فلسطين) حكر لليهود وأن سكانها الأصليين هم «غرباء» و«آخرون» غير مهمين، في كل مستويات التفكير والعمل الصهيوني، وبعد قيام دولة إسرائيل جرى تكريس هذه المفاهيم والتوجهات بصورة كاملة، وهو ما تجلى بداية في تطبيق «قوانين الدخول إلى إسرائيل» على مواليد البلاد غير اليهود.

في تلك المرحلة بلور يسرائيل شاحك رؤية لازمته طوال حياته، مؤداها أن خطيئة الصهيونية تكمن في ولادتها، ذلك لأنها تتبنى كفرضية أساس وجود اللاسامية كظاهرة طبيعية وأزلية. ففي أساس الصهيونية يقبع كمبدأ أساس الإدعاء اللاسامي بأن اليهود يشكلون عنصرا غريبا في كل مكان وبين ظهراني كل أمة، وبالتالي فإن فصل اليهود عن الآخرين- أي عن الأغيار- وتجميعهم في مكان واحد، هو المهمة التي تقدسها الصهيونية. كذلك تبنت الصهيونية ضمن أسسها الروحية عنصرية وكراهية الشريعة الدينية اليهودية تجاه الأغيار.

دولة أبارتهايد

بنيت قوانين دولة إسرائيل بصيغة تضع اليهود فقط في مكانة مواطنيها «الحقيقيين». وهذه الرؤية يقبع خلفها مبدأ «التفكير المزدوج» المثير جداً للبلبلة. فالإسرائيليون الذين لا يتبعون فروض الدين اليهودي- لكنهم يتمتعون بوصف «يهودي» حسب هذا الدين - ينجحون في الاستمرار برؤية أنفسهم كـ«يهود علمانيين». هذه البلبلة يساهم فيها يوميا صانعو الأيديولوجيا الصهيونية، من سياسيين وكتاب وقضاة.

وقد كان شاحك احد أوائل المفكرين الذين وصفوا إسرائيل بأنها دولة أبارتهايد. وبحسب قوله فإن دولة تميز بين مواطنيها بناء على أصلهم الإثني- وعلى الأدق بناء على ديانة أمهم- هي دولة أبارتهايد بامتياز.

أحد المجالات التي يتجلى فيها الأبارتهايد الإسرائيلي يتمثل في مسألة الأراضي، من حيث توفيرها لاستخدام اليهود وإقصاء غير اليهود عنها. وفي هذا السياق لم يخف شاحك سخطه الشديد على اليسار الصهيوني، الذي سهل عليه غطاءه «الاشتراكي» سلب ونهب أراضي السكان الأصلانيين الفلسطينيين. وقد منحت هذه الأراضي بيد سخية لمستوطنات و«قرى تعاونية» ولـ«الكيرن كييمت» والهستدروت العامة وكذلك لمقربين (يهود بالطبع).

في أوائل الثمانينيات حصل تراجع في العلاقات بين شاحك وأصدقائه في منظمة التحرير الفلسطينية ومن يؤيدها، وقيل إن السبب هو العلاقات الجديدة مع اليسار الصهيوني. وقد وجه شاحك انتقادات شديدة إلى زعامة منظمة التحرير عقب توقيعها على اتفاقيات أوسلو الانتقالية في العام ١٩٩٣، معتبرا أن السلطة الفلسطينية التي أقيمت بموجب هذه الاتفاقيات في قطاع غزة وجزء من أراضي الضفة الغربية، تصب في تكريس خطط ومشاريع نظام الأبارتهايد الإسرائيلي، ولا تساهم في تأمين الحقوق والحريات الديمقراطية للفلسطينيين.

وانتقد شاحك في هذا السياق أيضا شريحة المثقفين الفلسطينيين لتعاونها مع اليسار الإسرائيلي الصهيوني، كذلك زادت انتقاداته حدة لصديقه الأخير إدوارد سعيد، إذ شعر شاحك بالإحباط إزاء حقيقة أن البروفسور سعيد لم يشاطره التحليل القائل إن النظام الطائفي غير الديمقراطي في إسرائيل يشكل مصلحة جلية للولايات المتحدة الأميركية من أجل استمرار النزاع وإبقاء نير السيطرة الامبريالية، ولم ينجح شاحك في فهم المنطق الذي يقف خلف تأييد سعيد لفكرة الدولة «ثنائية القومية». ففي مثل هذه الدولة - قال شاحك- ستحصل كل طائفة، توصف على أنها «قومية»، على حقوق بناء على حجمها وقوتها، وبالتالي فإن بنية كهذه يمكن أن تؤدي إلى مساواة شكلية بين الزعامات وليس مساواة بين المواطنين، مضيفا أن المواطنة المشروطة بالأصل الطائفي تكرس الدونية، على عكس المواطنة المتساوية التي تنبع من قوة الوجود على الأرض.

وفي الحديث عن يسرائيل شاحك لا بد من التنويه بأنه كان رجلا ضليعا وواسع الإطلاع في مجالات ثقافية مختلفة وكثيرة. فبالإضافة إلى أدبيات الشريعة الدينية اليهودية التي درسها وانشغل بها طوال حياته، كان شاحك خبيرا في التاريخ، بما في ذلك تاريخ الشرق الأقصى وممالك إفريقيا، وخبيرا في علم الآثار والفلسفة والهندسة المعمارية، وتم اختياره مرارا كأفضل محاضر ليس فقط في الكيمياء العضوية وإنما أيضا في الفلسفة العلمية. وقد تركت وفاته المفاجئة فراغا عميقا لدى حفنه من الديمقراطيين المثابرين الذين يعيشون في هذه البلاد، والذين أخذوا على عاتقهم تخليد ذكراه من خلال إلغاء الدولة اليهودية واستبدالها بدولة علمانية ديمقراطية في كامل البقعة الممتدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط.

(*) صحافي وناشط سياسي من قادة حركة «ماتسبين» سابقًا. ترجمة خاصة.

إسرائيل أمام معضلة المنافسة الحرّة أم إرضاء أصحاب رؤوس الأموال؟

[مقابلة خاصة مع البروفسور ماهر ذباح، الخبير الدولي في مجال قوانين المنافسة والاحتكار]

كتبت هبة زعبي:

يثير الواقع الاقتصادي في إسرائيل جدلا واسعا ينبع من تركيبته المعقدة نسبيا، ومن تأثير قوى اقتصادية داخلية تخترق حدود العلاقة الطبيعية أحيانا بين متخذي القرار وأصحاب رؤوس الأموال بهدف ردع دخول منافسين جدد للأسواق الإسرائيلية، الأمر الذي حافظ على مدار سنوات على وتيرة أسعار عالية نسبيا للمنتجات والعقارات.

لكن بعد مواجهة الحكومة الإسرائيلية لاحتجاجات كبيرة قوية وغير مسبوقة في صيف ٢٠١١ قادتها حركة شبابية تنتمي للطبقة الوسطى من المجتمع الإسرائيلي طالبت بخفض الأسعار ورفع مستوى المعيشة، شكلت الحكومة عدة لجان خاصة لبحث القضايا التي أثارتها هذه الموجة التي انخفضت حدتها في الفترة الأخيرة، وتأثير هذه الأحداث لا يزال قائما ولكنه غير واضح ومبهم، ولا نجد حتى الآن أي نتائج ملموسة على أرض الواقع، فهل سيكون لتوصيات اللجنة التنافسية المرتقبة وتوصيات اللجان الأخرى تأثير فعال؟ وهل ستكون لخصخصة الموانئ تأثير فعال على الاقتصاد؟ ما هي حدود العلاقة بين أصحاب رأس المال ومتخذي القرار؟ ومتى يكون التجاوز؟ هل ستستفيد الأقلية العربية من التغيير المرتقب؟ ما هو الدور الذي تلعبه سلطة الاحتكار إزاء مطلب زيادة المنافسة وخفض الأسعار؟.

البروفسور ماهر ذباح، وهو خبير دولي في مجال قوانين المنافسة والاحتكار، ومدير المركز المتعدد المجالات لقوانين المنافسة في جامعة لندن ومؤسس المركز الخاص بقوانين المنافسة والاحتكار التابع لكلية القانون في «كلية الإدارة» في إسرائيل، أجاب في المقابلة التالية على مجمل هذه التساؤلات، كما استفسرنا منه عن الحلول التي يجدها مناسبة وتؤدي إلى خفض الأسعار وانتعاش الاقتصاد .

(*) سؤال: هل أثرت الاحتجاجات الأخيرة في إسرائيل على السياسات الحكومية فيما يتعلق بخفض أسعار المنتجات المختلفة وزيادة المنافسة؟ وإلى أي مدى يمكن أن تكون لهذه السياسات فاعلية على صعيد رفع مستوى المعيشة للمواطنين ذوي الدخل المتوسط أو الفقراء؟

ذباح: عند بداية هذه التظاهرات كان هناك تأثير ايجابي أولي في المدى القريب، وظهر من خلال خفض بعض الأسعار في تلك الفترة، وبخصوص إمكانية وجود تأثير للمدى البعيد يجب علينا الانتظار والترقب لفترة طويلة لرؤية النتائج. فالحكومة أقامت على أثر الاحتجاجات عدة لجان: لجنة تراختنبرغ، اللجنة التنافسية، اللجنة الخاصة بسوق بيع السيارات، وغيرها، وقدم عدد من هذه اللجان توصياته للحكومة وننتظر توصيات قسم آخر، وبالنسبة للسياسات الحكومية وما يجب عليها أن تقوم به للمدى البعيد فإنه يتعلق بمدى ترجمة هذه التوصيات بشكل عملي حتى يكون لها تأثير على أرض الواقع، لكن وفق ما يتضح لنا من مؤشرات فإن الأمور ما زالت غير واضحة والأمر لا يظهر بصورة إيجابية، فالحكومة الحالية مركبة من كتل سياسية مختلفة وليس شرطا أن تتوافق على نفس السياسة الاقتصادية.

(*) سؤال: وهل يمكن لهذه السياسات أن تؤثر على مستوى معيشة الأقلية العربية والتي تتميز بنسبة عالية من المواطنين الذي يعيشون تحت خط الفقر؟

ذباح: في حال تطبيق هذه التوصيات وترجمتها إلى تشريعات وخطوات عملية يمكن لها أن تعزز المنافسة وإدخال لاعبين جدد للسوق وإتاحة حرية اختيار واسعة للمنتجات وقيام المنتجين المحليين بتخفيض الأسعار فإن الأمر سيجلب الفائدة للمستهلك ويكون له تأثير على مستوى معيشة الفرد البسيط الذي يهتم بسعر المنتج، ومن المؤكد أنه سيكون هناك تأثير بارز على مستوى معيشة الأقلية العربية التي تتميز بنسب فقر عالية.

(*) سؤال: ما رأيك وموقفك من توصيات أو تسريبات توصيات اللجنة التنافسية في نهاية كانون أول ٢٠١١؟ هل يمكن أن يكون لعملها أو توصياتها أي تأثير على سياسة المنافسة في إسرائيل؟ وكيف تجد توصيتها بخصوص خصخصة ميناء ايلات؟

ذباح: ما نشر أو سُرّب حتى الآن هو توصيات مبدئية اقترحت اللجنة خلالها الفصل بين الهياكل والمباني الهرمية والمالية، وهذا الأمر في حال تطبيقه يمكن أن يؤثر إيجابيًا على سياسة المنافسة في الأسواق. وفيما يتعلق بقضية خصخصة الموانئ فإنه إذا أقرت بالطريقة الصحيحة وبأهداف واضحة سيكون لها تأثير إيجابي وفعال ويعزز من المنافسة ويقصي سيطرة جهات حكومية معينة، لكن في حال عدم تنفيذ هذه العملية بالطريقة الصحيحة وبأهداف غير واضحة فإنه يمكننا أن ننتقل من احتكار حكومي إلى احتكار شركة خاصة.

(*) سؤال: هل تلعب سلطة مكافحة الاحتكار دورا فعالا ومؤثرا في انتعاش الاقتصاد وخفض الأسعار وزيادة المنافسة؟ وإلى أي مدى؟

ذباح: سلطة مكافحة الاحتكار في أي دولة تقوم بدور فعال طالما أنها تطبقه بالطريقة الصحيحة وبدون أي تقصير، من المهم جدا أن تعالج هذه السلطة المشاكل والممارسات الاحتكارية، لكن لا يمكنها منع وجود شركات قوية في السوق فهذا أمر طبيعي ويجب تشجيعه. حتى الآن نحن نسمع من سلطة مكافحة الاحتكار عناوين إعلامية ودعاية أكثر من قيامها بخطوات عملية ولذا عليها أن تقوم بدور فعال أكبر وأن تهتم بمعالجة قضية الكارتيلات بطريقة فعالة أكثر. لعل دخول مؤتمن جديد لسلطة مكافحة الاحتكار تزامن دخوله مع تغييرات في بعض المناصب الهامة فيها أثر على تراجع عملها، لذا يجب الترقب وإعطاء فرصة ومهلة للنظام الجديد لرؤية النتائج العملية، وسنحكم على نجاحه من خلال مدى قيامه بفتح ملفات قضايا جديدة وقيامه بأبحاث جديدة.

(*) سؤال: كيف ترى العلاقة بين أصحاب رؤوس الأموال في إسرائيل والحكومات الإسرائيلية؟ من المستفيد الكبير من هذه المعادلة؟ وأخص بالذكر قضية مصانع البحر الميت الأخيرة حيث استغل أصحاب رؤوس الأموال ثروات طبيعية عامة وتراجعت الدولة عن قرارها بالمطالبة بدفع نسبة ٩٠٪ الى ٨٠٪ وجاء القرار لصالح الإخوة عوفر مشغلي هذه المصانع؟

ذباح: لا يمكن الادعاء بأن العلاقة بين أصحاب رؤوس الأموال والحكومة هو أمر غير شرعي، فهذه العلاقة دائما موجودة. وأصحاب رؤوس الأموال هم لاعبون أساسيون في الاقتصاد ولهم دور هام لا يمكن إلغاؤه، من ناحية أخرى فإن لصناع القرار تأثيرا وعلاقة مباشرة بالقرارات والمؤسسات الاقتصادية كالبنك المركزي والبورصة وسوق المال الخ.. ولهذه المؤسسات تأثير هام وأساس على الاقتصاد. هناك اندماج طبيعي وشرعي بين الطرفين ولكن يجب أن توضع له حدود وأن يخضع لرقابة كيلا يحدث اختراق للحدود والخطوط الحمراء الموضوعة لهذه العلاقة، وهذا الاختراق يتشكل عند وجود تأثير سلبي لأصحاب رؤوس الأموال على متخذي القرار بالضغط عليهم لاتخاذ قرارات حكومية لصالحهم، وفي إسرائيل هذه الظاهرة منتشرة وذات تأثير سلبي وتضر بالمستهلك، أذكر على سبيل المثال قيام شركة «ورق الخضيرة»IDB قبل عدة سنوات باستغلال نفوذها لزيادة ضريبة الجمارك على الورق البني المستورد، وكذلك قيام شركة «نيشر» باستغلال نفوذها والتأثير على زيادة ضريبة الجمارك على منتجات معينة.

(*) سؤال: هل توجد في الأسواق أو في مجالات اقتصادية معينة في إسرائيل حالة من الاحتكار أو انعدام للمنافسة؟

ذباح: هناك احتكار حكومي في مجال الطاقة الكهربائية والتي تخضع لسيطرة حكومية كاملة، وأيضا هناك احتكار حكومي للأراضي والتي تخضع أغلبية مساحاتها لملكية الدولة التي تملك كل الموانئ أيضا. من ناحية أخرى هناك احتكار شركات خاصة لأسواق معينة، مثلاً شركة «نيشر» تحتكر سوق الإسمنت، وشركة «ورق الخضيرة» تحتكر سوق الورق البني.

(*) سؤال: ما هي الآلية المناسبة والصحيحة برأيك التي يجب على الحكومة اتخاذها لزيادة المنافسة وخفض الأسعار وانتعاش الاقتصاد؟ وما هو رأيك في أداء الحكومة في هذا المجال؟

ذباح: هناك عدة خطوات يمكن القيام بها وهي متداخلة مع بعضها البعض: أولا، يجب تخفيض الجمارك وهذا الأمر سيشجع الاستثمار الأجنبي على دخول الأسواق المحلية ويعزز المنافسة ويخلق ضغطا تنافسيا داخل الدولة، وفي هذه الفترة هناك وعود حكومية معلن عنها بخفض ضريبة الجمارك على ٦٠٠ منتج من المقرر أن تنفذ خلال عدة أشهر؛ ثانيًا، فرض الرقابة الصحيحة وأن تقوم سلطة مكافحة الاحتكار بدورها بشكل فعال؛ ثالثا، يجب تثقيف المستهلك وأن يتعلم أن يكون له دور فعال أكثر وأن يدرك وجود خيارات عديدة متاحة له يمكنه القيام بها وهذه المهمة ملقاة على عاتق سلطة مكافحة الاحتكار. لكن الأمر الأساس أن مسؤولية نجاح هذه الخطوات ملقاة على كاهل الحكومة.

(*) سؤال: هل التغييرات الكبيرة في سوق الاتصالات في إسرائيل هي مثال جيد لتطبيق هذه الخطوات؟

ذباح: يمكننا اعتبارها مثالا جيدا لسوق عانت العديد من المشاكل لكنها اليوم تخضع لتغييرات جذرية ولدخول شركات منافسة إلى السوق، وبدأ التغيير للأفضل في العام ٢٠٠٩ منذ أن بدأت وزارة الاتصالات بشكل عملي وفعال بإزالة كافة الحواجز التي تعيق وجود المنافسة داخل هذا السوق وبإتاحتها.

«عدالة» وجمعية حقوق المواطن:

المحكمة العليا أخفقت في كبح الحملة المسعورة على حقوق الإنسان والمواطنين العربية

رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا في نهاية الأسبوع الفائت الالتماس الذي تقدم به مركز «عدالة» وجمعية حقوق المواطن لإلغاء «قانون النكبة» العنصري.

وعقبت المؤسستان على هذا القرار بالقول: «تجاهلت المحكمة في قرارها هذا حقيقة أن المس بحق المواطنين العرب في التعبير عن رأيهم هو أمر قائم ويحدث بشكل يومي. وقد أهدرت المحكمة في قرارها فرصة أن تضع حدا للحملة المسعورة التي يشنها الكنيست ضد حقوق الإنسان بشكل عام وضد الجماهير العربية بشكل خاص، وأن توقف موجة القوانين العنصرية. وسوف نستمر في متابعة الحالات التي يتضرر بها شخص أو مؤسسة جراء تطبيق هذا القانون وسنلجأ للمحكمة مجددًا مع حالات عينية ومن خلالها سنوضح للمحكمة مدى عنصرية هذا القانون وتأثيره على حرية التعبير لدى المواطنين العرب».

وأوضحت المؤسستان في ردهما أن مجرد سن القانون في الكنيست، وحتى من دون أن يتم تطبيقه وتقليص ميزانية أي مؤسسة، أدى إلى سلسلة من التداعيات السلبية على حرية التعبير والنقاش العام، وعلى حق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل في الهوية، وكذلك على المصلحة العامة التي تتمثل في إقامة حوار ونقاش عام وحر ونابض في المسائل المبدئية التي تخص جوهر وطبيعة الدولة.

وفي ردها على القرار قالت المحامية سوسن زهر من مركز «عدالة»: «نخشى أن تؤدي مصادقة المحكمة على هذا القانون إلى تزايد وتيرة التصريحات والأعمال العنصرية ضد المواطنين العرب في إسرائيل، حيث يقلل هذا القانون من مكانة العرب، هويتهم وروايتهم التاريخية، ويعطي شرعية لاستمرار التمييز العنصري ضدهم. لقد توقعنا أن تنظر المحكمة في جوهر التماسنا لإلغاء القانون وأن تتطرق إلى الادعاءات الهامة التي أوردناها وخصوصًا تلك المتعلقة بالمس بحرية التعبير عن الرأي والكرامة. هذا القانون الذي منحته المحكمة المصادقة النهائية هو أحد أكثر القوانين تمييزًا ضد المواطنين العرب. في الماضي كانت هناك قوانين مشابهة لهذا القانون في أنظمة الحكم المظلمة، لكن اليوم ليس لهذا القانون أي قانون مشابه في أي من الدول الديمقراطية في العالم».

وقال المحامي دان يكير، المستشار القضائي لجمعية حقوق المواطن: «على الرغم من تأكيد المحكمة العليا أن قانون النكبة يثير العديد من التساؤلات المركبة، والتي تلج عميقاً لتطال جذور القضايا الخلافية في المجتمع الإسرائيلي، فقد ارتأت الامتناع عن تناولها وتداولها إلى حين حصول حدث عيني. وتجاهلت المحكمة العليا كليا الادعاء حول ما يحمله القانون في طياته من ردع وتثبيط للعزائم، وأبقت المؤسسات التي تتلقى الدعم من الدولة عرضة لخطر التقليص في ميزانياتها قبل وصول القانون للرقابة القضائية، وفي ذلك مس بحرية التعبير».

ويخول «قانون النكبة» الذي سنه الكنيست في آذار ٢٠١١ وزير المالية فرض غرامات على المؤسسات التي تحظى بتمويل من الدولة في حال قيامها بفعاليات تحيي «يوم استقلال إسرائيل أو يوم إقامة الدولة كيوم حداد» أو نشاطات تنفي «تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية».

وشدد معدو الالتماس المحاميان حسن جبارين وسوسن زهر من مركز «عدالة» والمحامي دان ياكير من جمعية حقوق المواطن على أن القانون هو قانون غير ديمقراطي ويمس بشكل جوهري وخطير بحقوق مواطن أساسية للمواطنين العرب في إسرائيل، من ضمنها حرية التعبير عن الرأي، والحرية السياسية والفنية، والحق في المساواة، وفي الكرامة، وفي التعليم، والحرية الأكاديمية وحرية المهنة.

وجاء في الالتماس أن الصيغة الفضفاضة والضبابية للقانون تشكل مصدرًا للقلق من أن يمس القانون بتمويل الكثير من المؤسسات العامة، ومنها مؤسسات ثقافية وتعليمية وسلطات محلية في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة لذلك فإن كون وزير المالية هو الجهة المخولة بفرض العقوبات على المؤسسات وقدرها، يزيد من المخاوف بأن تفرض عقوبات بدوافع سياسية، الأمر الذي سيؤدي حتمًا إلى تمييز في تطبيق القانون وسيزيد من الملاحقة السياسية للمواطنين العرب.

وقُدمت المؤسستان الالتماس باسم كل من جمعية خريجي المدرسة الثانوية العربية الأرثوذكسية في حيفا، التي تقيم نشاطات تربوية وجماهيرية مختلفة في المدرسة، ومن ضمنها نشاطات تتعلق بالنكبة، وأخرى تنتقد مصطلح «دولة يهودية وديمقراطية»، وباسم أولياء أمور طلاب من المدرسة العربية اليهودية «الجليل» الواقعة في المجلس الإقليمي «مسغاف» التي تقيم نشاطات في ذكرى استقلال إسرائيل وكذلك في ذكرى النكبة. كما قدم الالتماس باسم البروفسور أورن يفتاحئيل من جامعة بن غوريون في بئر السبع، الذي ينتقد في أبحاثه وأعماله الأكاديمية تعريف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

«العدالة الاجتماعية» في سياق العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل

المطالب الاجتماعية في اسرائيل: تغييب للعرب.

تعريف:

هذا المقال ظهر في العدد الأخير من مجلة «برلمانت» (البرلمان)- كانون الأول ٢٠١١- التي يصدرها «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس، والذي خُصّص لحملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية التي شهدتها إسرائيل في الصيف الفائت، وهو بقلم كل من نبيل حطاب وسامي ميعاري وأفيطال منور وعلا نبواني وشلوميت كاغيا.

[«المشهد الإسرائيلي»]

توطئة

على الرغم من أن بداية الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل كانت في احتجاج أبناء الطبقة المتوسطة الذين دفعهم غلاء المعيشة للخروج إلى الميادين والشوارع مرددين هتافات «الشعب يريد عدالة اجتماعية»، إلا أن تأييد الاحتجاج امتد ليشمل غالبية الجمهور، حيث أعرب قرابة ٨٥ بالمئة من مجموع السكان اليهود عن تأييدهم لهذا الاحتجاج، كما أظهر استطلاع مواقف أجريناه على عينة تمثيلية شملت ٢٥٠ مواطنا عربيا في إسرائيل أن ٩٠ بالمئة من هذه العينة يؤيدون الاحتجاج الاجتماعي ذاته.

هذا التأييد الكاسح لم يكن ليتحقق لولا ارتباط مطلب العدالة الاجتماعية بالشعور العميق والمستمر بانعدام العدالة التام في توزيع الموارد في الدولة. وقد اعتبر الاحتجاج الاجتماعي من وجهة نظر المواطنين العرب فرصة ذهبية، ربما لا تتكرر في القريب، لدفع خطاب مدني يتضمنهم أيضا، ويتيح لهم أخيرا إمكان السير يداً بيد مع المواطنين اليهود، ليكونوا جميعا شركاء في هدف واحد، وهو: حياة أفضل في ظل الدعوة لتحقيق عدالة اجتماعية للجميع. هذه الدعوة في حد ذاتها هي دعوة محايدة، ليس لأي طرف- مهما كان انتماؤه السياسي والاجتماعي أو القومي- القدرة أو الحق في امتلاكها. وهنا تكمن قوة هذه الدعوة كآلية يمكن أن توحد «المواطنين الإسرائيليين» على اختلاف أطيافهم السياسية والاجتماعية والدينية والقومية، حتى أن عدداً من الكتاب ذهبوا إلى القول إن هناك مؤشرات على أن الاحتجاج ينجح في التقريب مثلا بين اليهود والعرب في إطار نضال مشترك من أجل العدالة الاجتماعية.

مع ذلك فإن هذه المؤشرات ما هي إلا أوهام، فالتقارب بين اليهود والعرب لا يعدو كونه تقاربا متخيلا، ونتاجا للحظة تاريخية عابرة.

لقد طرح تأييد المواطنين العرب الساحق للاحتجاج، وعن حق، مسألة العلاقة بين التأييد والمشاركة في الاحتجاج وبين تعزز شعور المواطنين العرب بالانتماء للمجتمع الإسرائيلي. ووفقا لمعطيات الاستطلاع، المشار إليه آنفا، فقد أفاد حوالي ثلثي المشمولين في العينة (العربية) أن المشاركة في فعاليات الاحتجاج الاجتماعي لم تجعلهم يشعرون بالانتماء (إلى المجتمع الإسرائيلي). في المقابل أفاد حوالي ١٧ بالمئة أنهم شعروا بالانتماء بدرجة محدودة في أعقاب المشاركة، وقال ١١ بالمئة إنهم شعروا بالانتماء بدرجة كبيرة، فيما قال حوالي ٥ بالمئة فقط إنهم شعروا بالانتماء بدرجة كبيرة جداً. فضلا عن ذلك فإن إسماع النشيد الوطني الإسرائيلي في نهاية كل مظاهرة (من مظاهرات الاحتجاج)- والذي ينطوي على إقصاء غير اليهود في دولة إسرائيل- ولد اغترابا في صفوف المشاركين العرب، ولم يساعدهم في تطوير رابطة أو انتماء للمجموع الإسرائيلي، على الرغم من سيرهم المشترك مع المتظاهرين اليهود والدعوة المشتركة لـ«العدالة الاجتماعية». فبدعوتهم وهتافهم لـ«العدالة الاجتماعية» لم يقصد المواطنون العرب بالضرورة نفس الأشياء التي قصدها زملاؤهم اليهود. وفي الوقت الذي احتج فيه المواطنون اليهود على الفجوات الآخذة في الاتساع بين الفقراء والأغنياء، وغلاء المعيشة وتآكل القدرة المالية للطبقة المتوسطة، وما إلى ذلك، رأى العرب في «العدالة الاجتماعية» مفهوما يتعلق باحتياجات أساسية أكثر، ومن ضمن ذلك إقصاؤهم المستمر في كل المجالات، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى القومية.

يحلل هذا المقال مفهوم «العدالة الاجتماعية» في سياق العلاقات اليهودية- العربية في إسرائيل، من خلال تناول العدالة الاجتماعية في مجالات التشغيل والصحة والحيز العام.

وسوف نحلل في كل مجال انعدام العدالة القائم لنبين أن تحقيق «العدالة الاجتماعية» يعني مساواة غير مشروطة واستئصالا للعنصرية وللتمييز المرتبط بها من الجذور.

انعدام المساواة في التشغيل وتوزيع المدخولات

تسود في المجال الاقتصادي حالة انعدام مساواة منذ إقامة دولة إسرائيل في ١٩٤٨، وتعبر عن نفسها بشكل رئيس في الإقصاء المنهجي للمواطنين العرب من الاقتصاد المركزي للدولة. هذا الإقصاء لم يساهم في تحسين العلاقات بين اليهود والعرب، وبالتالي كانت النتيجة المس بشعور السكان العرب بالانتماء لـ«المجموع الإسرائيلي». وتبين مقارنة بين السكان اليهود والسكان العرب أن الفجوات في سوق العمل كبيرة وأنها تدل على عدم مساواة في طائفة من المجالات: قوة العمل، التشغيل، الدخل والفقر.

قوة العمل: على امتداد السنوات، كانت معدلات المشاركة في قوة العمل لدى العرب في إسرائيل متدنية مقارنة مع معدلات المشاركة لدى اليهود. ففي العام ٢٠٠٩ كانت نسبة المشاركة لدى العرب ٤٠ر٥ بالمئة مقابل ٦٠ بالمئة لدى اليهود. هناك سببان رئيسان لهذا التدني في نسب مشاركة العرب في قوة العمل:

أولا، تدني نسبة انخراط النساء العربيات في قوة العمل، والتي تقل بدرجة ملموسة عن نسبة انخراط الرجال العرب (٢٤ر٦ بالمئة لدى النساء مقابل ٦٢ر٨ بالمئة لدى الرجال في العام ٢٠٠٩). كذلك فإن نسبة انخراط النساء العربيات تعتبر منخفضة جداً بالمقارنة أيضا مع النساء اليهوديات في إسرائيل (٦٨ر٤ بالمئة).

ثانيا، ترك الرجال العرب المبكر لقوة العمل (في سن ٤٥ عاما) مقارنة مع الرجال اليهود (٥٥ عاما)، فالكثيرون من الرجال العرب يعملون في فروع ومهن تتطلب جهداً جسديا، ومع الهبوط في قدرتهم الجسدية في سنوات الأربعين من عمرهم يطرأ انخفاض أيضا على نسب مشاركتهم في قوة العمل.

في مجال التشغيل والبطالة: تتجلى عدم المساواة في التشغيل بين اليهود والعرب بعدة طرق وأشكال:

أ- كانت معدلات البطالة في صفوف السكان العرب، على امتداد السنوات، مرتفعة نسبيا مقارنة مع معدلات البطالة في صفوف السكان اليهود. وتظهر معطيات السنوات الأخيرة أنه وفي الوقت الذي انخفض فيه عدد العاطلين عن العمل في صفوف اليهود من ١٩٢٨٠٠ في العام ٢٠٠٩ إلى ١٧١٨٠٠ في العام ٢٠١٠، فقد سجل في ذات الفترة ارتفاع في عدد العاطلين عن العمل في صفوف العرب من ٣٥ ألفا إلى ٣٢ر٤ ألفا، ما يعني أن نسبة البطالة لدى السكان اليهود قد انخفضت من ٧ر٤ بالمئة إلى ٦ر٤ بالمئة، بينما بقيت لدى السكان العرب مستقرة في مستوى ٨ بالمئة. إلى ذلك فإن نسبة العاطلين العرب من مجمل العاطلين في إسرائيل تشهد اتجاها نحو الارتفاع منذ العام ١٩٩٥، وقد وصلت في العام ٢٠١٠ إلى ٢٤ بالمئة.

ب- يقبع العرب في هامش سوق العمل الإسرائيلية، مما يخلق انعدام أمن وظيفي (تشغيلي) لديهم. فهم أول من تلفظهم أو تتخلى عنهم سوق العمل في أوقات الركود والأزمات، وآخر الذين تستوعبهم في أوقات النمو والازدهار.

ج- يتركز العرب في فروع ومهن تتسم بتدني المهارات. ففي العام ٢٠٠٩ عمل قرابة ٥٠ بالمئة من المشغلين العرب في إسرائيل في فروع البناء والتجارة والصناعة، في المقابل يتركز المشغلون اليهود في فروع ومهن تتطلب مهارة عالية.

د- فرص العامل أو المستخدم العربي في العمل في مهنة تتلاءم مع تحصيله أقل بكثير من فرص اليهودي الذي يحوز على تحصيل مماثل.

هـ- لا يوجد للعرب تمثيل ملائم في جهاز الدولة. ويتضح من معطيات ديوان الموظفين للعام ٢٠٠٩ أن نسبة المشغلين العرب من مجموع مستخدمي الدولة كانت ٧ بالمئة فقط على الرغم من نسبتهم العالية بين السكان (٢٠ بالمئة من سكان الدولة و ١٦ر٨ بالمئة من مجمل السكان في سن العمل).

و- دخول العمال الأجانب على نطاق واسع إلى فروع الاقتصاد الإسرائيلي وحلولهم مكان العمال العرب.

في مجال الأجر: تدل معطيات سوق العمل على أن أجر العرب منخفض بشكل ملموس عن أجر اليهود على مر السنوات. في العام ٢٠٠٩ بلغ الأجر الواقعي لساعة العمل حوالي ٢٧ شيكل للعامل العربي، مقابل ٤٤ شيكل للعامل اليهودي، ما يشكل فجوة بنسبة ٦٢ بالمئة لصالح اليهود. وبين ميعاري ونبواني وحطاب (٢٠١١) أن الوضع في السنوات الأخيرة زاد سوءاً على هذا الصعيد. وقد توصل باحثون درسوا سوق العمل العربية في إسرائيل إلى استنتاج مفاده أن انخفاض أجور العرب مرده التمييز في الأجر والعرض المحدود لأماكن العمل.

في مجال الفقر: يعتبر التشغيل والأجر الملائم عاملا حاسما في قدرة اقتصاد الأسرة على مواجهة الفقر، وتظهر معطيات مؤسسة التأمين الوطني (٢٠١٠) وجود فجوات كبيرة جداً في معدلات الفقر بين السكان العرب والسكان اليهود على امتداد السنوات، ووجود تمثيل عال جداً للسكان العرب في صفوف الفقراء في إسرائيل. وتبين معطيات العام ٢٠٠٩ أن مؤشر الفقر لدى السكان العرب بلغ في العام ذاته ٥٣ر٥ بالمئة مقابل ١٥ر٢ بالمئة فقط لدى السكان اليهود. كذلك فقد بلغت نسبة فجوة المدخولات، التي تعكس عمق فقر العائلات، ٣٨ر٣ بالمئة لدى العرب مقابل ٣٣ر١ بالمئة لدى اليهود، مما يعني ليس فقط أنه يوجد فقراء أكثر بين العرب، بل إنهم أيضا أكثر فقرا.

في العام ٢٠٠٩ انضمت حوالي ١٥ ألف عائلة إلى دائرة الفقر في إسرائيل، من بينها ١٤ر٣ ألف عائلة عربية. وقد تفاقم وضع العرب على هذا الصعيد في العام ٢٠١٠ أيضا، حيث ارتفعت نسبة العرب بين السكان الفقراء في إسرائيل من ٣٥ر٩ بالمئة في العام ٢٠٠٩ إلى ٣٧ر٨ بالمئة في العام ٢٠١٠، وهذا يعني أن العائلات العربية التي انضمت إلى دائرة الفقر في العام ٢٠٠٩ لم تنجح في العام ٢٠١٠ في الخروج من هذه الدائرة .

«العدالة الاجتماعية» والصحة

إن معنى «العدالة الاجتماعية» في مجال الصحة هو إلغاء الرابطة بين انتماء الفرد إلى مجموعة معينة، وإلى منطقة معينة أو شريحة سكانية معينة، وبين وصوله إلى الخدمات الصحية في الدولة. وفي هذا السياق ينبغي التمييز بين فجوات في مستوى الصحة - وهي فجوات غير ناتجة عن وضع اجتماعي- اقتصادي أو إقليمي محدد، وإنما هي نتاج فوارق «طبيعية» (مثل الفجوات الصحية بين الشبان والمسنين وفوارق أنواع الأمراض بين النساء والرجال والمدخنين وغير المدخنين ..إلخ)- وبين فجوات في الصحة تعكس حالة «عدم عدالة أو عدم استقامة». والمقصود هنا هو الفوارق في مستوى الصحة والناجمة عن انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، والتي تنتج عنها قدرة وصول متفاوتة إلى الخدمات الطبية والصحية المتوفرة في الدولة. وعلى هذا الصعيد فإن عامل القومية يشكل أحد السمات المهمة التي تسم الوضع الصحي في إسرائيل. وعلى سبيل المثال، على الرغم من الارتفاع العام في متوسط طول العمر في إسرائيل في السنوات الأخيرة، فقد ازدادت الفجوة في متوسط طول العمر بين العرب واليهود من ١ر٥ سنة في العام ١٩٦٦ إلى ٤ر٦ سنة في العام ٢٠٠٦. كذلك فإن الفجوة في وفيات الأطفال بين العرب واليهود لم تتقلص بمرور السنوات.

وتبين الأبحاث أن العرب في إسرائيل، مقارنة مع اليهود، يعانون أكثر من التدخين وسرطان الرئة وسرطان الثدي وأمراض القلب والأوعية الدموية ومن الاكتئاب. هناك عدة أسباب للفارق أو الاختلاف في الخدمات الصحية بين العرب واليهود في إسرائيل منها على المستوى العام عدم المساواة في المدخولات، ابتعاد النظام عن المفهوم الاشتراكي- الديمقراطي؛ ضعف الثروة الاجتماعية نسبيا والذي يتأثر بشروخ اجتماعية كثيرة. أما على مستوى المجموعة والفرد فيمكن الإشارة إلى عوامل مثل التحصيل العلمي، والتشغيل، الجندر، قدرة الوصول إلى خدمات الصحة، بالإضافة إلى عامل مهم ثبت تأثيره على الوضع الصحي في دول العالم وهو التمييز على أساس عرقي. كذلك فإن التغييرات التشريعية والتقليص المستمر للميزانيات المخصصة للصحة يؤثران أيضا على عدم تقليص الفجوات، بل ويؤديان إلى اتساعها. ففي العام ١٩٩٥ بدا المستقبل واعداً، بعدما دخل قانون التأمين الصحي الإلزامي إلى حيز التنفيذ، والذي نصت مبادئه الأساس على وجوب ضمان الخدمات الصحية لكل فرد وفقا لاحتياجاته الطبية وبمعزل عن قدرته المالية، ولكن مساهمة هذا القانون راحت تتآكل بمرور السنوات عقب تعديلات قانونية مختلفة أجريت عليه.

وقد كانت مناطق الهامش في إسرائيل، والتي تتسم بمعدل سني حياة منخفض أكثر و«تعاني» من نقص في الأسرة والطاقة البشرية في المستشفيات، في طليعة المتضررين من شح وتقليص الميزانيات المخصصة للصحة. وفي هذا السياق فإن قدرة وصول السكان العرب، الذين يقطن معظمهم في مناطق الهامش، إلى الخدمات الطبية محدودة للغاية. وعلى سبيل المثال تعزو النساء العربيات تدني نسبة الفحوصات الطبية الشاملة في صفوفهن إلى المسافة التي يتعين عليهن تكبد مشقة سفرها لإجراء هذه الفحوصات. ويشار أيضا إلى أن مسائل اللغة وفهم ثقافة السكان العرب هي عوامل مهمة جداً في هذا الصدد.

كذلك تجدر الإشارة إلى أن تأثير عدم الوصول المتساوي إلى خدمات الصحة، وتأثير تجربة العنصرية على الوضع الصحي للسكان العرب في إسرائيل لم يخضعا حتى الآن لبحث معمق. وفي اعتقادنا فإن معالجة هذه المسألة المهمة هي خطوة ضرورية لتحقيق «العدالة الاجتماعية» في المجال الصحي.

«العدالة الاجتماعية» والحيز العام

إحدى الطرق لقياس العدالة في المجتمع هي تفحص درجة أو مستوى تمثيل المجموعات المختلفة في المراكز الحساسة والمناصب القيادية في الحيز العام. فتمثيل هزيل مستمر لمجموعة سكانية معينة يشير إلى تدني فرصة الشخص المنتمي لهذه المجموعة في الوصول إلى مراكز حساسة أو قيادية في المجتمع. إن مسا من هذا القبيل بتساوي الفرص هو مس بالعدالة الاجتماعية، ومن هنا فإن تهميش وإقصاء المواطنين العرب في إسرائيل من الحيز المشترك، والمستمرين منذ عقود، يشكلان مسا خطيرا بالعدالة الاجتماعية في الدولة.

أحد الأبعاد الأكثر أهمية للحيز المشترك هو حيز العمل والتشغيل. ووفقا لـ جـ. ألبورت فإن الاختلاف الطبقي بين مجموعة الأكثرية ومجموعة الأقلية في التشغيل، هو عامل مؤثر في إنتاج وإبقاء الآراء المسبقة، وبحسب قوله فإن القضاء على التمييز والآراء المسبقة في التشغيل يجب أن يبدأ بدمج أشخاص ينتمون إلى مجموعة الأقلية في المستويات والدرجات العليا.

إن إبقاء السكان العرب في هامش الحيز العام ومنع تقدم ووصول أفراد هذه المجموعة إلى مناصب إدارية في مجال التشغيل يخلق انطباعا سلبيا مؤداه أن العرب لا يستطيعون، أو غير ملائمين للانخراط بشكل متساو في سوق العمل. إضافة إلى ذلك فإن النقص في الأفق التشغيلي يمكن أن يحد من التوقعات التشغيلية للشبان العرب، مما يساهم أيضا في بقاء وتكريس اللامساواة .

في الوقت ذاته، سجل ازدياد وتصاعد في اتجاهات العنصرية والدعوات المطالبة بإقصاء واسع وعميق أكثر للسكان العرب، سواء على صعيد تشريع القوانين في الكنيست (مثل قانون النكبة، وقانون الولاء، وقانون المواطنة وغيره)، أو على الصعيد العام، من قبيل إصدار فتاوى دينية يهودية تحظر على اليهود تأجير أو بيع بيوت للعرب.

إن تجسيد العدالة الاجتماعية في إسرائيل يتطلب دعم اتجاهات دمج السكان العرب على أساس متساو، كما يستوجب في المقابل إحباط مبادرات تشريع عنصرية ومبادرات عامة تدعو لمقاطعة وإقصاء الجمهور العربي.

كذلك هناك حاجة لنشاطات تربوية ودعائية واسعة بغية زيادة وعي الجمهور بأن «العدالة الاجتماعية» في إسرائيل لن تتحقق طالما كان حضور المواطنين العرب في الحيز العام المشترك يعتبر غير شرعي أو غير مرغوب فيه.

المشهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي منذ تأسيسه عام ٢٠٠٠ في إصداراته المختلفة. وهو يحاول من خلالها أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي.

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»

رام الله - الماصيون
عمارة ابن خلدون
ص. ب: 1959
هاتف: 00970 – 2 – 2966201
فاكس: 00970 - 2 – 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org